سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد (٩٣)

دليـــل
التقييم الشامل للحدث الجانح
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور مصطفى حجازي
أستاذ الصحة النفسية والإرشاد الأسري

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة – مملكة البحرين – هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ – فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org
العنوان على شبكة الانترنت:www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة

تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام

عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد

محمود حافظ

خليل بوهزاع

محمد الغايب

علي فيصل

العدد (٩٣) محرم ١٤٣٦هـ الموافق أكتوبر ٢٠١٤م

المحتويات

تقديم المدير العام ٩

تقدم المؤلف..... ١٣

القسم الأول: التعريف بانحراف الأحداث..... ١٧

الفصل الأول: الإطار النظري لانحراف الأحداث..... ١٩

الفصل الثاني: خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله.. ٥٣

الفصل الثالث: مؤشرات خطورة الانحراف..... ٦٩

القسم الثاني: التقييم الشامل للحدث الجانح: المحاور والعمليات..... ٨٩

الفصل الرابع: مخطط التقييم الشامل للحدث الجانح..... ٩١

الفصل الخامس: البحث الاجتماعي المعمق..... ١٠٩

الفصل السادس: القواعد المهنية للعمل مع الحدث خلال عملية التقييم الشامل..... ١٢٧

الفصل السابع: التمهيد للفحص النفساني للحدث..... ١٤٥

الفصل الثامن: الفحص النفساني العيادي ومحاوره..... ١٦٣

الفصل التاسع: القياس والاختبارات في الفحص النفساني.. ٢١٣

الفصل العاشر: بعض أدوات التشخيص العيادي للحدث الجانح..... ٢٣١

الفصل الحادي عشر: استخراج النتائج وكتابة التقارير.... ٢٥٩

* * *

تقديم المدير العام

قام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيم ورشة تدريبية حول التقييم الشامل للحدث الجانح بدول مجلس التعاون الخليجي في مدينة الدوحة خلال نهاية شهر فبراير ٢٠١٤م، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر.

ويأتي عقد هذه الورشة في ظل التحولات السريعة في بنى مجتمعات دول مجلس التعاون والتي أدت إلى إحداث تغيرات بنيوية في دور الأسرة ووظائفها كما في تغيير القيم والمعايير الموجهة للسلوك وتحول نظم العلاقات الاجتماعية ويضاف إليها تأثيرات العمالة بكثافة غير مسبوقة والانفتاح الاعلامي المعولم وتوفر أوقات فراغ متزايدة والتطور الهائل في تقنية المعلومات وبروز وسائل التواصل الاجتماعي مع ترف الحياة الاجتماعية ونزعتها الاستهلاكية وتراخي قيم المسؤولية والدافعية والجدية وغيرها من عوامل أفرزت اشكاليات ومشكلات متعددة الأوجه، ومشكلة جنوح الاحداث تدخل في سياقها.

استهدفت الورشة اكساب وتدريب المشاركين فيها على مسارات التقييم الأساسية للحدث الجانح وكيفية فحصة وتقييمه وتحديد خصائصه وتصنيف درجة الخطورة العيادية لديه والاجراءات العلاجية التأهيلية.

ومن المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي قد بذلت وما زالت تبذل جهوداً مكثفة في مضمار التعامل مع ظاهرة جنوح الاحداث ورعايتهم وتجلي ذلك واضحاً سواء على صعيد تطور التشريعات المتعلقة بالطفولة أو على مستوى تحديث البرامج والأنشطة أو على صعيد تطوير التشريعات المتعلقة بالطفولة أو على مستوى تحديث البرامج والأنشطة أو على صعيد التمهين للعاملين في مؤسسات الرعاية على اختلاف مستوياتها.

تم إعادة ترتيب وصياغة أوراق وابحاث الورشة لتكون في صورة كتاب يحمل اسم دليل التقييم الشامل للحدث الجانح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موزعاً إلى احدى عشر فصل، موزعين إلى قسمين، فالقسم الأول تضمن ثلاثة فصول تعريفية بانحراف الاحداث الجانحين من الناحية النظرية في العلوم الانسانية مع مقاربة المفاهيم على ظاهرة الاحداث وخصائصها وسماتها في مجتمعات دول مجلس التعاون ومؤشرات خطورة الانحراف ودرجاته.

أما القسم الثاني فتناول التقييم الشامل للحدث الجانح في سبعة فصول، تكشف مسارات التقييم الشامل وكيفية ممارسته، باعتبار أن عملية التقييم تتطلب معرفة وثيقة بوضع الحدث وظروف نشئته ومساره الحياتي ومكانته ونوعية علاقاته وتفاعلاته مع مختلف

أطره الحياتية، وما نشأ عن هذه المسيرة الحياتية من اضطرابات ذاتية وصراعات في العلاقات وتعثر في التكيف الدراسي والاجتماعي والانتهاء لمعرفة كافة العوالم الذاتية للحدث وامكاناته المختلف، تمهيداً لعلاجه وتمكينه وحل صراعاته وتنمية قدراته الحياتية في الدراسة والمهنة والاندماج الاجتماعي في المجتمع.

وإذ يغتنم المكتب التنفيذي هذه الفرصة للاعراب عن وافر شكره وتقديره لدعم ومساندة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر على كريم استضافتها لاعمال الورشة، والشكر والتقدير إلى الدكتور مصطفى حجازي الخبير والمشرف العلمي ومؤلف هذا الكتاب، لما يقدمه مشكوراً من مبتكرات في علم الاحداث بما هو معروف عنه من خبرة واسعة علمية وميدانية متخصصة ومعايشة للاحداث الجانحين ومشكلاتهم في دول مجلس التعاون، مستندة على دراسات علمية وعيادية لتفاصيل مسارات التقييم الشامل للحدث الجانح والذي سيشكل هذا الاصدار إفادة علمية غير مسبوقة في التوجيه والارشاد النفسي للعاملين مع الاحداث الجانحين والمهتمين بقضايا الطفولة غير المتكيفة في المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

تقديم المؤلف

يحتل التقييم الشامل للحدث الجانح مكانة هامة في التوجهات الحديثة لرعاية الحدث الجانح وتأهيله. فلقد توافقت دول مجلس التعاون على السياسة المستقبلية في التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث، إذ تحولت من التأديب والعقاب والاصلاح، حيث كان يتم التركيز على السلوك الجانح باعتباره خروجاً على المعايير الخلقية والقانونية تجد أصولها وتلقى مسؤولياتها على الحدث الجانح الفرد، الى السياسة الرعائية المستقبلية التي ترى في جنوح الحدث ظاهرة مركبة هي نتاج عوامل التنشئة في الأسرة والمدرسة والمجتمع. فالحدث الجانح هو كالحدث المتكيف نتاج أسرته وبيئته ولو أن سلوكه المنحرف يتخذ الصبغة الشخصية.

هذه السياسة المستقبلية التي اعتمدها دول المجلس، والتي تشكل نقلة نوعية في التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث، قد تكرست في قوانين الأحداث الحالية في دول المجلس، كما في برامج الرعاية. وهي تتمثل في التحول الرئيسي من التأديب والاصلاح لشخص الحدث وسلوكه الى رعايته وإعادة تأهيله وتمكينه من الاندماج المتكيف مع المجتمع. وبالتالي فإن كل الاجراءات المتبعة مع الحدث الجانح منذ تدخل الشرطة، وقبلها خلال اجراءات الوقاية من الانحراف في البيئة الطبيعية، ومروراً بدراسة حالة الحدث والقرار القضائي بشأن احتياجاته الرعائية والتأهيلية، وانتهاءً بكل البرامج والأنشطة التي تكفل الرعاية والتأهيل ومراحلها المختلفة في كل من البيئة الطبيعية والرعاية المؤسسية تندرج ضمن سياسة التأهيل والتمكين للحدث.

ونظراً لأن هذه العملية تتطلب معرفة وثيقة بوضع الحدث وظروف تنشئته، ومساره الحياتي ومكانته ونوعية علاقاته وتفاعلاته مع مختلف أطره الحياتية، وما نشأ عن هذه المسيرة الحياتية من اضطرابات ذاتية وصراعات في العلاقات وتعثر في التكيف الدراسي والاجتماعي، فلقد برزت الحاجة الى اجراء دراسة مستفيضة لوضع هذا الحدث بما يعاني منه هذا الوضع من معوقات، وما يتوفر فيه من إمكانات وايجابيات، وما ينتج عنهما من احتياجات تأهيل وتمكين: بدءاً من تعديل سلوكه الجانح، ومروراً بعلاج اضطراباته النفسية والانفعالية، وكذلك علاج صراعاته مع كل من الأسرة والمدرسة، ووصولاً الى تنمية قدراته ومهاراته الحياتية في المدرسة والمهنة والاندماج الاجتماعي.

ذلك هو هدف التقييم الشامل للحدث الجانح، وتلك هي الفلسفة التي يقوم عليها. ومن خلال هذا التقييم الشامل تبرز حاجات الرعاية والتأهيل الخاصة به، وعلى أساسها تتخذ الإجراءات القضائية والرعائية المختلفة التي تلبي احتياجات إعادة اندماجه الفاعل والمتكيف في المجتمع. يهدف التقييم الشامل إذاً الى تقدير الاحتياجات انطلاقاً من الإمكانات المتوفرة لدى كل من الحدث وأسرته ومحيطه الاجتماعي من جانب، ومن تقدير المعوقات التي تعترض تكيفه، وهي ذاتها التي أدت الى السلوك الجانح، من الناحية الثانية.

من ذلك كله تتضح مدى أهمية التقييم الشامل لوضع الحدث الجانح، بحيث تتخذ القرارات وتخطط البرامج انطلاقاً من معرفة علمية بوضع هذا الحدث. وهو ما يكرس ويجسد عملياً وفي الممارسة الفلسفة المستقبلية المتقدمة التي تبنتها دول المجلس في قوانين الأحداث ونظم الرعاية ومؤسساتها وبرامجها، مما يندرج ضمن السياسة العامة لرعاية الطفولة والناشئة والأسرة التي توليها دول المجلس كل الاهتمام، وتوفر لها بسخاء الموارد اللازمة. هذا التقييم الشامل هو المدخل الذي يجب أن يلتزم بإجرائه وبتوصياته مختلف الأطراف ذات الشأن في العمل مع الحدث.

والله ولي التوفيق،،،

مصطفى حجازي
أستاذ الصحة النفسية والإرشاد الأسري

القسم الأول

التعريف بانحراف الأحداث

الفصل الأول

الإطار النظري لإنحراف الأحداث

الفصل الأول
الإطار النظري لإنحراف الأحداث

أولاً: التحديد القانوني والعيادي للأحداث الجانحين:

نتناول في هذا العنوان عدة قضايا تغطي بشكل مكثّف الخصائص العيادية (الإكلينيكية) للأحداث الجانحين في مختلف فئاتهم ومدى إنغماسهم في الإنحراف. وهو ما يختلف عن التوزيع الإحصائي لمختلف السلوكات الجانحة. تنبع ضرورة هذا العرض من الاختلاف الكبير بين هؤلاء الأحداث لجهة مدى تباعدهم عن التكيّف للحياة الاجتماعية، وبالتالي مدى صعوبة تأهيلهم، مما يستلزم تخطيط برامج رعائية لا تقوم على الخطورة القانونية وحدها، بل هي تتوقف على مدى الحاجة الى الرعاية من حيث المدة كما من حيث كثافة التدخّل، ونوعية الإجراءات الإصلاحية. أما الهدف الآخر من هذا العرض الموجز فهو التعريف بخصائص الأحداث الجانحين الشخصية على الصعد النفسية والإنفعالية والعلائقية والاجتماعية مما يشكّل مصدراً لسلوكاتهم وتفاعلاتهم وردود فعلهم. وهي معرفة هامة جداً للعاملين مع هؤلاء الأحداث تبصرّهم بخصائص هؤلاء الأحداث وتساعدهم على كيفية تخطيط تدخلاتهم بشكل فعّال.

١. تعريف الجنوح ودرجاته:

هناك مدخلان لتحديد جنوح الأحداث ودرجات خطورته يتكاملان ولكنهما لا يتطابقان بالضرورة، ونعني بذلك كل من التحديد القانوني والتحديد العيادي.

يعرف الجنوح قانوناً بأنه خرق لقانون الجزاء يعاقب عليه القانون تبعاً لمدى خطورة هذا الخرق وسن الجانح وظروفه. وكل فعل لا يدخل ضمن التحديد القانوني لا يعتبر جنوحاً بالمعنى الدقيق. قد يعتبر مروقاً أو تمرداً أو سوء تكيّف، أو كل ما يدخل ضمن فئة التعرض لخطر الإنحراف مما يستدعي إجراءات حماية ورعاية. وهكذا فالخروج على المعايير الإجتماعية المتعارف عليها لا يعتبر جنوحاً ما لم ينص عليه قانون العقوبات.

تحدد خطورة الفعل الجانح قانونياً من خلال التقسيم الثلاثي التقليدي الى:

- مخالفة وهي أبسط خرق للقانون (من مثل مخالفات السير).
- جنحة وتتضمن إرتكاب فعل يعاقب عليه القانون من مثل السرقة والاعتداء على الأموال والأشخاص من مستوى بسيط.
- جناية وهي تشكّل أشد درجات الإعتداء على القانون خطورة من مثل (السرقة المسلّحة، القتل العمد، الإغتصاب).

وتحدد شدة العقوبة قانوناً تبعاً لشدة خطورة الفعل حيث المخالفة هي الأخف والجناية هي الأشد. ويتوقف هذا التحديد على مدى خطورة تهديد الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، أي مقدار الأذى الذي يلحق بالآخرين أو بالمجتمع.

أما عيادياً فيضاف الى الخطورة القانونية معيار آخر يتمثل في مدى الإنخراط في الأسلوب الجانح من الحياة، ومدى التباعد عن التكيّف الاجتماعي، مما يتجلّى في تكرار الأفعال الجانحة واستمرارها. وهو ما يشكّل معيار الحكم على مدى شدة الاضطراب، ومدى الحاجة الى التأهيل. إذ قد يرتكب حدث فعلاً جانحاً على درجة واضحة من الخطورة قانونياً، إلا أن هذا الفعل يبقى حالة معزولة، أو مرهوناً بظروف استثنائية ضمن مسار حياتي متكيّف، وليس هناك احتمال كبير لتكراره مستقبلاً. بينما أن حدثاً آخر يقدم على العديد من الأفعال الجانحة قليلة الخطورة في البداية ويميل الى تكرارها والإستمرار فيها، قد يعاني من خطورة عيادية تتمثّل في التوجه التدريجي نحو حياة الإنحراف والموقف المضاد من المجتمع.

يصنف الأحداث الجانحون من وجهة نظر الخطورة العيادية الى عدة فئات: الجانح العارض أو الجانح بالصدفة، وشبه الجانح، والجانح المعتاد، ووصولاً الى الجانح المحترف. وتأتي بالتلازم مه هذه الفئات، فئة الأحداث المعرّضين لخطر الإنحراف (مما سيأتي بيان تحديد مؤشرات خطر إنحرافهم).

الجانح العارض هو حدث متكّف اجتماعياً ونفسياً، قد يقدم على سلوك جانح من نوع ما بشكل لا إرادي بسبب الإهمال أو قلة التوجيه أو الجهل بالظروف وسوء تقديرها. وأهم ما يميزه هو غياب النية الجانحة أو الرغبة في خرق القانون كأن ينخرط الحدث من هؤلاء في عملية تحدٍ أو إثارة أو رغبة في مغامرة أو الوقوع في

حالة من الإحباط المولّد للتوتر النفسي الشديد، وكلها قد تؤدي الى الوقوع في سلوك جانح تتفاوت خطورته القانونية.

أما الجانح بالصدفة فهو حدث متكيّف اجتماعياً طالما ظلّ بمنأى عن الضغوطات الخارجية التي تفوق طاقته على المقاومة، أي طالما لم يتعرّض لوضعيات تشكل تهديداً لتوازنه النفسي من مثل الإغراءات الخارجية، أو إلحاح حاجات داخلية أو تفاعل الأمرين معاً. الفعل الجانح هو حل لمأزق يجد الحدث نفسه فيه. وقد تؤدي هذه المآزق إذا تكررت الى الوقوع في سوء التكيّف والإنحراف، إذا لم يجد الواحد من هؤلاء السند والحماية الملائمين من المحيط أو من القائمين على شؤونه.

أما أشباه الجانحين فإنهم يشكلون الفئة الإنتقالية ما بين الجانحين العارضين وبين المحترفين. يكون هؤلاء على درجة عالية من ركاكة التكيّف النفسي والاجتماعي. وقد يظلّون مستترين طالما كانوا حديثي السنّ أو وجدوا في محيط خال من التحديات والأزمات. إلا أنهم سرعان ما ينهارون عندما تتفاقم صعوباتهم النفسية أو الإجتماعية في حالة من فقدان أسباب العون والحماية. إنهم يشكلون الفئة الرمادية التي تظلّ على هامش التكيّف المقبول طالما لم تتفاقم الضغوطات الداخلية والخارجية التي لا يمتلكون مناعة ذاتية لمواجهتها. ويؤدي بهم إنهيارهم الى الإنجراف في تيار الإنحراف من خلال الوقوع ضحايا لبعض العصابات الجانحة. يدخل ضمن هذه الفئة النسبة الأكبر من الأحداث المعرّضين لخطر الإنحراف.

يختلف الجانح المعتاد عمن سبقه في اتخاذ الإنحراف نمطاً من الحياة مع الدخول في علاقة صراعية مع المجتمع والإعتداء على القانون. يتباعد هؤلاء عن الحياة المتكيّفة في حالة من الغربة التدريجية عن عالم الأسرة والمدرسة والمجتمع مع تصاعد السلوك الجانح وتقارب متزايد من الأوساط الجانحة المشجّعة على الإنحراف.

يتوزّع الجانحون المعتادون الى فئتين أساسيتين: المكررون والمحترفون. المحترف هو جانح مكرر قد تخصص في مجال محدد من الجرائم يتخذ منها وسيلة أساسية للكسب والإنتفاع المادي. أما المكرر فقد تتوزع جنحه بين أكثر من شكل إلا أنه لا يبرع في أي منها ولا يصل حد الاختصاص، بل تظل جنحه رهناً بما يتيسر له من الفرص. وتشكّل هذه الفئة النسبة العظمى من الجانحين الفاشلين نزلاء الإصلاحيات، كما قد يظلون على هامش التكيّف حيث يتذبذبون ما بين سلوكات متكيّفة وأخرى جانحة. أما المحترفين منهم من برعوا في السلوك الجانح (نشل، تزوير، سطو محترف، احتيال....) في حالة من التبني الكامل لنمط الحياة الجانح والغربة عن العالم المتكيّف. أفعالهم مقصودة وهو يخلقون فرصها ويجيدون التخطيط لها. إنهم لا يكتفون بمجرد الانتفاع المادي من النشاط الجانح، بل إن هذا النشاط يصبح محور اهتمامهم الحياتي ويكتسب بالتالي قيمة نفسية في نظرهم تجعلهم يتباهون فيما يتقونه من سلوكات جانحة.

لابد لإجراءات التشخيص والتقييم والرعاية إذا من تجاوز المنظور القانوني المحض وأخذ الخطورة العيادية في الحسبان سواء خلال تكوين الملف وفحص الشخصية وتشخيص الحالة، أو في الإجراءات المتخذة على مستوى هيئات الرعاية والرقابة وقضاء الأحداث. وعلى هذا الأساس يمكن لإجراءات الرعاية والإصلاح أن تحدد ما بين تدابير قصيرة المدى في البيئة الطبيعية، وبين برنامج إصلاحي تأهيلي طويل المدى.

ولا بد أن نضيف في هذا الصدد فئة مستجدة هي جنح الترف التي يرتكبها أبناء الأسر محدثة النعمة. ومن أبرز حالاتها ما حملته الطفرة النفطية من تحولات على بني بعض الأسر التي هبطت عليها الثروات فجأة وأدت الى استقالة الوالدين من مسؤوليات رعاية الأبناء وإيكال أمرهم الى الخدم. وكذلك تحوّل حياة الأسرة الى البيت– الفندق. الوالدان غارقان في شؤونهما والأبناء مترفون مدللون لم يتربوا على معنى الجهد وحس المسؤولية، بل يتخذون من وجاهة الاستهلاك والإنغماس فيه دلالة على قيمة ذاتية برانية تخفي فراغاً عاطفياً وحرماناً من الرعاية والتوجيه. يستبدل الأهل واجباتهم في توفير العاطفة والرعاية والحماية بإغداق الأموال على أبنائهم بمثابة نوع من الرشوة العاطفية. وتكون نتيجة وفرة الإمكانات وقلة المحاسبة والمراقبة، مع فراغ عاطفي كبير إقدام الأبناء على المغامرات من كل نوع مما لا تحمد عقباه، وما قد يورطهم في مشكلات فعلية مع القانون. وقد يتخذ الأمر أحياناً طابع الفضائح التي تنقلها وسائل الإعلام: تعاطي المخدرات، سلوكات جنسية ممنوعة

قانوناً، مغامرات تؤدي بهم الى إرتكاب أفعال عنف، حوادث سير خطيرة تدخل تحت طائلة القانون إلخ...

لا تصل هذه الحالات الجانحة على خطورتها الى القضاء عادة. إذ غالباً ما يتدخل نفوذ الأهل لطمسها وطي ملفها. وهو ما يتحول أحياناً الى نوع من تواطؤ الأهل مع انحرافات أبنائهم، وتستّرهم عليها. وهي نادراً ما تدرج ضمن الاحصائيات.

ثانياً: الدراسة العيادية للجانحين:

نستعرض في هذا العنوان وبشكل موجز الخصائص الشخصية للجانحين، مما يلقي الضوء على ديناميات السلوك الجانح من ناحية وعلى أسلوب تفاعلهم مع الآخرين من الناحية الثانية. وتكمن أهمية كلا الأمرين في حسن تشخيص الواقع الخاص للحدث الجانح ودلالات سلوكه، مما يسهّل مهمة وضع خطة رعايته والتعامل معه. فإذا أخذنا السرقة على سبيل المثال نجد أن دلالاتها تتعدد تبعاً لتنوّع خصائص شخصية الجانح. فقد تكون سرقة مرضية نابعة من اضطراب نفسي يعاني منه الحدث. وقد تكون سرقة بائسة نابعة من الحاجة المادية كما هو الحال لدى الجانح المحروم عاطفياً. وقد تكون انتفاعية ترمي الى الغنم المادي كما هو حال الجانح المحترف. وفي مقام آخر قد تكون وسيلة لتوفير المال بغية دفع ثمن مخدر أو شراء سلعة مرغوبة بدافع التباهي الإستهلاكي. وبالطبع

فالإجراء في كل واحدة من هذه الحالات يتعيّن أن يختلف كي يحلّ المشكلات النوعية التي دفعت الى السرقة.

١. السرقة المرضية:

تدل الممارسة العيادية التشخيصية والعلاجية الى تكرار وجود الاضطرابات النفسية لدى شريحة لا يستهان بها من الجانحين الأحداث. وبالطبع فحالات الاضطرابات النفسية المعروفة تبعاً لدليل التشخيص الطبي العقلي التي تصادف لدى الجانحين تظل محدودة. حتى أن البعض ذهب الى القول بالتعارض ما بين المرض النفسي والجنوح. فبينما يعاني المريض النفسي أساساً من صراعات داخلية وصدود سلوكية ويغرق في المعاناة النفسية والقلق، نجد الجانح يحل مآزقه الحياتية من خلال الإقدام على السلوك الجانح، إنه يفعّل أزماته النفسية سلوكياً كما يقول الاختصاصيون.

الاضطراب النفسي لدى الجانحين الأحداث يتلازم عادة مع وضع أسري مضطرب يتصف بالصراعات بين الوالدين وسيادة جوّ من إنعدام الأمان النفسي، أو بالنبذ للطفل. هذا الجو يولّد الإضطراب النفسي في الأساس يجد الحل له في سلوكات جانحة ذات طابع مرضي.

فإذا عدنا الى السرقة المرضية بمثابة نموذج، نجد أنها تتصف بسمات مميزة لها:

١,١ **إنها تتم عموماً بشكل فردي** وفي حالة من انعزال الجانح عن الجماعة. على عكس الجانح الذي ينتمي الى جماعة ويرتكب أفعاله الجانحة ضمنها.

٢,١ **كما أن طريقة إرتكاب السرقة كاشفة.** تحدث السرقة غالباً بشكل إندفاعي غير مخطط له، حيث لا يتخذ الجانح الاحتياطات الكافية للإفلات من الملاحقة. كما أنها تنفّذ بدرجة متدنية من المهارة. وقد يرافقها أو يتلوها سلوكات تثير الشبهات حول الحدث الجانح. وقد يرافقها، وهذا كاشف في دلالته، بعض الأعمال التخريبية مثل التحطيم أو تلطيخ المكان أو ترك آثار تدل على الجانح، أو اضطرام النار. وكلها تؤشر على ارتكاب السرقة لدوافع انتقامية أو للفت الانتباه. وعلى العكس من ذلك نجد أن الجانح المحترف يخطط جيداً لفعلته ويتخذ الاحتياطات للإفلات من الملاحقة، ويختار الزمان والمكان والضحية المناسبين كي يحصل على المنفعة المادية المبتغاة من السرقة، بدون دفع الثمن ملاحقة وعقاباً. إنه يستهلك بدون أن يدفع الثمن، كما يقول هؤلاء المحترفون، بينما أن الناس العاديون يدفعون الثمن ومن ثم يستهلكون.

٣,١ ومن المؤشرات الدالة على السرقة المرضية طبيعة الشيء المسروق. فبينما نجد الجانح المحترف يسرق أمتعة لها قيمة مادية قابلة للإنتفاع بها بيعاً أو استهلاكاً، نجد أن السارق المرضي قد يسرق أشياء لا قيمة مادية لها، بل قد تكون لها دلالات نفسية رمزية تشير الى ما يعانيه من صراعات نفسية.

٤,١ كما أن مصير المتاع المسروق كاشف. فالجانح المحترف يسرق أشياء ينتفع بها عادة إما أن يستهلكها أو يبيعها للحصول على النقود. الاستفادة المادية هي الهدف. أما السارق المرضي فإنه لا ينتفع عادة من سرقته بشكل مادي. فهو قد يخزّنها حتى يصيبها التلف، أو هو يحطمها، أو وهذا هو الأكثر شيوعاً لدى هذه الفئة من الأحداث يوزعها على الرفاق لشراء رضاهم واكتساب مكانة ذاتية بينهم.

٥,١ وأخيراً فإن شخصية الضحية ذات دلالة على السرقة المرضية. فبينما يسرق المحترف من أي ضحية يمكنه أن يستغلها وينال منها غنماً مادياً، ترى الجانح المرضي يختار ضحاياه الذين يتخذون دلالة نفسية من مثل الأشخاص الذين يمثلون صورة الأب القاسي أو الأم النابذة أو الأخ المنافس. إنه بسرقته لهم يحاول الإنتقام أو هو يحاول تحصيل حقه الذي يعتقد أنه قد حرم منه. العلاقة مع الضحية تكشف في هذا الحالة عن نوعية الصراع النفسي الذي عاني منه ضمن الأسرة.

٦,١ ومن الأمور الكاشفة كذلك الموقف من السرقة خلال المقابلة مع الحدث الجانح من قبل الشرطة أو الإختصاصي النفسي أو الاجتماعي، أو المسؤولين عن متابعة القضية. فالجانح المحترف مراوغ متهرّب دفاعي في المقام الأول. إنه ينكر التهمة أو يحاول إسقاط مسؤوليته الذاتية، حيث أن هدفه هو الإفلات من التهمة وعواقبها. أما الجانح المرضي فإنه سرعان ما ينهار ويقرّ بما أقدم عليه. وهنا يبدو بوضوح أنه كان ضحية نوازع وأزمات داخلية لم يتمكّن من السيطرة عليها.

فإذا تعمقنا في دراسة عالمه النفسي الداخلي، سرعان ما يتبين لنا مقدار القلق والصراعات النفسية التي يعاني منها، مما يتجلّى عموماً في اضطرابات النوم بما فيها من أحلام مزعجة وكوابيس، كما يتجلّى في العديد من المخاوف النفسية، أو الاضطرابات السيكوسوماتية (اضطرابات الطعام ووظائف الإخراج أو اللزمات) أو الأفعال الوسواسية. وكذلك في الميل الى الكآبة والعزلة والإنطواء. وتظهر الاضطرابات جلية على الاختبارات الإسقاطية التي تعكس عالماً نفسياً من القلق والصراع والمآزم التي تجتاح عالمه. هذه الفئة من الجانحين هي عموماً ذات قياد سهل، لا تطرح تحديات ذات شأن سلوكياً في التعامل معها. إنها الفئة التي تحتاج الى تدخّل إرشادي نفسي لمساعدتها على التخلّص من الاضطراب والصراعات، وعندها يصبح أمر تأهيلها ميسوراً، إذ هي تتجاوب عموماً مع برامج الرعاية، سواء داخل المؤسسة أم في البيئة الطبيعية.

٢. الحرمان العاطفي والإنحراف:

يشكّل الأحداث المحرومون عاطفياً شريحة قائمة بذاتها من الجانحين، لها مميزاتها من حيث نوعية السلوكيات الجانحة من ناحية، وخصائص علاقتهم بالآخرين من ناحية ثانية، وتفاعلهم مع المسؤولين في مؤسسات الرعاية من الناحية الثالثة.

يقصد بالحرمان العاطفي نفسياً الإفتقاد الى المرجعية الراعية (الوالدية أو البديلة عنها) التي توفر الحب والطمأنينة القاعدية والقبول والحماية للطفل قبل سن بداية الاستقلال النفسي عن الأهل في مرحلة الكمون (ما بين سن الثامنة والثانية عشرة من العمر). والحرمان العاطفي درجات تتراوح ما بين الحرمان الكلي كما هو حال مجهولي الأبوين، والحرمان الجزئي، كما هو حال الأيتام، والتعرّض للحرمان منالحب والقبول في الأسرة، كما هو حال النبذ النوعي.

يقصد بالحرمان الكلي أو الأساسي فقدان الطفل لأي علاقة أولية ثابتة حانية وراعية مع كلا الأبوين ومنذ بدء الحياة. ويترك الحرمان الكلي آثاراً دائمة وقد تكون خطيرة على نمو الطفل جسمياً وعقلياً واجتماعياً. هناك قصور عام في النمو على الصعيدين العاطفي والإجتماعي تحديداً. ورغم الاضطرابات السلوكية التي قد تظهر في الطفولة (كذب، سرقة تعويضية، عدوان، سلوكات تمرد احتجاجي) إلا أن مشكلة السلوك الجانح لا تطرح بشكل جدّي إلا في المراهقة

حين يشتد عودهم. وحيث أنهم ينشأون في جو المؤسسة المحمي فإن سوء تكيّفهم السلوكي لا يظهر إلا في مرحلة متأخرة على شكل استجابات يائسة من الحياة والمستقبل والمصير، تتخذ طابع التمرد على سلطة المؤسسة والصراع مع المربين وإدارة الظهر للتعلم والتدريب المهني، وقد ينغمسون في الإدمان. هذه الفئة تعيش بركاناً داخلياً من النقمة على الدنيا والناس والميل الى تدمير هذا الوجود الفاقد للقيمة والإعتراف به. أما المظهر الآخر لوضعهم فهو التبعية والإتكالية وصعوبة الإستقلال عن المؤسسة وتعثّر بناء مستقبل ذاتي. هناك هاجس يزلزل كيانهم: لماذا أنا هكذا؟ لماذا تركني والدي؟ كيف يمكنني أن أجدهم؟ إلا أن اللوحة ليست قاتمة دائماً. النسبة الأعظم تتمكن من بناء كيان ومستقبل إذا حظيت بالرعاية الكافية والفاعلة التي تعوّض حرمانهم الكلي.

قد تكون حالات الحرمان الجزئي أكثر تكراراً على صعيد الوقوع في الخطر الخلقي. يقصد بالحرمان الجزئي أن يكون للحدث والدان معروفات، ولكنه فقد أحدهما أو كليهما بعد أن عاش معها فترو من الزمن.

وتتوقف آثار هذا الحرمان الجزئي على مدى إيجابية العلاقة مع الوالدين السابقة على الحرمان، وعلى السن الذي حدث فيه الحرمان، وكذلك على الرعاية البديلة اللاحقة للحرمان. فإذا كانت هذه العوامل إيجابية فإن النمو السليم يكون متوفراً عموماً، وتبقى أخطار الإنحراف محدودة. أما إذا كانت علاقة الطفل بوالديه قبل الحرمان

صراعية، نابذة لا توفر الحب والقبول والحماية، وتم الحرمان في سن صغيرة (قبل سن السابعة أو الثامنة) ولم تتوفر له رعاية بديلة جيدة لجهة الحب والقبول والتشجيع والحماية والإعداد، فإنه يتعرض للكثير من حالات الاضطراب النفسي والسلوكي والتكيّفي عموماً.

من أبرز الأخطار التي يتعرّض لها الوقوع ضحية المستغلين من الراشدين أو من الأولاد الأكبر سناً. ففي بحثه عن مظاهر الحب والحنان والحماية قد يقع ضحية الاستغلال الجنسي، أو هو يصبح أداة زعيم عصابة يوظفه في الأعمال الجانحة أو التسول، إذا هو هرب من البيت أو المؤسسة وتشرّد ولم يجد متابعة كافية تحميه. نقطة ضعفه الأساسية تتمّثل في البحث عن الحنان والاستسلام لكل من يغرر به لقاء الحماية أو سد الاحتياجات المادية.

المحروم العاطفي الجزئي هو ضحية مختارة في معظم الحالات نظراً لتعطشه الى الحب والحنان ومظاهرهما المادية. ندر أن يصدر عنه سلوكيات جانحة عنيفة. إنه قد يقدم على السرقة لسد حاجة أساسية، مما يجعل جنحة تدخل ضمن فئة جنح البؤس، خصوصاً خلال فترات تشرّده، حيث يعيش في الشارع كالمغلوب على أمره.

أما في المؤسسة فقد يقدم على سرقات تعويضية، حيث المتاع يتخذ دلالة محبة الوالدين وكرمهما. وهو في المؤسسة الرعائية سهل الإنقياد عادة لا يطرح مشكلة تحد للسلطة، إلا أنه قد يقع ضحية استغلال عناصر جانحة تتسلّط عليه، ويحاول شراء رضاها.

تتمثّل المشكلة الأساس في حالته في استمرار طفليته وصعوبة وصوله الى الاستقلال. ذلك أن الحرمان العاطفي قد يؤدي الى قصور في النضج النفسي والثقة بالنفس والكيان الذاتي. وحين يودع في مؤسسة للرعاية يبدو كمن وجد الخلاص، فيتجاوب ويتكيّف لعالم المؤسسة. هذه الفئة بحاجة الى برامج مكثّفة من الإشباع العاطفي وتعزيز الثقة بالنفس والمفهوم الإيجابي للذات والتمرس بأداة الذات وصولاً الى إعادة طاقات النماء لديها. وحين تنطلق هذه الطاقات فإن سبل التكيّف تصبح ممهدة.

٣. التدليل الزائد والإنحراف:

تطرح مسألة التدليل الزائد مشكلات جدّية أمام التكيّف للحياة والإعداد للمستقبل. يتطلّب النمو السليم توازناً بين مقومات ثلاث هي الحب، النمذجة وفرض الحدود. الطفل بحاجة الى الحب والحنان والقبول غير المشروط لكيانه مما يوفّر له أسس الطمأنينة القاعدية التي تشكل مرتكز الصحة النفسية. وهو بحاجة الى التماهي (أو النمذجة) مع مرجعيات والدية ذات قيمة إيجابية وتتمتع بالنضج وكثافة الحضور كي يبني ذاته على غرارها. ولا يستقيم النمو السليم إلا مع تمثّل معنى القانون الذي يضع حدوداً لنزواته وجموحه ويفتح أمامه أبواب التكيّف لعالم المدينة وقانونها.

في حالة التدليل الزائد تختل الموازنة بين هذه الأركان الثلاثة. هناك إفراط في إغداق الحب وإشباع الرغبات والنزوات، ولكن هناك

غياب لتعلم معنى الحدود والقيود ومفهوم القانون. كما تختل معادلة المرجعية فبدلاً من أن يكون الوالدان هما المرجع والمعيار تصبح رغبات الطفل هي المرجع الذي يخضع له الوالدان بحيث يتحولان الى مجرد أدوات لإشباعها. ويؤدي ذلك الى عدة نتائج ذات تأثير سلبي على تكيّف الطفل اللاحق. تتضخم أدناه ويقع في النرجسية بحيث يصبح مركزاً حول ذاته ورغباته ونزواته ويرى أن الدنيا ممثلة بالوالدين يجب أن تكون حاضرة لخدمته. ومع تضخم النرجسية هذه لا يعود هناك من مكان للغيرية وأخذ وجودها بالاعتبار وتكييف السلوك الذاتي لمتطلباتها في نوع من التوافق بين الذات والآخر. وأخطر من ذلك تدني نمو مفهوم القانون والحدود الذي يضع الضوابط للرغبات والنزوات ويوجه السلوك. ومع هذا التدني تختل العلاقة مع المجتمع الذي يفرض قانونه على أعضائه في المدرسة أولاً وفي الحياة الاجتماعية والمهنية والعامة من بعدها. وبذلك لا يقيم الطفل المدلل اعتباراً لهذه الضوابط؛ إذ هو لم يتمثلها أصلاً ولم تصبح جزءاً مكوناً من بنية شخصيته. وهو ما يفتح عاجلاً أم آجلاً مجال الاصطدام بقانون المدينة بدءاً بالنظام المدرسي وانتهاءاً بالتكيف العام.

ومن الأمور التي تزيد من خطورة التدليل الزائد عدم تمثّل معنى الجهد، وعدم الإحساس بالحاجة الى بذله. الطفل الصغير يجتهد في البداية كي ينال استحسان والديه ومعلميه والمجتمع من بعدهما. أما الطفل الذي عاش حالة التدليل الزائد فهو يتوقع من هؤلاء أن يقوموا بالجهد لإرضائه أو إشباع نزواته. ويؤدي ذلك مباشرة الى الإنغماس

في لذة الإستهلاك وإشباع الشهوات. وهو مسار يتفاقم مع التقدم في السن وزيادة متطلبات الإستهلاك بحيث يصبح من العسير إشباعها بالوسائل المعتادة.

وحيث أن الحدث من هؤلاء لم يتعلّم معنى الحدود والقانون ومعنى الجهد الذي يتطلب تأجيل إشباع الرغبات، فإنه يظل متركزاً حول الراهنية والإشباع الآني لرغباته المتصاعدة. وكل منع أو تأجيل لهذا الإشباع يبدو له حرماناً غير مفهوم ولا مبرر له، أو هو يبدو بمثابة غبن لحق به هو الذي تعوّد أن تجاب طلباته حتى قبل أن يعبّر عنها. وبذلك فهو لا يستطيع أن يتحمّل إحباط المنع أو التأجيل حيث يتصاعد إلحاح الحاجات مما يدفع به الى البحث عن الإشباع بدون ضوابط أو روادع. يخوض معركة مع الأهل ويبتزّهم أو يهددهم للحصول على ما يريد مع تراجع سيطرتهم عليه بعد أن يشتد عوده. قد يسرق من المنزل، أو هو يقدم على سلوكات جانحة لإشباع شهواته المتصاعدة معتبراً الأسرة أو الآخرين مقصرين بحقه، وأن له مبرراته كي يقدم على هذه السلوكات الجانحة. وبالطبع فليس هناك من مكان لشعور بإثم أو ذنب أو خطأ أو تقصير حين يكون العالم هو المقصّر بحقه.

يشكل الحدث الجانح نتيجة للتدليل الزائد تحدٍ فعلي لعملية إصلاحه وتأهيله. في البدء هو لا يجد مبرراً أو مشروعية بالأصل لهذا الإجراءات. كما أنه يفتقر الى الدافعية لبذل الجهد المطلوب في الدرس والإنضباط والإشتراك في مختلف الأنشطة وتحمّل المسؤولية

الذاتية. ويرى في سلوك المسؤولين في المؤسسة الرعائية تجاهه نوعاً من التحامل أو التجني بدلاً من أن تكون دليلاً على القانون وفرضه. ولذلك فهو يتهرّب ما أمكنه ذلك. ويزيد من صعوبة تكيّفه وتأهيله تواطؤ الأهل معه حيث يضعون اللوم على المدرسة في البداية ثم على المؤسسة وسلطاتها بعد ذلك. تواطؤ الأهل يؤدي الى إحباط كل جهود الرعاية. ولابد من إشارة الى خطورة ظاهرة التدليل المفرط التي شاعت في بعض أوساط الأسر العربية الخليجية التي رافقت الطفرة النفطية. برز طغيان للإستهلاك ومظاهره المادية على حساب الجهد المنتظم. كما تراجعت في هذه الأوساط وظائف الرعاية الوالدية للأبناء وإيكال أمرهم الى الخدم. واستبدلت هذه الرعاية بإغداق الإمكانات المالية وتلبية نزوات الأبناء في الإستهلاك على اختلاف أنواعه بما فيه سفرهم بمفردهم. هناك تدليل مادي مفرط مع قصور في الإشباع العاطفي. وهو ما يدفع الأبناء الى الإفراط في الإنغماس في الإثارة والإستهلاك والجري وراءهما مما وضع شريحة منهم في وضعية الخطر الخلقي، حيث يقدمون على سلوكات تنزلق الى بعض أنواع التعدي على القانون الوقوع في الإنحراف. وقد يتخذ هذا الإنحراف طابعاً خطيراً على سلامة الأبناء وسلامة المجتمع في آن معاً. ويزيد من خطورة هذه الوضعية أوقات الفراغ الكبيرة المتوفرة لهم مع إنحسار الوقت المخصص للجهد وبناء الذات في الدراسة والإعداد المهني، الذي يبدو أحياناً وكأنه لا لزوم له لبناء حياة ومستقبل، طالما أن بحبوحة الأهل تتكفل بذلك. ومع أوقات الفراغ الكبيرة هذه وغياب رقابة الأهل يأتي عامل قيام الخدم على شؤون الأبناء. وهؤلاء الخدم لا يملكون السلطة لمراقبة الأبناء

أصلاً، أو هم لا يكترثون لسلوك الأبناء الذي يعرضهم للأخطار طالما ضمنوا رضى هؤلاء الأبناء عنهم. هذا إذا لم يتم التواطؤ بينهم للتغطية على هذه السلوكات إما تحت التهديد أو من خلال الرشاوي المادية التي يعطيها الأبناء لهؤلاء الخدم. وما قد يزيد من خطورة وضع الأبناء هو إحساسهم بأنهم محصّنون ضد الملاحقة القانونية نظراً لنفوذ أسرهم.

هذه الحالة المستجدّة على محدوديتها تحتاج الى إجراءات توعية على صعيد الأسر وصولاً الى إقناع الوالدين بخطورة ما يمكن أن يتعرّض له أبناؤهم نتيجة هذه الوضعية الفريدة من تراخي الرقابة والرعاية والإغداق المالي وسيادة قيم الإستهلاك والمباهاة به، والبحث عن الإثارة والإنغماس في الملذات في محاولة لملء فراغ وجودي متزايد.

٤. الجانحون المكررون:

نحن هنا بصدد تلك الفئة التي تتكرر سلوكاتها الجانحة وتسير تدريجياً نحو الاحتراف حيث يحدث تخصص في أحد مجالات السلوك الجانح من مثل السطو، السرقة، النشل، إلخ .... وهنا يتحوّل الإنحراف الى أسلوب الحياة المعتاد ويصبح النشاط الأساسي في حياة الجانح في الآن عينه التي تنحسر فيه الأنشطة المتكيّفة. كما يتباعد الجانح من هؤلاء عن الحياة الاجتماعية والإنتماء إليها والإنغراس فيها مستبدلاً إياها بالإنتماء الى العالم الجانح وعصاباته.

وهو ما يعزز القيم الجانحة لديه ويزيد من جاذبية السلوك الجانح على حساب السلوك الإجتماعي المتكيّف. لا يصبح الحدث الجانح المكرر محترفاً دفعة واحدة، بل هو يمر بمسار طويل من التحوّلات التي يتعين سرد مراحلها بإيجاز. فذلك وحده هو الكفيل بأن يفسر لنا خصائص هذه الشخصية الجانحة وتمسكها بعالم الإنحراف، ومقاومتها لمحاولات الإصلاح والتأهيل.

ولحسن الحظ فإن أعداد هؤلاء الجانحين المحترفين بين الأحداث في المجتمع العربي الخليجي محدودة عموماً. إلا أن خطورتهم تكمن في قدرتهم الكبيرة على اجتذاب أعداد لا يستهان بها من الجانحين البسيطين الذي يفتقدون الرعاية والحماية، وإغرائهم بالسير على طريق الإنحراف المتكرر وصولاً الى الاحتراف، من خلال ضمهم الى العصابات الجانحة التي يتزعمونها، تماماً كما سبق أن حدث لهم في مسارهم الطويل من سوء التكيف.

يأتي جل هؤلاء الجانحين المحترفين من أسر متصدعة تعيش في أحياء هامشية تفتقر الى التماسك الاجتماعي وما يمارسه من تساند وتعاضد من ناحية، ورقابة اجتماعية وفرض ضوابط على سلوك أفراد الجماعة المحلية من الناحية الثانية. وهي ما يعرف بالبؤر المولّدة للإنحراف التي تضم خليطاً سكانياً تتجاور فيه العناصر الهامشية اجتماعياً ومهنياً مع عمالة وافدة تعيش في ظروف مادية متدنية. تتصف هذه الأحياء بالتكدس السكاني لأناس لا يعرفون بعضهم بعضاً وبالتالي يفتقرون الى التساند والضبط المتبادل.

وتشجع العمالة الوافدة وتدني نوعية حياتها وتراخي معاييرها السلوكية على تفشي السلوكات غير المتكيّفة من بطالة وتذبذب في العمل، وعمالة غير محترفة، ومساعٍ للإرتزاق كيفما تيسر في محاولة لتدبير الحال. ويؤدي تفاقم الفقر أو العوز عادة الى تراخي معايير القيمة الإنسانية. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف الممارسات الجانحة من احتيال وغش ومخدرات ودعارة في حالة من الإفتقاد الى الكرامة الإنسانية التي تشكّل الضابط الأساس للسلوك. وعندما تهون النفوس وتتدهور قيمة الإنسان لا يعود هناك من حدود أو روادع أمام الإنغماس في أي سلوك جانح يمكن أن يوفر مغنماً لصاحبه. تستقطب هذه الأحياء الهامشية عادة العناصر الأكثر ركاكة من حيث متانة التكوين الشخصي وقوة الإنتماء الإجتماعي. وهي بالتالي توفر إغراءات الإستسهال في الإنخراط في السلوكات الجانحة وأوجه الكسب غير المشروعة، أو على هامش المشروعية.

والواقع أن هذه الأحياء تفتقر عادة الى التأطر الإجتماعي الكافي الذي يفرض ضوابطه ومعاييره على السلوك. إنها الأحياء الأكثر غبناً لجهة غياب مختلف الخدمات المدنية، إضافة الى الغياب المعتاد لأجهزة الأمن والرقابة التي لا تتدخل إلا حين تنفجر إحدى الفضائح (مخدرات، دعارة) تهز الرأي العام.

جل الأسر التي تعيش في هذه الأوساط تتصف بالتصدّع الصريح. ولو أن هناك العديد من الأسر المتصدّعة لا يقيم فيها. ويعتبر

التصدّع الأسري الصريح العامل الأساس المولّد لجنوح الأحداث المتكرر. تتصف الأسرة المتصدّعة من هذه الفئة نموذجياً بالتالي:

صراعات زوجية مفتوحة مع تفشي العنف تجاه الزوجة والأولاد. قد يتطلّق الوالدان أو يبقيا معاً إنما يسود الشقاق والعنف جوّ الأسرة وتتدهور العلاقات ضمن أفرادها. الأب يتذبذب ما بين العمالة والبطالة وهو حين يعمل ويكسب لا يندر أن يصرف دخله على شهواته الخاصة من إدمان أو سواه. ينفض الأب يده من الزوجة (أو الزوجات) والأولاد ويتركهم يتدبرون شؤونهم بشكل يعرّض نموهم المعافي للخطر. ومن هنا يسود جوّ من إنعدام الطمأنينة في الأسرة منعكساً على الزوجة والأولاد قلقاً وعدم استقرار واضطرابات نفسية وسلوكية، يفاقمها ترافق العنف مع إنعدام الموارد وفقدان الرعاية والحماية.

عدد الأولاد كبير عادة في أمثال هذه الأسر والولادات تتوالى بدون أي تخطيط أو مراعاة للصحة الإنجابية، وبدون اهتمام بمصالح المواليد الجدد وتلبية احتياجاتهم الحيوية. ويسود بين الأبناء قانون القوة حيث الكبير يسيطر على الصغير في سلسلة من التسلّط العنيف، يؤدي الى سيادة قانون القوة العنيفة على العلاقات. كما أن الأبناء الأكبر سناً يقعون عموماً في سوء التكيّف الدراسي والمهني، مما يشكّل نمذجة للصغار للسير على خطاهم. ويصبح الجميع غريباً عن عالم الدراسة والعمل.

ويزيد من خطورة الوضعية أن الوالدين لا يكترثان عموماً لدراسة الأبناء، وليس لديهم نظام توقعات تعليمية يشكّل الدافع للأبناء للإقبال على التحصيل المدرسي. ينشأ الأبناء غرباء عن عالم المدرسة ومتطلباتها، ويتكيفون بالمقابل لعالم الشارع الذي يسوده قانون القوة بدوره وتتفشى فيه السلوكيات التحايلية والجانحة ومعاييرها. وحين يشتدّ عودهم بما يكفي تظهر لديهم سلوكات العنف والدخول في الصراع الأسري. وهنا يوصمون بالسوء والفشل وبأنه لن يرجى منهم خير، كما يتعرّضون للنبذ إضافة الى الحرمان العاطفي والمادي، وتتراكم النقمة في النفوس.

يلتحقون بالدراسة وهم في أقل الظروف تهيؤاً لعالم المدرسة ومتطلباتها وأعبائها. عالم الدراسة غريب عليهم على جميع الصعد: لا تشجيع من قبل الأسرة، ولا توفير ظروف التمدرس الضرورية للنجاح، والألفة بجو المدرسة. يبقى الطفل إبن هذه الأسرة المتصدّعة غريباً وشبه متفرّج في الصف خلال سنواته الأولى. يصل الى أواسط المرحلة الابتدائية حيث تبدأ متطلبات الدراسة في أن تصبح جدية وبحاجة الى جهد فعلي، ولكنه شبه أمي لم يستوعب المبادئ الأساسية. ويكون قد اشتد عوده بعض الشيء. وهو ما يدخله في صراع مع المعلمين والنظام المدرسي حيث يوصم بالكسل والفشل والخيبة، ويستجيب لذلك بسلوكات التمرّد والعنف والكذب والتحايل والسرقات البسيطة. وبدلاً من الاندماج في عالم الدراسة نجده يزداد تباعداً عنها بتأثير الغربة من ناحية والوصمة التي تصبّ عليه من المعلمين من الناحية الثانية. وتبرز لديه المشاعر الإضطهادية: النظام

المدرسي والمعلمين كلاهما ظالم. وهنا تبرز معاناته التاريخية في جو الأسرة وما تعرّض له من نبذ وعنف وإهمال وتسيّب. وبمقدار اشتداد عوده يمرّ الى السلوكات العدوانية، ويتكرر هروبه ورسوبه من المدرسة ويصبح بالتالي التلميذ العبء. وليس لديه من سبيل لمجابهة هذا المأزق إلا في تجسيد هذه السمعة السيئة وإرهاق المعلمين وزيادة حنقهم عليه ونبذهم له. وما بين الهروب من المدرسة والتباعد عن عالم الدراسة والصراع المفتوح مع المعلمين والنظام يجد ذاته خارج نطاق العالم المتكيّف والنمو المعافي.

وإذا تسرّب من الدراسة وتم إلحاقه في سن مبكرة في تعلّم حرفة أو مهنة فإنه سيكرر سيرته في المدرسة مقتفياً بذلك أثر أخوته الأكبر سناً ممن لم يتكيّفوا بدورهم للدراسة ولا للعمل المهني. قد يتنقّل بين عدة أرباب عمل بدون ظروف مواتية للتكيّف. وهو ما يدخله في صراع جديد مع هؤلاء ورفض لظروف العمل غير الملائمة، والشعور بإنعدام جدوى بذل الجهد للتعلم المهني لقناعته بأن الفشل مكتوب عليه، وأنه لن يصل الى شيء ذي قيمة. وله في ذلك بوالده وأخوته الدليل: إنه لن يكون أفضل حالاً منهم.

وهكذا يبتعد أو هو يبعد عن دوائر العالم المتكيّف أسرياً ومدرسياً ومهنياً، وينجذب بشكل متزايد الى عالم الشارع بمغرياته ومعاييره الجانحة. وهناك تبدأ عِشرة رفاق السوء ممن سبقوه الى الإنجراف. قد ينضم الى شلة الغرباء عن العالم الاجتماعي المتكيّف من أمثاله وينخرطون في مغامرات بعضها لهو وبحث عن إثارة ومتع تعوّض

جفاء عالمهم، وبعضها سلوكات جانحة. وحين تتكرّر هذه السلوكات الجانحة ذات الخطورة البسيطة في البداية، لا يندر أن يتم استقطابه من قبل عصابة من الجانحين المحترفين. ويتدرّج عادة ضمن هذه العصابة في التمكّن من البراعة بالسلوكات الجانحة وجنى ثمارها، متدرباً على يدي الأكثر احترافاً منه ممن يسيطرون على العصابة ويتزعمونها. إنهم يقدمون له المغريات ويزينون له الإقدام على السلوكات الجانحة ويمكّنونه من تنفيذها، في الآن عينه الذي يمارسون عليه ضغوطاً لا يمكن الإفلات منها تحت طائلة العقوبات التي لا ترحم، إن هو حاول ترك هذه العصابة. وهكذا يكون قد سار على درب الإحتراف، ومعه يبدأ بالشعور بقدرته وقوته مع تزايد براعته، مما يشدّه أكثر فأكثر الى هذا النمط الجانح من الحياة الذي يوفّر له إحساساً بالقيمة الذاتية تعوّض فقدان القيمة والمكانة التي حرم منها في العالم المتكيّف. وبالتالي قد يصبح أسير نجاحاته الجانحة حيث لا بديل عنها ولا مكانة له في عالم المتكيّفين وهو ما يجعل من محاولات إصلاحه وتأهيله تشكّل تحدياً فعلياً للمسؤولين في المؤسسة الرعائية.

وحين يودع في المؤسسة نجد سلوكه وردود فعله وعلاقاته مميزة. خلال المقابلة يلاحظ أن لغته ونبرات صوته تخرج عن المألوف بالنسبة لسنه. فهو يبدو كمن عركته الحياة في كلامه وإيماءاته ولغته الجسدية. قد يستعرض أفعاله بنوع من الإستعلاء والتباهي بإعتباره قد خبر الحياة وظروفها. ولا يندر أن يكثر من ذكر الحكم والأمثال أثناء حديثه مما يضلل محدثه من خلال تمثيل الفضيلة والإتعاظ من

الأخطاء. إلا أن حديثه يبدو كمن يتحدّث عن كائن آخر لا يمت إليه بصلة. ومن الأمور الملفتة تجنبه الحديث عن عالمه الذاتي الحميم. فهو لا يريد أن يتورط، بل يريد أن يبقى الآخر خارج عالمه. الجانح من هؤلاء، إن كان يتمتع بشيء من الذكاء، يحاول سبر أغوار محدثه واستكشاف نقاط قوته وضعفه، ومواضيع تأثره كي يستغلها لمصلحته، بما يخدم إفلاته من المساءلة. وإن لم يكن على مستوى من الذكاء فإنه يلجأ الى المراوغة والصمت والعناد والرفض.

ومن الأمور اللافتة تجنّبه في بداية التفاعل معه الحديث عن أسرته وعلاقاته بها. إنه في هذه المرحلة يتذرع بالإنغلاق وإخفاء التعبير عن المشاعر العميقة وعن الوجدانات التي يخشى أن تورطه أمام مستمعه. وكذلك تأتي إجاباته على الإختبارات الإسقاطية جد هزيلة أو محايدة على صعيد النبرة الإنفعالية. وهو يقف موقف الحذر خوفاً من التجسس عليه.

ومن الجوانب ذات الدلالة في بحث حالة هؤلاء الجانحين دراسة إمكاناتهم العقلية. يبدو أنهم أقرب الى المتخلفين على صعيد الدراسة والتعلم، إلا أنهم يظهرون الحيلة والدهاء في سلوكات التضليل والإحتيال التي تساعدهم على الإفلات من المحاسبة. وبالطبع يتغير ذلك بعد تقدمه على طريق التأهيل حيث يعاد توظيف طاقاته الذهنية في أنشطة الدراسة والتدريب المهني.

من الأمور البارزة لدى هؤلاء موقفهم من المؤسسة الرعائية ومن المسؤولين عنهم. في البداية يميلون الى التحدي أو التجنّب أو الإستكانة بمثابة تكتيك مؤقت يتيح لهم صرف الأنظار عنهم. أو هم يفتعلون الفتن بين المسؤولين عنهم فيتحالفون مع هذا ضد ذاك، ويؤلبون هذا على ذاك في تكتيكات متنوعة من التلاعب بالعاملين.

على أن هذه السلوكات الظاهرية التي تتصف بالتصلب وعدم التأثر، لا تلغي معاناتهم الداخلية الدفينة التي تتجلّى بعد حين، حين يسقط القناع أو يتراخى. تستعاد عندها قضية المأساة الأسرية التي ولدت له آلاماً نفسية شديدة حاول في بداية عهده بالإنحراف قمعها وتجنّبها والهروب منها تخلصاً من الجروح الدفينة والقلق الذي عاناه في طفولته.

علاقاته برفاقه مميزة كذلك فهي تتذبذب ما بين التعلّق الدمجي حيث يذوب الواحد منهم في الآخر، وبين التنكّر والخيانة والتخلّي عن الصداقة بثمن بخس حيت يتطلّب الأمر تجنباً لمساءلة أو طلباً لمغنم. وعموماً فإن الإلتزام غير ثابت ولا هو أكيد، بل يتخذ الأمر طابع التحالفات التي تعقد وتنفك بالسهولة ذاتها.

ومن الخصائص الفريدة لهؤلاء الجانحين المحترفين نوعية الآليات النفسية التي يلجأ إليها الجانح، للتعامل مع وضعية الإدانة الخلقية اللاحقة به جراء سلوكاته الجانحة. إنه بحاجة كي يستمع بثمار جنحه ويتجنّب الشعور بالذنب والخطأ وما يصاحبهما من قلق الى حماية

نفسه كي يطلق العنان لرغباته وسلوكاته. وتترسخ لديه هذه الآليات الدفاعية بمقدار تدرّجه في الإنحراف وترسخه في عالمه بمثابة أسلوب حياة. وتقسّم هذه الآليات الى ثلاث فئات: استراتيجية تجنّب الحساب الداخلي، البحث عن سند الإنحراف؛ ومقاومة التغيير وعوامله.

- **إستراتيجية تجنّب الحساب الداخلي:** وتتلخّص في عدة وسائل تهدف الى نفي المسؤولية الذاتية من مثل: "لقد فعلوا ذلك قبلي فأنا لم أكن البادئ؛ لقد إشتركنا كلنا في العملية (تقسيم المسؤولية)؛ لقد تسببت الضحية بذلك لنفسها؛ لقد وقعت ضحية للفعلة ذاتها سابقاً؛ كان عليّ أن أقدم على ذلك وإلا فقدت ماء وجهي؛ لم أستفد شيئاً مما أقدمت عليه؛ لقد عدت وتصالحت معه؛ إن الضحية لا تستحق الإعتبار؛ إنهم جميعاً ضدي؛ لا أحد يحبني. وهكذا فهو ينفي مسؤوليته الشخصية إما بواسطة تعميمها على الآخرين وتوزيع الذنب، أو بتصوير نفسه ضحية سابقة، أو بالسير على خطى الآخرين الذين أغروه أو زينوا له الأمر، أو بوضع المسؤولية على ضحية تحرّشت به أو استفزتّه، وهي لا تستحق الإعتبار على كل حال. وقد يسير وراء الضرورة فيصوّر نفسه ضحية الدنيا الظالمة والأسرة الظالمة والمدرسة الظالمة وربّ العمل الظالم، حيث لم يجد مفراً له للخلاص وإشباع حاجاته إلا من خلال السلوك الجانح. في كل هذه الحالات تطمس المسؤولية الذاتية. وحين تفشل كل هذه الوسائل فإنه يلجأ الى وضع المسؤولية على القدر الذي لم يرحم أو غواية الشيطان، أو

المرض "حين تثور أعصابي لا أعود أدرك ما أفعل؛ أريد أن تفحصوا دماغي لأنني أصبت بصدمة على الرأس في صغري؛ أو إن ذلك أقوى مني ولا أملك إزاءه شيئاً كما لا أدري كيف يحدث لي". هناك أيضاً التمسّك بقانون التسعيرة. لقد أخطأت وأنا الآن أدفع الثمن، وبالتالي فليس لأحد أن يحاسبني.

- **البحث عن سند للإنحراف:** يتخذ البحث عن سند للإنحراف وتزيين هذا الأسلوب من الحياة أشكالاً عدة أهمها: إكتشاف رفاق جانحين؛ التعاطف معا لعصابات الجانحة؛ الإنجذاب الى الوضعيات التي تعزز الإنحراف وتشيّع قيمه، وهم السلامة والإفلات من الملاحقة والعقاب، التسلّح بمهارات السلوك الجانح والإقتناع بقوتها وفاعليتها. إنه يقع في وهم الإفلات السحري من الملاحقة نظراً لمهاراته وسعة حيلته؛ فالآخرون الضعفاء وحدهم من يلقي القبض عليهم. وحيث أن الجانح يعيش أسير اللحظة الراهنة وغواياتها فإنه نادراً ما يفكر في العواقب التي لا تدخل في حسبانه، مما يجعله يستسلم لإغراءات اللحظة الراهنة والفرصة السانحة للإقدام على فعلته والإستمتاع بثمارها والإحساس بقدرته ومهارته.

- **مقاومة التغيير وعوامله:** لا يتقبل الجانح وضعه الجديد في المؤسسة الرعائية تلقائياً وبسهولة. إنه في البداية يرضخ للواقع؛ إنما يحاول جاهداً تجنّب كل عوامل التغيير ومقاومتها. ويفعل ذلك بعدة وسائل منها تجنّب الناس الذين يشكّلون خطراً على

الإنحراف. يتلافى مخالطة الأحداث الميالين الى التكيّف ويشن عليهم حرباً مع أمثاله من المنحرفين.

كما يتجنب التواصل مع الراشدين الذين يحاولون إقامة علاقة وثيقة معه تؤدي الى إلتزامه بهم وبالتكيّف. يتمسك بمشاعر الاضطهاد التي يلجأ إليها عادة (العالم ظالم، والآخرون ظالمون، وأنا إذاً في حل من التمشي معهم والتكيّف لما يريدون). وإذا مورست عليه ضغوط لا يستطيع الإفلات منها، فإنه يلجأ الى آلية التكيّف التكتيكي، أو الهروب في الفضيلة. يقر بمسؤوليته ويعلن التوبة ويعد بالإقلاع عن حياته الماضية إنما بشكل زائف يهدف الى تضليل العامل معه وإيهامه بأنه تغيّر. ويذهب في ذلك الى حد استخدام لغة الوعظ والحكم والأمثال التي تحض على الفضيلة، كل ذلك إبتغاء إيهام المسؤولين بأنه قد تغير.

وهكذا فإن التعامل مع هذه الفئة من الجانحين يتطلّب درجات عالية من الفطنة واليقظة والبصيرة للتمييز بين التكيّف التكتيكي الذي يتخذ طابع التحسّن المفاجيء وبين عملية التغيير الفعلية التي تمر بمراحل عديدة من التحسن والإنتكاس، والإندماج والإنزواء، والإنفتاح والتجاوب والتمرد والمعارضة قبل أن يترسخ التقدم تدريجياً. إذ لا نمو وتأهيل فعليين بدون مرور بسلسلة من الأزمات، تماماً كما هو شأن كل عملية نمو.

وبالطبع فإن هذه اللوحة التي قدمناها بعجالة هنا تتخذ أشكالاً متنوعة من جانح لآخر. كما أن درجات شدتها وتعميمها تتباين

أيضاً من حالة الى أخرى، تبعاً لمدى ترسخ الإنحراف لدى الحدث. وبالتالي فالتعميم غير جائز، حيث تقتضي القاعدة أخذ ديناميات كل حالة بشكل متفرّد، وتخطيط برنامج الرعاية وتدخلاته تبعاً لخصوصياتها.

* * *

الفصل الثاني

خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله

الفصل الثاني
خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله

تمهيد:

تتناول الدراسة في هذا القسم الخصائص العامة لجنوح الأحداث وعوامله كما تعرضها التقارير القطرية لدول المجلس.

توفر هذه التقارير الواردة من جميع هذه الدول، بما فيها الجمهورية اليمنية، إمكانية رسم صورة عامة لواقع جنوح الأحداث، بدون أن تدعي عرض تشخيصي دقيق. تقدم هذه التقارير معطيات إحصائية، كما تعرض عوامل إنحراف الأحداث الأساسية. وهو ما سيتم تناوله بالتحليل والتعقيب خلال رسم هذه الصورة.

أولاً: خصائص الأحداث الجانحين من خلال الإحصائيات:

تقدم الإحصائيات جداولاً لحجم إنحراف الأحداث وفئات السن ونوع الأفعال الجانحة خلال السنوات الأخيرة. وهي تتفاوت ما بين إحصائيات الشرطة وهي الأكثر شمولاً مبدئياً، وبين إحصائيات مؤسسات الرعاية – وهي بالطبع الأقل حجماً. حيث أنه ليس كل ما يرد الى الشرطة يصل الى قضاء الأحداث والهيئات المعنية بالرعاية والإصلاح والتأهيل. عادة ما تسوى نسبة لا يستهان بها من الشكاوى على مستوى الشرطة، بحيث لا تندرج في بقية الإحصائيات.

أما من حيث نوع الجنح فتتلاقى التقارير على أن العدد الأكبر منها يخص الإعتداء على الأموال بنسبة تزيد عن ٥٠% في مختلف دول المجلس (السرقات على اختلاف أشكالها مع نسبة ضئيلة من جنح التحايل المالي والتزوير)؛ وهذا أمر طبيعي في جنوح الأحداث. هناك غياب شبه كامل لحالات السطو المسلح التي تشكّل خطورة عالية عادة، وهذا الغياب من الأمور ذات الدلالة الإيجابية بالطبع في خصائص إنحراف الأحداث. وبالتوازي مع الإعتداء على الأموال يأتي الإعتداء على الأشخاص، ويحتل التعدي بالضرب أو تبادله النسبة الكبرى من الحالات. كذلك فإن هذه الحالات تشكل خطورة محدودة من الناحية العيادية والقانونية على السواء. فالتعدي بالضرب قد ينتج عن الإنخراط في مشاجرات قد لا تدل بالضرورة على سوء التكيّف. إذ قد تكون وليدة وضعيات طارئة لا تدل على توجه فعلي نحو الإنحراف. وقد تعود هذه الحالات الى تقاليد ثقافية تتعلق بضرورة توكيد قوة الذكورة لدى هؤلاء الأحداث. كما قد تعود الى بعض ظواهر الفراغ وتدني تأطير الناشئة مما يؤدي بها الى الدخول في وضعيات استفزاز متبادل في أماكن تجمعها.

وقد تعكس هذه الظاهرة حالة من التوتر النفسي العام لدى الناشئة تجعلها تنزلق بسرعة الى الاستفزازات التي تنتهي بالضرب. وعلى كل حال لابد من دراسة تحليلية لحالات الضرب لتبين عواملها وظروفها ودلالاتها مما يسمح بتحديد مدى خطورتها. والواقع أن سلوكات المضاربة أو التعدي بالضرب هي عموماً أكبر بكثير اجتماعياً مما يرد في الإحصائيات الرسمية سواء بين طلاب المدارس، أو في الحيز الإجتماعي العام. إلا أن تكرار الإعتداء بالضرب من قبل الأحداث ذاتهم

على آخرين يشكّل خطورة عيادية دالة على سوء التكيّف الناجم عن عوامل عديدة، قد تكون وليدة إحباطات متراكمة نفسية/اقتصادية/وجودية، أو عن تشكيل الشخصية من خلال النمذجة التي تعلي من شأن القوة الجسدية وفرض قانونها، وقد تنتج عن حالة عصبية مرضية كما هو شأن الأحداث الذين يعانون من فرط النشاط وصعوبات التركيز والتعلّم.

خلاصة القول هناك حاجة على صعيد الإعتداء على الأموال كما على الأشخاص الى توفير إحصائيات تحليلية تبين شدة الإعتداء الجسدي، ومدى تكراره، ومدى إزمانه لدى الأحداث الذين يقدمون عليه لتقدير مدى خطورته عيادياً وقانونياً. هل الإعتداء على الأموال أو الأشخاص خطير من حيث شدته، وهل هو متكرر، وهل له تاريخ طويل أم أنه رهن بظروف خاصة. بذلك وحده يمكن الحكم على خطورة هذه السلوكات قانونياً وعيادياً وبالتالي تتضح نوعية الإجراءات الرعائية والإصلاحية التي يتعين القيام بها.

بعد الإعتداء على الأموال والأشخاص تأتي فئة ثالثة من الأفعال الجانحة تتعلّق بالأخلاق: لواط، فاعل، أو منفعل، محاولات هتك عرض، اعتداء على الحشمة، التحرّش، التلصلص. هنا أيضاً تكون الإحصائيات الرسمية أقل حجماً بشكل بارز من حجم الظاهرة الفعلي. إذ يتم التستر عليها وعدم الشكوى من قبل الضحايا تجنباً للفضيحة الإجتماعية التي قد تكون أشد وطأة من الأذى الجسدي والنفسي الواقع على الضحية. إلا أن بروز هذه الفئة من الإحصائيات يشير عموماً الى حالة خاصة تتمثّل في

الصراع ما بين القيم والمعايير المحافظة جداً والمميزة للثقافة الخليجية، وبين الإنفتاح الإعلامي وإغراءاته الإباحية التي أصبح من المتعذر ضبطها وحماية الناشئة منها. يشحن الإعلام بإثاراته جيل الناشئة ويصعد من توترهم النفسي الجنسي في بيئة جد محافظة، مما قد يؤدي الى فقدان السيطرة على النزوات والإقدام على السلوكات الأخلاقية هذه. ويلعب تزايد أوقات الفراغ وإنحسار التأطير الفعّال للناشئة في أنشطة تملأ حياتهم بشكل منمٍ دوراً لا يستهان به في فقدان القدرة على السيطرة على النزوات في هذا السن الحرج على صعيد النمو الجسدي/الجنسي.

هنا أيضاً لابد من إجراء دراسة تحليلية لحالات الإنحراف الأخلاقية على مستوى شدتها وتكرارها وإزمانها. فذلك وحده كفيل بتحديد مدى خطورتها، ومقدار إنتشار هذه الخطورة بين الأحداث الذين يدخلون ضمن الإحصائيات. ذلك أن هذه الأفعال الجانحة قد تكون عبارة تحدث في ظروف استثنائية ليس من المحتمل تكرارها من قبل أحداث متكيفين حياتياً في البيت والمدرسة. ويستوي الأمر ذاته في حالات الإعتداء على الأموال والأشخاص هل الحدث الذي إرتكب هذه الفعلة أو تلك متكيّف حياتياً بشكل عام أو لا؟

تشكّل المخالفات المرورية رقماً هاماً في بعض الإحصائيات من مثل القيادة بدون رخصة سياقة أو التفحيط، أو حوادث المرور. ورغم الخطورة القانونية لبعض هذه المخالفات التي قد تؤدي الى إصابات جسدية، إلا أنها أقرب الى أن تكون جنح ومخالفات مرافقة للبحبوحة وتوفر وسائل الإستهلاك، وإغراءات قيادة المركبات في سن مبكر.

وبالتالي فقد لا تشكّل خطورة عيادية سلوكية تكيفية ولو أنها تشكّل تهديداً للسلامة العامة. تدخل غالبيته حالاتها ضمن سلوكات التدليل الزائد الذي تقع مسؤوليته على الأهل وتراخيهم في المقام الأول والذي قد يتخذ أحياناً طابع التواطؤ. هذه المخالفات على شيوعها تختلف نوعياً على صعيد الخطورة التكيفية عن المغامرات الجنسية والإدمان.

إلا أن هناك بعض حالات الإختطاف بغية الإعتداء الجنسي ترد في الإحصائيات وهي جد محدودة مقارنة بغيرها. هذه الحالات تؤشر على درجة عالية من الخطورة إذ تتضمن تدخّل النية الجانحة، وليس مجرد الإستجابة لإثارة فقد الحدث سيطرته عليها. تؤشر حالات الإختطاف هذه التي تتضمن عادة مرحلة من التخطيط ذي الدلالة الجانحة على تراخي الضبط والرقابة الاجتماعية لا يجوز التهاون بشأنها. ذلك أن مثل هذا التهاون يمكن أن يؤدي الى نوع من العدوى الإنفعالية الجماعية التي تدفع الى تكرار هذه الأفعال.

ويضاف الى هذه الفئات إحصائيات محدودة عن ضبط الحدث في حالة سكر أو شبه سكر، أو تعاطي مخدرات أو ترويجها. وتكتسب المخدرات دلالة مقلقة على المستوى العيادي والإجتماعي نظراً لخطورة الإدمان وسهولة الوقوع فيه، وقيام عصابات ترويج المخدرات باصطياد الناشئة وتوريطهم في إضطرابات نفسية/سلوكية/اجتماعية يصعب عليهم مقاومتها، كما يصعب علاجها. ويدل تعاطي المخدر أو ترويجه على أزمات نفسية/ وجودية فعلية عند هذه الفئة من الناشئة، يفاقمها عادة قصور الرعاية التي يعانون منها في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

على كل حال تبقى الإحصائيات على إختلاف أنواعها محدودة الحجم بشكل واضح مقارنة بالتحوّلات التي طرأت على المجتمع العربي الخليجي. كما أن الإنطباع الأولي عند استعراضها يشير الى مستوى بسيط من الخطورة الجانحة. إلا أن السؤال يبقى حول مدى تمثيل هذه الإحصائيات لواقع الإنحراف الفعلي لدى الناشئة. وهو ما يتطلب تطوير هذه الإحصائيات فنياً بحيث تعكس الواقع بمزيد من الدقة والدلالة.

أما من حيث الجنس، فإن ظاهرة جنوح الأحداث ذكورية أساساً: إحصائيات الإناث جد محدودة. وهذا مفهوم في مجتمع محافظ مثل المجتمع العربي الخليجي الذي يحرص أيما حرص على حماية بناته والرقابة عليهن، على الصعيد السلوكي، بينما يبدي بعض التساهل أو تراخي الرقابة على الذكور. ومن ناحية ثانية فمن المعروف في علم النفس أن الإناث أميل الى حل صراعاتهن من خلال القنوات الإنفعالية، بينما يميل الذكور الى حلها من خلال القنوات السلوكية. ومن هنا فإن جنوح الإناث يحمل عادة دلالة على سوء التكيّف النفسي الإجتماعي.

تكتسب الإحصائيات دلالة واضحة على صعيد فئات السن. هناك توافق بين مختلف تقارير دول المجلس؛ حيث لا تتضمن الإحصائيات إلا أرقاماً تكاد تكون نادرة للأحداث قبل سن ١٢ سنة. وهذا مفهوم لأن الحدث من هذه الفئة العمرية يكون عادة في كنف الأسرة وفي حماية الإطار المدرسي. وهو لم يشتد عوده بعد الى حد الوصول الى الإصطدام بالقانون. ولا يعني ذلك أن هذه الشريحة لا تقدّم على سلوكات غير متكيفة. إنما تعتبر هذه عادة من نوع المشكلات التي تعالج أسرياً

ومدرسياً، مما هو معروف في الإرشاد النفسي المدرسي. يبدأ منحنى السن بين الجانحين في سن ١٢ سنة حيث يكون في طور الإختمار، ويبرز متصاعداً مع اشتداد عود الحدث وتنامي قوته الجسدية وقدراته على الإستقلال، كما يبدأ إفلاته من التأطير المؤسسي في المدرسة والمجتمع. كما أن درجة التسامح الإجتماعي تتراجع مع التقدّم في السن وصولاً الى المراهقة بصدد السلوكات الجانحة، خلافاً لما يحدث للشريحة العمرية قبل ١٢ سنة والتي تعتبر أفعالها اضطرابات سلوكية، وليس جنحاً.

ولا يعني تصاعد المنحنى العمري بهذا الشكل أن الإنحراف مفاجئ وخاص بفئات السن هذه. بل هو قد يعني أن ما كان في طور الإختمار ولم يتم تداركه وعلاجه قبل ١٢ سنة، قد بدأ يتجلى مع ازدياد قدرة الحدث الجسدية على الفعل، واستقلاله ونمو قدرته على الخروج على المعايير الاجتماعية. ذلك ما يحدث عادة لدى الشريحة التي تتوجه نحو الإنحراف، كما تم بيانه في الإطار النظري. إلا أن السلوكات الجانحة مع بداية البلوغ والمراهقة قد تكون أحداثاً معزولة في حياة هؤلاء المراهقين وما تتصف به مرحلتهم العمرية من تحوّلات في النمو على جميع الصعد تولّد الكثير من المآزم، وتدفع الى حب الإستكشاف والمغامرة والمخاطرة، والإنخراط في وضعيات قد تدفع الى الإنحرافات العابرة والتي تظل محدودة الخطورة طالما ظل هؤلاء المراهقون متكيّفين دراسياً.

ومن المؤشرات الملفتة وذات الدلالة أن غالبية الأحداث الجانحين منتظمون في المرحلة الدراسية الإعدادية والثانوية، وأن نسبة العاطلين عن العمل بينهم (أي المتسربين دراسياً) ضئيلة عموماً. من البديهي أن هناك تطابقاً بين شريحة السن الأكثر تكراراً في الإحصائيات (ما فوق ١٢ سنة حتى ١٧–١٨ سنة) وبين مرحلة الدراسة الإعدادية والثانوية. فإذا كانت دراسة هؤلاء منتظمة فإن سلوكاتهم الجانحة سوف تكون بالطبع محدودة الخطورة بوجه عام على الصعيد العيادي، أي على صعيد التكيّف الإجتماعي العام. وقد تكون من نوع الجنح العارضة أو بالصدفة. فإذا كان الأمر هو كذلك فعلاً قد نكون بصدد ظاهرة انحراف أحداث محدودة الخطورة اجتماعياً في المجتمع العربي الخليجي، مما يدعو الى الإرتياح. وقد نجد مؤشراً على تدني هذه الخطورة في محدودية أعداد الحالات في إحصائيات مؤسسات الرعاية والإصلاح مقارنة بإحصائيات الشرطة. كما نجد مؤشراً آخر ذا دلالة في قصر مدة الإقامة في دور الملاحظة، مما يعني أن الحالات يمكن أن تتابع في البيئة الطبيعية. وهو ما يؤثر على محدودية خطورتها عيادياً.

لم تتوفر بيانات عن أسر الأحداث الجانحين إلا في بعض التقارير القطرية. ورد في أحدها أن النسبة الكبرى من الأسر يعيش فيها الوالدان معاً، تليها حالات طلاقهم، ثم يليها غياب الوالد بالوفاة. وكون الوالدان يعيشان معاً يشكّل من حيث المبدأ مؤشراً على تدني خطورة الوضع الأسري للحدث التي يفترض أن يلازمها تدنٍ في خطورة سلوكه الجانح شريطة أن يحظى بالرعاية الكافية في الأسرة. إلا أن الوالدين قد يعيشان معاً ولكن العلاقة بينهما قد تتصف بالصراع متفاوت الدرجة مما يجعل

الأسرة متصدّعة بشكل خفي، وبالتالي لا يوفر جوّها الطمأنينة النفسية الضرورية لتوازن الطفل وتكيّفه النفسي. وقد لا يمنع عيش الوالدين معاً نبذ الحدث أو إهماله، مما يؤدي الى سوء توافقه وجنوحه اللاحق.

ولقد ورد في الإحصائية ذاتها أن النسبة الكبرى من أسر هؤلاء الأحداث الجانحين هي ذات مستوى اقتصادي ضعيف، وأن حوالي نصفها من المستوى الاقتصادي المتوسط، وتبقى قلة منها من ذوي المستوى المرتفع جداً. وهي نسب مألوفة.. أما الأسر ذات المستوى الاقتصادي الجيد فقد يصادف في نسبة محدودة منها بعض حالات التصدع الخفي حيث يحافظ الوالدان على المظاهر الاجتماعية للتماسك الأسري، بدون تماسك فعلي (البيت–الفندق)، وهو ما يصاحبه عادة إهمال لرعاية الأولاد ويكال أمرهم للخدم مما يشكّل خطورة فعلية على تكيّفهم كما سبق بيانه.

ثانياً: عوامل إنحراف الأحداث خليجياً:

يعرض عدد من تقارير القطرية عوامل إنحراف الأحداث الأساسية. وتقسم الى عوامل تعود الى وضع الأسرة، وأخرى تعود الى البيئة التي نشأ وعاش فيها الحدث. وبالطبع تتعدد العوامل في كل حالة وتتفاعل فيما بينها كي تؤدي الى إنحراف الحدث. فليس هناك في حالات الإنحراف المتكرر عامل واحد وحيد.

تتصف أسر الأحداث الجانحين كما تعرضها التقارير بعدة خصائص تتعلّق بالوالدين وبمكانة الحدث في الأسرة ونوع المعاملة التي يتلقاها.

يغلب أن يكون الوالدان من مستوى اقتصادي متواضع حيث يمارس الأب مهنة بسيطة، كما يتذبذب ما بين العمل والبطالة. كما أن المستوى التعليمي متواضع بدوره. وعادة ما تكون الأسرة كثيرة العدد بحيث يتعذر تلبية احتياجات الأبناء الأساسية بمستوى مقبول، إضافة الى نفض اليد من رعايتهم وترك حياتهم للظروف وخصوصاً على مستوى الدراسة. الأب غارق في متاعب تحصيل العيش والأم مشغولة بولادات متلاحقة، ومجال حيوي ضيق لا يوفر مكاناً ملائماً للعيش. وهو ما يدفع بالأولاد الى الشارع حيث يتعرّضون لمختلف أخطاره بدون حماية ومراقبة أو رعاية كافية. وقد تكون الأسرة متصدّعة بشكل خفي أو صريح حيث يطغى العنف والتوتر ويغيب الإنسجام والحنان. وهو ما يولّد اضطرابات نفسية وسلوكية تؤسس لاحقاً للتوجه نحو الإنحراف بمثابة الحل الممكن للمآزق الحياتية والإحتقان النفسي.

ويضاف الى ما سبق ذكره التربية الخاطئة من قسوة وتسيّب وإهمال، أو تذبذب ما بين القسوة والتراخي. وتبرز لدى الأبناء مشاعر الكراهية والحقد على الأب خصوصاً حين يقسو وينبذ ويفرّق في المعاملة بين الأبناء. وقد تفتقر الأسرة الى السلطة الولادية الضابطة والحامية بالوفاة أو الطلاق أو هجر أحد الوالدين للأسرة. وهناك إضافة الى ذلك

ظاهرة تجاهل الوالدين لتصرفات الأبناء وتركهم لمصيرهم سواء في الدراسة أو في التسكّع في الشوارع والإنخراط في العشرة السيئة.

يشكّل تدني الوضع التعليمي وسوء التكيّف الدراسي أحد أبرز مراحل العبور الى الإنحراف. هناك ضعف في التحصيل وإهمال من قبل الأهل لمتابعة الأبناء، وعدم تعاونهم مع المدرسة، وميل الحدث الغريب عن عالم الدراسة الى الوقوع في العديد من الصدامات والمشكلات السلوكية مع المعلمين والنظام الدراسي والرفاق: من هروب، وفشل، وعدوانية، وتمرّد وسواها من المشكلات التي تؤدي الى نبذه من المحيط المدرسي وتؤجج إحباطاته وغربته، وتدفع به الى عوالم الإنحراف. والعيش في بيئة هامشية ركيكية التكيّف ومليئة بعوامل الإنحراف ومغرياته حيث يلقى التشجيع من الصحبة السيئة. كما يؤدي التسرب الدراسي المبكر والإنخراط في عالم العمل غير المحمي وغير الملائم للنمو السليم الى إرهاق الحدث جسدياً ونفسياً، مما يدفع به من جديد بعيداً عن عالم العمل الذي يتعرّض فيه لأنواع شتى من الإستغلال وسوء المعاملة.

إضافة الى هذا الجو غير الملائم للنمو السليم في البيت والمدرسة والعمل هناك قصور في التأطير الإجتماعي للناشئة من قبل مختلف مؤسسات الرعاية والأنشطة الإجتماعية والرياضية. تعاني شريحة من الناشئة إتساع أوقات الفراغ وخصوصاً في الصيف وخلال العطل الدراسية، ولا يتوفر لها أندية وجمعيات تستوعبهم بشكل منمٍ وبنّاء، إذ

هي غالباً ما تخصص لأبناء الأسر المتوسطة والموسرة. وهكذا يتضافر الإهمال الأسري مع غياب التأطير الإجتماعي، وتدني الرقابة الكافية من قبل الأجهزة الأمنية على الأحياء الهامشية مما يولّد حالة فعلية من التعرّض للخطر الخلقي نظراً لأن الشارع غير المراقب هو الذي يتلقّفهم فيغريهم ويستغلّهم.

ومن العوامل التي تضاعف الأخطار الخلقية ضعف الوازع الديني لدى هذه الشريحة من الأحداث التي لم تحظ في أسرها بالتربية الدينية وقيمها، ذلك أن الوازع الديني ركيك لدى الوالدين عادة.

ويشكّل إنفجار الإنفتاح في الخليج وإغراءات الإستهلاك بدون حدود، مما تروج له العولمة وإعلامها، بدوره عوامل إضافية تدفع باتجاه الإقدام على مختلف أنواع المغامرات الجانحة (سرقة على أنواعها بقصد الإستهلاك، مخدرات وجنس، الخ...).

وأما لدى الأسر الموسرة، ومحدثة النعمة فتشكّل الوفرة المالية المحرّضة على إنغماس الناشئة في الإستهلاك المفرط والمفسد تحت تأثير الإعلام الذي يحرّض عليه، وتسيّب رعاية الأبناء ومراقبتهم وإيكال أمرهم الى الخدم وعوامل تشكّل خطورة خلقية لا يستهان بها.

يتطلّب علاج هذا الواقع وخصوصاً لدى أبناء الأسر المهمّشة والتي تعيش في أحياء هامشية تخطيط سياسة اجتماعية متكاملة لدرء الأخطار الخلقية وحماية الناشئة منها. ومن أبرز التوصيات بهذا لصدد ما يلي:

- تعميم مراكز خدمة الأسرة في هذه الأحياء بحيث تصل الى كل الأسر وتعالج مشكلات تماسك الأسرة وتكيفها.

- تعميم الإرشاد النفسي المدرسي وخصوصاً في مدارس التعليم الرسمي في الأحياء الهامشية لعلاج مشكلات التلاميذ الإنفعالية والنفسية والسلوكية والتحصيلية وتحصينهم وإدماجهم في عالم الدراسة.

- تأسيس الأندية الإجتماعية الثقافية الرياضية في الأحياء الهامشية، والشغل على إستيعاب الناشئة في أوقات الفراغ بشكل جذاب وفعّال يضمن إندماجهم الإجتماعي.

- تعزيز الرقابة الأمنية على الأحياء الهامشية بشكل منتظم ليس على صعيد ردع السلوكات الجانحة وحده، وإنما تحوّل دور بعض الأجهزة الأمنية الى دور تأطيري استيعابي للناشئة من خلال إطلاق بعض الأنشطة الجاذبة لهم، كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية، في الساحات العامة والمجال المفتوح في الأحياء.

- تشديد الرقابة على عمالة الأطفال لجهة تحديد السن ونوع العمل وساعاته، وعلاقات العمل، والأجور وإلزام أرباب العمل على إختلافهم به حيث يتحوّل عملهم الى فرصة للنمو وتعلّم مهنته، بدلاً من أن يكون عامل خطر خلقي.

- حضّ خطباء المساجد وأئمته على غرس القيم الدينية لدى الكبار والناشئة التي تحفظ الأسرة وترعى الأبناء، وتنشر تعاليم الدين الحنيف في مجال التراحم والتوادد وإتقان العمل، بدلاً من إنهماكهم في ترويج التخويف والتهديد والوعيد الذي ينفر السامعين، أو إنشغالهم بالشؤون السياسية وتحزباتها وتعصباتها.

- تأسيس صناديق تنمية اقتصادية تطلق برامج الأسر المنتجة مما يعالج مشكلات الأسر المحتاجة التي تغرق في أعبائها المادية والحياتية وصولاً الى إنتشالها من مآزقها التي تؤدي الى تسيّب الأبناء ومختلف أشكال حرمانهم المادي والنفسي. ويتعيّن أن تكون السياسة الموجهة لهذه البرامج مساعدة الأسر المحتاجة والغارقة في أزماتها على التوصل الى استلام زمام مسؤولية إدارة حياتها، مما يبث فيها الثقة بالنفس واستعادة الكرامة الإنسانية. وهو ما يقضي على العديد من العوامل الخطيرة المؤدية الى الإنحراف ضمن الأسرة.

* * *

الفصل الثالث

مؤشرات خطورة الإنحراف

الفصل الثالث
مؤشرات خطورة الإنحراف

تمهيد:

لا يتساوى جميع الجانحين، بصرف النظر عن نوع انحرافهم، في درجة خطورتهم. ومن المهم جداً تقدير هذه الخطورة من أجل التخطيط السليم لعملية التأهيل. ولقد دار جدل كبير بين العلماء حول نوعها وكيفية تحديدها. فالمنطلق القانوني يحددها استناداً الى شدة الاعتداء على القانون: مخالفة، جنحة، جناية. أما المنطلق العيادي الاجتماعي فلا يعطي كل الوزن لتلك الشدة، بل يهتم إضافة الى ذلك بنوع التوجه الحياتي العام. فالجانح قد يرتكب سلسلة مخالفات يظهر البحث أنها نذير ببداية توجه نحو الإنحراف الأكيد. ويكون عندها أخطر من آخر ارتكب جناية معزولة في تاريخه الشخصي. ولابد في التقييم من تبني المنطلق العيادي الذي يركز على استخلاص القوى أو المؤشرات التي تنذر بذلك التوجه نحو الانحراف كأسلوب في الحياة.

إلا أن المشكلة الأهم في تقدير الخطورة تتلخص في تحديد مركزها. هناك من قال بالخطورة الذاتية: الجانح الخطر هو ذاك الذي تتسم شخصيته بخصائص معينة تجعله غير قابل للتأهيل بسهولة أو تجعل ميله الى النشاط الجانح هو الغالب في مختلف الوضعيات الحياتية. وهناك من ركز الخطورة على المستوى العلائقي، قائلاً أن الجانح ليس خطراً إلا في وضعيات علائقية محددة، يثار فيها أو يدفع الى لعب الدور العدواني. وهناك من أرجع الخطورة الى الإطار الاجتماعي وما فيه من ضغوط تدفع نحو الانحراف أو عوامل تعيق التكيف.

أولاً: الخطورة الذاتية:

كل الدراسات التقليدية حول المجرمين انطلقت من البعد الشخصي لتحديد الخطورة معتبرة الأمر مسألة جوانية محضة، سمات أو صفات متنوعة تجعل الانحراف أمراً شبه حتمي، بصرف النظر عن البعد العلائقي والشرط الوجودي أو الإطار الاجتماعي أو هي في أحسن الأحوال لا تعطي لهذه الأبعاد سوى دوراً جد ثانوي. هنا نجد نظرية المجرم بالفطرة التي برزت في بداية علم الجريمة.

ولقد استمرت هذه النظرية الفردية التي ترد الأمر الى خلل ذاتي محض رغم اتخاذها أشكالاً مختلفة تبعاً لتطور علوم الإنسان وتقدم الأبحاث في ميدان الانحراف. محل المجرم بالفطرة وقريباً منه برز المجرم الجبلي (خلاف في التسمية فقط) مع نقل الأهمية من البعد العضوي الى البعد الطبعي (انعدام الحساسية الخلقية والعاطفية، الأنانية المفرطة، عدم فعالية الثواب والعقاب، عدم امكانية التأهيل). ثم تطور الأمر ثانية الى المستوى النفساني فبرزت تسمية جديدة: الشخصية السيكوباتية. تعني هذه التسمية (وهي انكليزية الأصل) اضطراب في الشخصية يأخذ شكل خلل نزوي وعلائقي ووجودي يؤدي الى تكرار الاصطدام بالقانون والمعايير الاجتماعية في حالة من التعلق الأعمى بالأهداف المركزة حول المتعة المادية، مع استحالة العلاج النفساني أو التأهيل التربوي. يتصف السيكوباتي بالأنانية المفرطة، التركز حول اللذة، انعدام الالتزام العاطفي، العيش في اللحظة الراهنة، عدم القدرة على الاتعاظ من تجارب الحياة (عدم فعالية الثواب والعقاب)، التعبير

الزائف عن المشاعر. ويرجع السبب إما الى عوامل جبلية أو تاريخية من الطفولة الأولى أو تفاعلهما معاً.

في مرحلة تالية خفت حدة الوصمة التي كان يدمغ بها الجانح. وبدأ الحديث عن شخصية جانحة أو معرضة لخطر الانحراف في ظروف معينة، وتتصف بخصائص معينة يعتبر وجودها دليل خطورة تكيفية. هناك في هذا الصدد عدد لا بأس من الأبحاث النظرية أو التطبيقية حول مؤشرات الخطورة.

أما من الناحية التطبيقية، فإن أبحاث ديبويست على استجابات صغار الجانحين على رائز تفهم الموضوع T.A.T لتحديد درجة خطورتهم، تقدم مثالاً جيداً. فلقد قارن بين استجابات مجموعة من المراهقين الجانحين بأخرى مماثلة من المراهقين الأسوياء، ووجد فروقاً دالة إحصائياً بين المجموعتين.

تعتبر الإجابة جانحة أو متجاذبة بين أو سوية كالتالي:

١- الإجابات الجانحة:

أ. بطل القصة على اللوحة شخص عدواني، معارض أو مضاد للمجتمع، يعيش في حالة تعارض أو صراع مع المحيط (مجتمع، أسرة، قرين) تستمر الوضعية الصراعية طوال

القصة. تظل بدون حل أو تجاوز. لا يشعر البطل بأي أحاسيس إثم. وتكون القصة المروية قصيرة عادة تخلو من التفاصيل.

ب. يفترض جواب المفحوص أن البطل يظهر موقفاً تحقيرياً أو تبخيساً تجاه الآخرين دون أن يلطف هذا الاتجاه بأي صورة من الصور.

ج. يميل الحدث الجانح أن يروي مجرد انطباعات عن اللوحة تظل محايدة على صعيد التعبير عن انفعالاته الذاتية، وكأن الأمر لا يعنيه شخصياً.

٢- الإجابات المتذبذبة بين السلب والإيجاب:

تقسم الى قسمين متذبذبة فاترة، ومتذبذبة نشطة.

أ. **المتذبذبة الفاترة أهمها:** صراع بين البطل والمحيط وحل لهذا الصراع على حساب البطل تحت ضغط عناصر خارجية تفرض عليه وبدون الشعور بأي إثم. وقوع البطل ضحية فعل جانح بدون صلح أو تعويض لاحق. انعدام المبادرة تجاه الصعوبات التي يجد البطل نفسه فيها (يستسلم، يتراخى، ولا ينظم جهده، يفقد شجاعته وأمله). تماهي ملطف بأشخاص عدوانيين أو مضادين للمجتمع.

ب. **المتذبذبة النشطة أهمها:** صراع أو انحراف يحل من خلال المصالحة أو يولد مشاعر إثم عند المفحوص أو توبة وندم. محاولة إيجاد حل للوضعيات الصعبة. يستطيع المفحوص تصور التزام مهني مقبول اجتماعياً. الإشارة الى وفاق ممكن ولكن مبهم وغير محدد بين الأبطال. إشارة الى نشاطات عبثية أو محايدة بدون التزام عاطفي ولكن مع قدرة على المتعة والسرور.

٣- الإجابات السوية:

تتضمن جهداً بناء يقوم به البطل من أجل انغراس اجتماعي ملائم وجهد موجه نحو المستقبل بشكل نشط. يعيش البطل تبادلاً عاطفياً فعلياً مع الآخرين يتميز بالاستقرار والملاءمة الاجتماعية.

فائدة هذه الأبحاث في تشخيص خطورة الميل الى الانحراف لا شك فيها. وقد يكون من الطريف القيام بدراسات مقارنة حول هذا الموضوع لنرى مدى فعالية هذه المؤشرات وصلاحيتها على البيئة المحلية. إن الخبرة العيادية للمؤلف في هذا الصدد تشير الى بعض الصلة بين إجابات اللبنانيين وتصنيف ديبويست وهي بدورها تلتقي مع نتائج بحث على الأحداث الجانحين المصريين لدراسة اضطرابات صورة الذات والتماهي بالأب من خلال رائز تفهم الموضوع T.A.T. فلقد وجد أن العلاقات مع المحيط ومع الصور الوالدية والراشدة وكذلك ردود فعل البطل ومواقفه، وقدرته على الحلول الإيجابية ودرجة الصراع والعدوانية التي تميز وجوده

متقاربة مع إجابات اللبنانيين المنحرفين. إلا أنه يجب الحذر من حماس زائد بهذا الصدد يؤدي الى الاستنتاج من خلال الاكتفاء بهذه المؤشرات واعتبار مشكلة الخطورة محلولة. إن التسرع قد يؤدي الى عملية وصم للجانح الخفي وطمس الأبعاد العلائقية والبيئية. اختزال مشكلة الخطورة الى بعدها الذاتي كان دائماً من الأخطار الأكيدة في الأبحاث على الجانحين.

وإذا أبقينا هذه التحفظات ماثلة أمام أذهاننا نستطيع أن نستعرض أكثر مؤشرات الخطورة عند الأحداث تكراراً كما تبدو خلال الممارسة العيادية. ونسرع فنقول قبل هذا الاستعراض أننا لسنا بصدد صفات ثابتة في الشخصية وهي قابلة في الغالبية العظمى من الحالات للتعديل بوسائل العلاج والتربية الملائمين.

ثانياً: مؤشرات التوجه الفعلي نحو الانحراف عند الجانحين العرب وأهمها ما يلي:

١- **سوء التوافق المدرسي والمهني منذ سن مبكرة.** فالحدث يفشل في الاندماج في عالم المدرسة ولا يتمكن من تحقيق ذاته من خلال التحصيل العلمي. يهرب بشكل متكرر لمخالطة رفاق لهو غير متكيفين. يغير المدرسة أكثر من مرة. ثم يترك الدراسة شبه أمي في أواسط المرحلة الابتدائية بعد تكرار سقوطه.

محاولات التدريب والانغراس المهني تلقى نفس المصير. انتقال متكرر من عمل لآخر بشكل يرسخ فشله. ثم قطع الصلة كلياً أو جزئياً بالعمل والتحول الى النشاط الجانح، مع الاحتفاظ بذكرى واهنة أو سلبية عن تجربته تلك، وميل الى تجنب الحديث عنها أثناء الفحص النفساني.

٢- **موقف اضطهادي أو مراوغ أو تمثيلي من سلوكه الجانح** والإجراءات القضائية التي تلته. فهو يتنصل بأشكال مختلفة من مسؤوليته الشخصية من ناحية ويبدي الإحساس بالغبن من الإجراءات القضائية (لا تتناسب مطلقاً في نظره مع ما أقدم عليه) التي يرى فيها انتقاماً لا مبرر له وليس إجراءً إصلاحياً. وهو الى ذلك يرفض الاعتراف بحاجته الى مثل تلك الإجراءات، أو يقف منها موقف الراضخ ظاهرياً كجزء من قدره أو كجزء من أخطار المهنة مع أمل بإمكانية الخلاص السحري.

٣- **الغربة الوجودية عن العالم الاجتماعي والعلائقي** خارج المؤسسة التأهيلية وداخلها. الغربة عن كل النشاطات الجماعية أو التي تؤدي الى الاندماج الاجتماعي، في حالة من تحصين الذات ضمن قوقعة مغلقة على تأثيرات العالم الخارجي. تتضح هذه الغربة من خلال الاحتفاظ بمسافة علائقية وعاطفية واضحة بينه وبين الفاحص أو المربي. يشعر هؤلاء بأن الحدث ينتمي الى عالم مغاير كلياً لعالمهم ويعيش تجربة وجودية ليس

لها أي روابط بالمشاركة الإنسانية العادية مع الآخرين. وكلما حاول أحدهم النفاذ الى عالمه أو فتح ثغرة في قوقعته نرى الجانح يستجيب بشكل دفاعي محبطاً تلك المحاولة، ومستعيداً للمسافة التي كانت بينه وبين الآخر.

٤- **الموقف من العلاقة مع الآخرين:** تجنب الالتزام في العلاقات العاطفية والميل الى بروز مشاعر الاضطهاد. أما تجنب العلاقات العاطفية فيبدو واضحاً في الموقف من الأسرة والمربين والمسؤولين والرفاق. روابط البنوة لا وجود لها، أو لا وزن لها، أو هي فاقدة لشحنتها العاطفية. إنها في أحسن الأحوال علاقات منفعة مادية. وكذلك حال العلاقات مع المسؤولين داخل المؤسسة ومع الرفاق. فهذه يطغى عليها الطابع الاضطهادي يرى في الآخرين سبب بؤسه أو انزعاجه أو فشله، إنهم ينغصون عليه حياته.

٥- **العينية والآنية تدني الذكاء العاطفي** اللتان تعطيان طابعاً متصلباً للشخصية التي تفتقر الى المرونة التكيفية (الإشباع البديل، التأجيل). ويؤدي هذا الأمر الى النزوية والى تضخم الإحباط مما يدفع به الى السلوك العنيف الذي يخلو من كل تبصر بعواقب الأمور. ويبدو الجانح عديم الصبر، عديم التفهم لاعتبارات الواقع مستقطباً كلياً برغباته وضرورة اشباعها المباشر والمادي بدون أن يقوم بالجهد اللازم لذلك فعلياً. إنه يتوقع من الآخرين أن يلبوا طلباته منذ بروزها الى حيز وعيه

وكأنهم ملزمون بهذا الأمر. وإلا فإنه يحملهم النتائج كاملة، يضع عليهم وزر أفعاله النزوية.

ثالثاً: الخطورة العلائقية:

إذا كان يصح البحث في خطورة ذاتية عند الجانحين الراشدين، حيث تكون الشخصية قد اتخذت طابعاً ثابتاً في بنيتها وديناميتها وتوجهها الوجودي العام، فإن الأمر مدعاة للشك عند الأحداث منهم. تكيفهم أو انحرافهم رهن بالشرط الحياتي الذي يوجدون فيه وبنوع الرعاية التي يحظون بها، أو بالأخطار التي يتعرضون لها.

والواقع أن الحدث الجانح ليس خطراً، إلا بمقدار ما نعتبره كذلك (خصوصاً المسؤولين عن تأهيله أو الأشخاص ذوي التأثير الكبير في حياته).

إن المؤشرات الخمسة السابقة لا تأخذ كل وزنها وتأثيرها إلا بقدر ما تؤدي الى تكوين موقف من الحدث الجانح يتصف بالسلبية أو الريبة أو التحفظ. تتحول عندها الوضعية من المستوى الذاتي الى التفاعل العلائقي السلبي. ويخضع الحدث عندها لعملية وصم تسد الطريق أمام بروز القوى الخلاقة في شخصيته من خلال تعزيز القوى المضادة للتكيف. تحدث عملية الوصم من خلال اختزاله الى صفاته السلبية ونواياه العدوانية. يفقد بذلك إنسانيته، أو اعتباره كآخر يعاني ويحتاج المساعدة كي يتمكن من الوصول الى مكانة شخصية ذات قيمة. وهذا ما

يسمى بعملية التشيء: فقدان الدلالة الإنسانية (بما لها وما عليها) واكتساب دلالة تصنيفية هي مجموع الصفات السالبة. منذ تلك اللحظة لا يعود الآخر (المسؤول أو المربي أو الأسرة) يتصرف تجاه الحدث، بل تجاه كائن أسطوري هو مجموع تلك الصفات السالبة (إنه الفاسق، الكسول، النزوي، غير المستقر، العدواني الخ...). وحين يقع الحدث تحت وطأة وصمة كهذه يفقد فعلاً فرصته في استعادة الاعتبار الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال علاقة إيجابية بآخر يعترف له بقيمته الإنسانية. إن الصفات السلبية هذه تبرز بشكل قوي طامسة ما عداها. ويبني انطلاقاً منها نظام من التوقعات لا يساعد مطلقاً على بروز صفة إيجابية؛ فالمسؤول لا ينتبه إلا الى المشكلات السلوكية والعلائقية التي يقع فيها الحدث كي يرسخ قناعته بالحكم التشييئي الذي أصدره عليه. وهو يميل الى إدانته قبل غيره والى الظن به عندما تحدث مشكلة في الجماعة. ويضطر الجانح نتيجة لذلك كله أن يتمشى مع هذه التوقعات مندفعاً في طريق سوء التكيف. ذلك أمر تثبته كل يوم الممارسة العيادية والتأهيلية مع الجانحين الأحداث، إن التحولات التي قد تحدث في حياة الواحد من هؤلاء نحو التكيف لا تتم واقعياً إلا عندما يتم تحول في النظرة إليه. على أن هذا التحول صعب إذا ترسخت عملية الوصم، إذ أنها تتعرض للتعزيز من قبل من قام بها، لتبرير موقفه وتجنب مشاعر الإثم التي تصاحبها عادة. فالوصم والاختزال والتشييء اعتداء على الآخر لا يحدث بدون أزمة ضمير عند الإنسان العادي تثير مسؤوليته الشخصية. وحتى يتجنب تلك المشاعر يبالغ في حكمه السيء ويحاول أن يدعمه بقرائن متعددة لها سند من الواقع، ولكنها ذات طبيعة إسقاطية في معظم الأحيان. وعند هذا الحد يتخذ الأمر بالضرورة طابعاً جامداً لا مجال فيه لإعادة النظر

وتلطيف الأحكام. يصبح المسؤول بحاجة (واعية أو لا واعية) لما يؤيد موقفه النابذ، الرافض، العدائي الذي يجنبه عناء الفهم والتفهم والجهد طويل النفس من أجل الأخذ بيد الجانح.

إن كثيراً من الأحداث الجانحين الذين انتهوا الى الانحراف الفعلي قد مروا بسلسلة من عمليات الوصم هذه، تبدأ عادة في الأسرة حيث لا يجد مكانة ودلالة إيجابية. وتستمر في المدرسة التي تعزز الوصمة الأسرية من خلال موقف المعلم ثم في محاولات التدريب المهني، وأخيراً في ميدان الانحراف. وتبلغ الوصمة أقصاها عندما تسقط على شكله الخارجي خصائص المجرمين (نظراته نظرات لص، شكله شكل كمجرم، إنه يثير الحذر أو النفور في النفس، هكذا يقولون شعبياً). يأتي الى المؤسسة التأهيلية وقد تعلم أن لا يتوقع من الآخرين سوى الإدانة والوصم ولذلك يجابههم بالحذر ويلجأ بدوره الى الإسقاط العدواني عليهم. وهذا ما قد يعزز ويعمم عملية الوصم بعد مدة تطول أو تقصر من إقامته في المحيط الجديد، يحكم عليه المسؤولون نفس الأحكام يبررونها من قراءة ملفه (سوابقه) ومن تكرار الصراعات السلوكية التي يقع فيها.

إن عملية الوصم بطبيعتها الاختزالية لشخص الحدث سلوك مرضي لا شك فيه. فالمربي وقبله رب العمل والمعلم وقبلهم جميعاً الوالدان أو أحدهما، يسقط ما ينفر منه في ذاته على الحدث الجانح، يسقط عليه عدوانه الذي يخشاه، يسقط عليه نواياه اللاخلقية التي يرفضها، يسقط عليه خوفه (لست أنا من يخاف ولكن هو الخطر على سلامة الآخرين) يسقط عليه السادية (لست أنا من يريد التسلط وعلى الآخرين بل هو

الشرس الذي يحتاج الى عقاب رادع لضبطه) وأكثر من ذلك يسقط عليه ميوله الجانحة التي يحاربها في وعيه (أنا أنفر من الجانحين الفاسقين، أنا لا أعجب بهم، أنا لا يمكن أن أقبل تصرفاتهم أو آتي بمثلها). وأخيراً قد ينبذ الحدث لأنه يتمتع بشخصية تؤكد ذاتها وترفض الدخول في لعبة العلاقة التي تحوله الى طفل.

تصادف خلال الممارسة العيادية مع الأحداث الجانحين أمثلة عديدة جداً عن فشل عملية التأهيل نتيجة لنبذ المسؤولين للحدث إما لأنه يثير بمشكلاته صراعات نفسية غير محلولة عندهم لا يستطيعون احتمالها، وإما لما يسقطون عليه من دلالات.

إن الخطورة العلائقية لا تقارن بآثارها الحاسمة على تكيف الحدث الجانح بالخطورة الذاتية التي لا تحتل فعلياً سوى دوراً ثانوياً. الغالبية العظمى من حالات الانحراف الخطير هي في النهاية وليدة عملية تفاعل علائقي واصم. ولذلك فلا تأهيل ممكن للجانح إذا لم تتخذ الاحتياطات الكافية لتجنب أخطار ذلك التفاعل أو علاج ما حدث منه. لا تأهيل ممكن إلا عندما تعاد الصلة الإيجابية التي تضمن الاعتراف المتبادل بإنسانية الحدث والقائم على شأنه.

رابعاً: الخطورة الاجتماعية:

تتناسب خطورة الانحراف طردياً مع قصور إمكانيات رعاية الطفولة من ناحية وقصور إمكانيات التأهيل من ناحية ثانية. ولذلك

فالخطورة هي في المقام الأول أمر اجتماعي. الجانح ليس خطراً إلا بمقدار تعرضه لقوى تسد أمامه سبيل الحياة المتكيفة والاندماج الاجتماعي الفعال الذي يميل إليه تلقائياً. وهو ليس خطراً إلا عندما تفتقر البيئة الى التجهيزات الملائمة لتأهيله. من هذا المنظور يمكن أن نشير الى بعض الظروف التي تسهل التوجه الى الانحراف ثم تعززه، ثم تعيق التأهيل فيما بعد. من أهم هذه العوامل الفاعلة في مجتمعنا ما يلي:

١. عدم كفاية التشريعات برعاية الطفولة. فالطفل لا يحظى دائماً وفي الأوساط الهامشية على وجه التحديد بالحماية الملائمة من سوء معاملة الأهل أو إهمالهم أو استغلالهم له منذ سن مبكرة في نشاطات هامشية أولاً ثم جانحة فيما بعد. يتعرض الطفل الى سوء الرعاية فينجرف الى الشارع كمجال حيوي أساسي وهنالك يقع في وضعية الخطر الخلقي الصريح، وضعية التشجيع على النشاطات غير المتكيفة.

٢. يمنع قانون العمل تشغيل الأطفال والأحداث، بقصد حمايتهم. إلا أن الواقع لا يتطابق مع ذلك دائماً. هنالك العديد من الأسر التي تضطر لتشغيل أبنائها قبل سن الخامسة عشرة وبعضها وبعضها قبل سن العاشرة. يقع هؤلاء ضحية استغلال الأهل من جانب وأرباب العمل من جانب آخر. يشغلون في ظروف لا تتوفر لهم فيها الشروط الضرورية لنموهم الجسدي والنفسي السليم، يتعرضون منذ سن مبكرة الى تجارب ومغريات لا يستطيعون مقاومتها ولا تسهل الاندماج المهني والاجتماعي. تؤدي هذه الوضعية الى الهروب والتشرد من الأسرة والعمل معاً فتتلقفهم الأوساط الجانحة.

٣. عدم التمسك بالتعليم الإلزامي الى نهاية المرحلة الابتدائية على الأقل مما يترك أعداداً لا يمكن تجاهلها من الأطفال خارج الإطار المدرسي. ولذلك نتائجه الخطيرة نظراً لعدم توفر الرعاية البديلة من ناحية ولأن الدراسة الابتدائية تعتبر حالياً (على الأقل في الأوساط الحضرية) القناة الأولى للتكيف والاندماج الاجتماعي السليم من ناحية ثانية. الطفل الذي لم يتابع دراسة منتظمة ويندمج في جوها ليس أمامه من بديل سوى الشارع بما يتضمن من خطر خلقي، أو العمل الذي لا يتلاءم مع شروط النمو السليم.

٤. عدم كفاية التجهيزات الخاصة برعاية الطفولة وذلك منذ السنوات الأولى للحياة: مراكز اجتماعية وصحية ونفسية للأسرة وأطفالها. خصوصاً أن الكثير من الأسر التي تعزز الانحراف عاجزة مادياً، نفسياً أو تربوياً عن العناية الملائمة بأطفالها. فإذا لم تلق مساعدة خارجية تغطي هذا العجز، سيكون مصير الطفل الضياع وبالتالي التشرد فالانحراف. وكذلك عدم كفاية تجهيزات رعاية الطفولة وتوجيهها بشكل يحميها من ضغط وجاذبية الشارع.

٥. انخفاض مستوى المدارس الابتدائية التي تكثر في الأحياء الهامشية. إن هذه المدارس تفتقر الى أدنى مقومات جذب الطفل للدراسة وخلق الدافع عنده للتحصيل العلمي، وبالتالي للانغراس الاجتماعي. فهي تخلو عموماً من التجهيزات المادية والصحية والبشرية والعملية التي تحبب الطفل بالمدرسة. والنتيجة كما تدل الممارسة الاجتماعية في تلك الأحياء أن الطفل يبدأ الهروب من المدرسة والنفور من الدراسة

بعد سنتين أو ثلاثة على الأكثر من تجربة التعليم، معظم الأحيان ما بين الثامنة والحادية عشرة. ولقد دلت التجارب على أن مرحلة السن هذه أخطر مراحل الطفولة من حيث احتمالات التكيف أو الانحراف. إذا لم يندمج الطفل في جو المدرسة فلن يجد مجالاً آخر يساعده على الانغراس الاجتماعي. البديل الوحيد عادة هو الشارع وجماعات الرفاق غير المتكيفين.

٦. عدم كفاية المؤسسات التأهيلية للطفولة المتشردة والجانحة. فهذه المؤسسات لا تستطيع أن تغطي سوى نسبة ضئيلة جداً من الحجم الكلي للظاهرة. وهي تعمل في ظروف ليست دائماً يسيرة من حيث توفر التجهيزات البشرية والمادية المكلفة بالضرورة. ورغم الجهود الكبيرة التي يبذلها القائمون عليها، ورغم النتائج الحسنة التي تحصل عليها ضمن إمكانياتها، تظل أقرب ما يكون الى جزيرات معزولة ضمن الإطار الاجتماعي الكلي، طالما انعدمت الخطة المتكاملة لرعاية الطفولة. ولا يجوز أن ننسى أن بعضاً من هذه المؤسسات التي لا تهتم بالضرورة بالتشرد والانحراف تؤدي واقعياً نظراً لرداءة تجهيزاتها وبرامجها الى دفع الأطفال الذين ترعاهم الى سوء التكيف بدل أن تعوض قصور الأسرة أو اضطرابها أو غيابها كما هو مفترض فيها.

٧. عدم كفاية تجهيزات الرعاية اللاحقة أو خدمات المتابعة بعد إقامة الحدث في مؤسسة رعائية أو تأهيلية. إن الجهد المبذول للتأهيل خلال الإقامة في المؤسسة يظل معرضاً لخطر الضياع إذا لم يجد الفتى

السند والدعم الفعليين للانغراس الاجتماعي الملائم. إنه بحاجة الى مساعدة لتدبير شؤونه المهنية والمعاشية والعائلية، لأنه يعجز عن مجابهات التحديات التي يصادفها في هذا الصدد بمفرده. إذا فشل في محاولاته الأولى سيكون أمام خطر جدي للعودة الى حياته السابقه حين لا تتوفر الخدمات الخاصة بالشبيبة. إن قسماً من هؤلاء يعامل على أساس المسؤولية الكاملة قانونياً رغم عجزه الفعلي عن مجابهة التحديات التي تصادفه نتيجة لحياته السابقة وظروفه الحالية. وكما أن هناك مرحلة حرجة (سن ٨-١١) للتوجه نحو الانحراف، فهناك مرحلة أخرى حرجة (سن ١٥-٢١) تحمل خطر الاحتراف.

إن خطورة توجه الحدث الى الانحراف هي محصلة جدلية للتفاعل والتحديد المتبادلين للأوجه الثلاثة الخطورة الذاتية، الخطورة العلائقية والخطورة الاجتماعية. في هذا التفاعل تلعب الأخيرتين الدور الأساسي في مرحلة أولى. ثم تأتي الثالثة لتحتل مكانها فتعزز تأثيرهما. وتكون نتيجة هذا التعزيز تدعيم لها بدورها. وهكذا يسير الأمر الى التضخم التدريجي الذي يزيد عن عملية الوصم ويزيد من تدني فاعلية التجهيزات. وتقوم حلقة مفرغة تلف الجانح والمجتمع في دوامتها. تنتقل عدوى الوصم من المسؤولين والأسرة الى المجتمع الكلي. يتحول موقف الجمهور من التجاذب الوجداني (الخوف والحذر والشفقة والتعاطف) الى القطيعة التي يطغى عليها الجانب السلبي (القلق والحذر)، الذي سرعان ما يتحول الى عدوان صريح بقدر ما يتقدم الجانح على طريق الانحراف. وتحل محل محاولات التأهيل

عملية العزل من أجل حماية الجماعة. ويؤدي العزل المتكرر بالتدرج مع تكرار الأفعال الجانحة الى التدمير المعنوي والاحتراف.

اضطراب الجانح كبقية أشكال المرض وسوء التكيف أو سوء الانغراس قناع يخفي المشكلة الاجتماعية ومؤشر يدل عليها في آن معاً. إن وظيفة القناع هذه هي في النهاية العقبة الأساسية في وجه التأهيل الفعال والوقاية من التشرد والانحراف. لابد إذاً في التقييم الشامل للحدث الجانح من أخذ هذه الجدلية التفاعلية بين أبعاد خطورة التوجه نحو الانحراف. ولا يكفي أبداً، الاقتصار على التشخيص الذاتي لحالة الحدث، مما يؤدي الى خطورة الوقوع في وصمه والتغافل عن تشخيص القوى الفعلية (العلائقية والاجتماعية) المولدة للانحراف، وتقدير مدى كيفية تأثيرها، وصولاً الى تخطيط برامج الرعاية والتأهيل بحيث يتم الشغل عليها بالتوازي ببرامج الشغل على الحدث. بذلك يمكن توفير التقييم الفعّال والرعاية الناجحة.

* * *

القسم الثاني

التقييم الشامل للحدث الجانح: المحاور والعمليات

الفصل الرابع

مخطط التقييم الشامل للحدث الجانح

الفصل الرابع
مخطط التقييم الشامل للحدث الجانح

أولاً: لماذا التقييم الشامل:

يشكل التقييم الشامل للحدث الجانح خطوة متقدمة في تخطيط سياسة رعائية وتأهيله وصولاً الى تمكينه وإعادة إدماجه في المجتمع ومتابعة مسيرة نموه المعافى. وهو يشكل بالتالي تطوراً كبيراً في النظر الى جنوح الأحداث والتعامل معه. فطالما أن دول المجلس قد أحرزت تقدماً كبيراً يكاد يكون رياديا في سياسة رعاية الحدث الجانح على مستوى القوانين والتشريعات ومرجعيات الرعاية وصيغها وهياكلها التنظيمية الحديثة: الوقاية، حماية المعرضين لخطر الانحراف، إجراءات الرعاية في البيئة الطبيعية، إجراءات التوقيف والتحقيق التي تحافظ على التوازن النفسي للحدث، محاكم الأحداث وفلسفة الأحكام، مؤسسات دور الملاحظة، والرعاية الداخلية، والرعاية اللاحقة، وكذلك سياسات الدفاع الاجتماعي. كل هذا التقدم الواضح في سياسات الرعاية يتطلب تحولاً جذرياً من فلسفة العقاب والزجر والردع والعزل، وبالتالي تجنب وصم الحدث الجانح. كما أنه يتطلب تجاوز النظرة الجزئية للحدث الجانح وسلوكه غير المتكيف والمتمثل بالتأديب والإصلاح الخلقي، أو الاقتصار على اجراءات تعديل السلوك التقليدية، وهو ما حققت دول المجلس انجازات واضحة فيه. وهنا يأتي دور وهدف التقييم الشامل لوضع الحدث الجانح. ويتمثل هذا الهدف في بعدين أساسيين:

١- تكوين ملف متكامل يقدم الى قاضي الأحداث (كما تتطلبه تشريعات دول المجلس)، كي يقوم بتقرير الإجراء الرعائي الأكثر ملاءمة

لاحتياجات تأهيل الحدث وتمكينه للاندماج المعافى والفاعل في المجتمع.

٢- يشكل ملف التقييم الشامل أساس خطة الرعاية الفعلية للحدث لجهة تبيان محاورها المختلفة ومكونات وأنشطة كل محور. وبحيث يشكل ملف التقييم الشامل معيار التدخلات الرعائية ومبرراتها، والأنشطة التي تحقق أهدافها (تمكين الحدث وتأهيله وإدماجه اجتماعياً)، هذا من الناحية الأولى. وأما من الناحية الثانية فهو يشكل معيار تقويم فاعلية برامج التدخل ومدى تحقيقها للأهداف الخاصة لكل منها، ومتابعة هذا التقدم لجهة رصد الانجازات المتحققة، والمعوقات أو أوجه التعثر بشكل مبكر، بما يتيح تعزيز الإجراءات أو تعديلها.

ثانياً: محاور التقييم الشامل:

١- التقييم عمل فريق:

طالما أن التقييم يشمل جميع جوانب كيان الحدث وظروفه الاجتماعية والحياتية وصولاً الى وضع الملف المتكامل، فإنه لابد أن يكون ثمرة عمل فريق متعدد التخصصات، يشارك فيه كل من له علاقة برعاية الحدث على اختلاف مهامه الوظيفية. وبالطبع يتفاوت اسهام كل طرف في تكوين هذا الملف من حيث مجال التغطية. إنما تتساوى اسهامات الجميع في أهمية المعطيات التي يقدمها كل منهم، طالما أن خطة الرعاية هي خطة متكاملة الأبعاد

والأنشطة وموحدة الهدف. ويتمثل المبدأ العام الموجه لهذه النظرة في فلسفة تذهب الى أن الرعاية هي عملية مؤسسية لا تقتصر فقط على الاختصاصي الاجتماعي والنفسي ومدربي الأنشطة (إصلاح الوضع الاجتماعي والأسري للحدث، أو علاج مشكلاته السلوكية واضطراباته النفسية). فكل من يعمل مع الحدث له دور رعائي ويجب أن يمارس مهامه من منظور رعائي: بدءاً بشرطة الأحداث، ومروراً بالمحكمة، وصولاً الى الرعاية في البيئة الطبيعية والرعاية في أحد أنماط المؤسسات الرعائية. وبالتالي فحتى الطباخ ومسؤول المطعم، والسواقين، والحراس، ومسؤول الغسيل، وعمال الحدائق، كلهم يتعين أن يقيموا علاقة رعائية منمية مع الأحداث الذين يخدمونهم. وكلهم له دور في ملاحظة سلوكات الحدث المختلفة وتوجهاته وعلاقاته وتفاعلاته. فقد تكون بعض هذه الملاحظات التي تبدو قليلة الأهمية من وجهة نظر التخصص المهني، كاشفة من حيث دلالتها في تشخيص وضع الحدث. كما قد تكون علاقة طيبة ما بين الحدث ومسؤول المطعم أو السائق فرصة هامة لإقامة علاقة أبوة/بنوة تصحح وتعوض اضطراب العلاقة مع الأب.

وبالطبع لابد من مرجعية لكتابة تقرير التقييم الشامل وتكوين الملف يتعاون فيها الأشخاص المرجعيين الأساسيين (الأخصائي الاجتماعي، والاخصائي النفسي، ومسؤول الرعاية الداخلية أو سواهم تبعاً لنظام الرعاية المتبع)، تتجمع عندهم تقارير الأطراف المختلفة ويقومون بتنسيقها وصولاً الى وضع الملف الكامل.

٢- المشاركون في التقييم وأدوار كل منهم:

١,٢ شرطة الأحداث: وهي أول من تتعامل مع الحدث من خلال التحقيق الأولي وخلال مرافقة الحدث الى المحكمة أو دار الرعاية. وتقوم بما يلي:

- بيان نوع السلوك الجانح الذي استدعى التدخل: مخالفة، جنحة، جناية، وبيان ظروف ارتكابها وكيفياته، مما يبين الخطورة القانونية.

- بيان ردود فعل الحدث خلال التوقيف والتحقيق لجهة مدى التعاون والتجاوب والانفتاح والاعتراف بالمسؤولية الذاتية، أو على العكس المقاومة والرفض والمراوغة والتهرب. وهو ما يلقي الضوء على الخطورة العيادية.

- بيان هل السلوك الجانح هو عابر، ظرفي، قهري، تحت ضغط معين (من مثل السرقة بسبب الجوع خلال الهروب)، أو نتيجة إغراءات رفاق السوء، وهل السلوك الجانح فردي أم ضمن شلة. وهل هو لأول مرة أم متكرر؟

- هل الحدث يعيش ضمن أسرة ويتابع دراسة أم أنه متشرد وغير متكيف اجتماعياً.

٢,٢ **الطبيب:** ودوره معروف لجهة الفحص الطبي الشامل للحدث، وتقدير وضعه الصحي: الأمراض المزمنة أو الحالية التي يعاني منها، الإعاقات الجسدية المختلفة. التاريخ الصحي لجهة الميلاد وظروفه وأمراض الطفولة، والإصابات والإجراءات الطبية الكبرى. ويستحسن ربط هذا الفحص بمعطيات البطاقة الطبية للحدث إذا كانت متوفرة في مركز الرعاية الصحية الأولية في منطقة السكن. وكذلك الأمراض والإعاقات الحالية والوراثية في الأسرة. وتبيان تأثير كل من هذه المعطيات على سلوكه الجانح.

كما يتعين على الطبيب تبيان أوجه القوة الصحية والجسمية المختلفة التي يتمتع بها الحدث، مما يفيد كثيراً في تخطيط برنامج رعايته وإدخاله في مختلف الأنشطة.

٣,٢ **الاختصاصي الاجتماعي:** ويلعب دوراً محورياً في سياسات وإجراءات رعاية الأحداث الجانحين في دول المجلس على مستوى كل من التقييم التشخيصي وتنفيذ إجراءات الرعاية. ويتمثل دوره التشخيصي في الدراسة المستفيضة والحيوية لحياة الحدث الأسرية والمدرسية والاجتماعية العامة.

- على صعيد الأسرة يبحث في تكوين الأسرة وتماسكها وتكيفها وإنغراسها أو على العكس تفككها وتصدعها. نوع السلطة والعلاقات ضمن الأسرة.

- الوضع التعليمي والمهني والاقتصادي للأسرة ولكل من الوالدين، وانتظام موارد الدخل ومدى تلبية لتغطية احتياجات الأسرة الحياتية.

- ظروف ميلاد الحدث وموقعه بين الأخوة وظروف تنشئته. وخصوصاً مدى تحقيق حاجاته الأساسية ونوعيتها: التغذية، تلبية الاحتياجات المادية، الملبس والمسكن. حماية الطفل من الأخطار المختلفة المادية والنفسية. نوعية توجيه الطفل سلوكياً وخلقياً. الرعاية العاطفية ومدى حصوله على الحب والحنان. الرعاية الصحية والطبية. الرعاية التعليمية والمدرسية ومدى اهتمام الأسرة بتحصيله ومتابعتها للمدرسة.

- تسلسل الولادات والصحة الانجابية وعلاقتها بصحة الوالدين ومكانة الحدث بين الأخوة وعلاقاته بكل منهم.

- وضع السكن ومدى ملاءمته كبيئة حيوية للعيش الآن والمعافى. ومدى استقرارها أو فقدانها لمجالها الحيوي.

- علاقات الأسرة بالأسرة الممتدة ومدى إيجابيتها وتوفيرها لموارد الدعم المادي والنفسي للوالدين والأبناء.

- علاقة الأسرة بالبيئة المحلية ومؤسسات خدمات الأسرة المختلفة، ومدى انغراسها الاجتماعي، أو اتكاليتها على الخدمات الاجتماعية.

- جو الأسرة لجهة الصراعات واهمال الأبناء، وتعرض كل من الزوجة و/أو الأبناء للتعنيف. وخصوصاً مدى التزام كل من الوالدين بالحياة الأسرية والحفاظ عليها وتحمل مسؤوليات رعاية الأبناء.

- تبيان أوجه القوة والتمكن والإيجابيات في حياة الأسرة بما يوفر للحدث الإطار المعافى والآمن للنمو السليم. وكذلك الأوجه الإيجابية في علاقات الأسرة بالحدث مما يمكن الاستناد إليه في عملية تأهيله وتمكينه. وكذلك أوجه القوة والإيجابية في الأسرة الممتدة والبيئة الاجتماعية التي يمكن الاستناد إليها في تعزيز وضع الأسرة وتيسير عملية تأهيل الحدث.

- الوضع التعليمي للحدث وانتظام أو تعثره. مدى نجاح التحصيل أو الرسوب والتسرب. والاستعانة بالبطاقة المدرسية للحدث ومعطياتها إذا كانت متوفرة: الإنغراس التحصيلي أو الغربة عن عالم الدراسة.

- علاقة الحدث بالحي والبيئة المحلية ومراكز النشاط والأندية المختلفة للطفولة والناشئة ومدى انغراسه فيها أو غربته عن المحيط وعدائه تجاهه.

٤,٢ **الاختصاصي النفسي:** ويلعب الدور الثاني في الأهمية في عملية التقييم الشامل للحدث وتكوين الملف، كما في علاج المشكلات السلوكية والاضطرابات الانفعالية. على مستوى التقييم لتشخيصي يغطي عمل الاختصاصي النفساني مختلف جوانب شخصية الحدث وديناميياتها، وعمل مختلف وظائفه النفسية والمعرفية.

- الحياة الانفعالية للحدث: مدى الطمأنينة القاعدية أو القلق والاضطراب والاكتئاب، والأزمات النفسية والصراعات ضمن الشخصية.

- الحياة العاطفية وحياة العلاقة: نوعية علاقاته بالوالدين ورموز السلطة عموماً في سلبياتها وصراعاتها وإيجابياتها. مدى غنى علاقاته العاطفية أو فقرها، ومدى تحقيقها لحاجاته العاطفية (من انطواء وعزلة أو انفتاح واقبال وارتياح).

- السلوك وتوافقه: مشكلات السلوك من تمرد، أو تسط، أو تبعية، أو عدوانية وميل الى التحدي أو التخريب، أو الهروب. ومدى توافق ردود فعله السلوكية واستقرارها أو إثارتها واندفاعها.

- وضمن السلوك يدرس الاختصاصي ديناميات السلوك الجانح لدى الحدث وتشخيص نوعيته: جنوح نابع من اضطراب نفسي، جنوح حاجة وبؤس وتشرد، جنوح ناتج عن تخلف عقلي، جنوح نابع من التدليل الزائد، جنوح ناتج عن البحث عن التعويض العاطفي (الطفل المهمل)، جنوح ناتج عن النمذجة مع أشقاء جانحين وأب غير متكيف، جنوح ناتج عن التسيب العاطفي والبحث عن اشباعه من خلال الانتماء الى الشلل الجانحة، جنوح ناتج عن إصابات دماغية. في كل هذه الحالات يدرس الاختصاصي ديناميات هذا السلوك الجانح ويبين مدى خطورته العيادية على التكيف الحالي والمستقبلي للحدث ومدى كثافة اجراءات التدخل اللازمة لتعديله.

- سمات الطبع والشخصية: الشخصية السيكوباتية، العصيان والتمرد، قصور الاحساس بالمسؤولية. مدى استفحال آليات الدفاع التي ترسخ الميل الى الانحراف والاستقرار فيه.

- الحالة العقلية المعرفية: فحص مستوى الذكاء والأنشطة الذهنية المعرفية من حيث التوجه، ومن حيث أوجه القوة والإيجابيات وأوجه الضعف. ولا بد أن يتجنب الاختصاصي التسرع في الحكم على مستوى ذكاء الفحوص، بل لابد من دراسة موقعه موقفه من اختبارات الذكاء والقدرات المقدمة إليه ومدى تعاونه ودافعيته ورغبته في بذل أقصى ما لديه من إمكانات أو قلة دافعيته أو تسرعه في الإجابات للتخلص من المهمة، أو حتى

مقاومته وبذل الجهد الأدنى وإدعاء عدم المعرفة. فلكل من هذه الحالات دلالاتها وأسبابها التي يجب أن تؤخذ بالحساب في الحكم على نتائج الاختبار. وكذلك لابد للاختصاصي من اختيار الاختبارات الأقرب من حيث الألفة الى واقع المفحوص الحياتي. والمهم في كل ذلك ليس الخروج بنتيجة قاطعة تصنف الحدث المفحوص ضمن فئة من فئات المستويات العقلية، بل الأهم والأكثر جدوى لعملية تأهيله إجراء تشخيص دينامي لنشاطه الذهني المعرفي يبين كيفية وتوجهات هذا النشاط وأوجه قوته كما أوجه ضعفه، مما يخدم عملية اتخاذ القرار بشأن البرامج التعليمية والتدريبية الأكثر ملاءمة لوضعه.

- مشكلات النشاط الوظيفي العقلي-المعرفي: وفيها يدرس الاختصاصي مختلف الاضطرابات المعرفية: من بطؤ تعلم، صعوبات نطق وقراءة وكتابة، النشاط الزائد وفرط الإثارة. وكلها تتدخل كي تعيق التحصيل الدراسي والتوافق مع عالم المدرسة.

- دراسة وظائف الأكل والنوم والإخراج واضطرابات كل منها. في وظيفة الأكل يدرس حالات الشره وفرط الطعام ومدى علاقتها بالتعويض العاطفي، أو على العكس فقدان الشهية ودوافعها النفسية. في النوم يدرس اضطرابات النوم من كوابيس وأحلام مزعجة وأرق، وتكرار الاستيقاظ مرعوباً أو على العكس استقرار النوم وانتظامه. ويدل اضطراب النوم

على حالة الاضطراب الإنفعالي عموماً، وخصوصاً القلق ومشاعر الذنب الشديدة، أو مشاعر التهديد الناتج عن صدمات طفلية أ, اضطرابات راهنة. كذلك تدل اضطرابات الإخراج وخصوصاً التبول الليلي على حالات مختلفة من الاضطراب العاطفي والحرمانات وحالات النكوص الطفلي.

- دراسة الذكاء العاطفي بمختلف مكوناته وأوجه القوة والقصور فيه، مما هو من أبرز مقومات التكيف أو عدمه.

- دراسة الذكاءات المتعددة التي تتجلى على شكل ميول في الهوايات وقدرات معرفية ونشاطية حركية أو تحصيلية أو اجتماعية. ومن الهام جداً تشخيص نوعية الذكاء الأقوى لدى الحدث لما لها من دور أساسي في توجيهه المهني.

- ويخرج الاختصاصي النفسي من هذا البحث لمختلف جوانب الشخصية ووظائفها بصورة دينامية عن وضع الحدث النفسي-العقلي-السلوكي وتفاعل هذه الوظائف وصولاً الى فهم متكامل لحالته على شكل موازنة ما بين أوجه القوة والإيجابيات التي تشكل ركيزة تأهيله، وأوجه القصور والاضطراب التي تحتاج الى تدخلات علاجية.

٥,٢ **مسؤول الرعاية الداخلية، على اختلاف تسمياته:** سواء أكان مربياً خاصاً أو اختصاصياً اجتماعياً تبعاً للنظام الوظيفي المعمول

به في الدولة. وله دور هام بدوره في إعداد ملف التقييم الشامل للحدث. إنه يلاحظ سلوكات وتفاعلات وعلاقات الحدث مع أوجه السلطة والرفاق والعاملين، خلال مختلف الأنشطة النهارية والمسائية. ويرصد أوجه التجاوب والإندماج والتعاون والقيادية أو على العكس أوجه العزلة والإنقياد والتمرد. وهنا يركز على مؤشرات حالة الذكاء العاطفي لديه. وكذلك يحاول استكشاف تجليات ذكائه النوعي حسب نظرية الذكاءات المتعددة. كذلك يرصد النشاط وظائفه النفسية والجسدية خلال اليقظة والنوم في السلب والإيجاب. ويرصد في مقام ثالث التغيرات التي تظهر على سلوكات وتفاعلات وعلاقات الحدث خلال مرحلة الملاحة وتقبل وضع التقرير. وهو يشكل أحد أعضاء فريق دراسة حالة الحدث منسقاً معطياته مع معطيات بقية الأطراف وصولاً الى تطوين صورة شاملة عن واقع الحدث بما فيه من معوقات ومشكلات كما أوجه قوة وإيجابية.

٦,٢ **مسؤولو التدريب المهني وأنشطة الأشغال:** ولهم بدورهم أدوار هامة تلقي الضوء على خصائص الحدث خلال هذه الأنشطة مما يساعد على تشخيص إمكاناته وميوله وأوجه القوة والإيجابية لديه، التي يجب الإستناد إليها في تدريبه المهني وتأهيله المهاري الحياتي، وكذلك أوجه الإعاقة التي تعرقل عملية التأهيل.

- موقف الحدث من التدريب المهني، مدى دافعيته وانخراطه ومنهجيته ومثابرته على التدريب.

- ميول الحدث نحو مشاغل أنشطة أو هوايات أو مجالات تدريب معينة (على صلة بقدراته العقلية وذكائه النوعي).

- موقف الحدث من الأنشطة الفنية المختلفة (رسم، تمثيل، كتابة، إلقاء، موسيقى الخ...) ومدى موهبته في أي منها، ومدى ميله إليها. وهي تشكل ركناً جيداً على صعيد إيجابيات الحدث لابد من الاستناد إليها في عملية تأهيله وتمكينه. وذلك لما للفنون من دور فاعل في التوافق النفسي الداخلي والتكيف الاجتماعي حين تتاح للحدث فرص تنمية هذه الميول والبراعة في إحداها.

٧,٢ **مدرب التربية الرياضية:** وله دور أساسي بدوره في التقييم الشاكل للحدث، كما في عملية التأهيل.

- يكتشف مدرب التربية البدنية إمكانات الذكاء الجسدي الحركي لدى الحدث مما يتمثل في مهارات رياضية مختلفة. ولا بد من التأكيد على هذا الجانب، حيث أن الذكاء الجسدي الحركي هو من أكثر الذكاءات نمواً لدى هذه الشريحة من الأحداث. وبالتالي فهو من أكثر الذكاءات نمواً لدى هذه الشريحة من الأحداث. وبالتالي فهو من المقومات الهامة لتأهيل الأحداث من خلال تنمية البطولات الرياضية لديهم. وتشكل البطولة الرياضية ووصول الحدث الى مرتبة طبية على صعيدها طريقاً ذهبية لتكيفه الاجتماعي واكتساب المكانة والتقدير، إضافة الى إمكانات مورد رزق هامة.

- ويلاحظ المدرب كذلك خصائص شخصية الحدث لجهة القدرة القيادية، واللعب في فريق، والتعاون وتكامل الجهود، والدافعية والمثابرة وصولاً الى النجاح والاتقان، والروح الرياضية (تقبل الربح والخسارة وعدم فقدان الأمل). وكلها من المؤشرات بالغة الأهمية في تقييم وضع الحدث وإمكانات تأهيله وتمكينه.
- وهو يضاف طبعاً الى تعزيز الصحة الجسدية والنفسية واكتساب الاعتبار الذاتي وتقدير الذات الهامة في برامج التوجيه والتأهيل.

٨,٢ **التربية الدينية:** وهي تتوج محاور برامج الرعاية والتأهيل، كما تكشف على مستوى التقييم التشخيصي الشامل الأوجه الإيجابية لإمكانية تكيف الحدث، من خلال تمتعه بالإيمان الحقيقي، وتمسكه الأصيل بتعاليم الدين الحنيف وقيمه السامية، وتنمية ضميره الخلقي، وانتمائه الى الهوية الإسلامية والجماعة. ويضاف إليها دور الإيمان بتوفير السكينة والطمأنينة النفسية والأمل بالعناية الإلهية. كما يلعب الإيمان الديني دوراً هاماً في المصالحة مع الأسرة والوالدين وصلة الرحم. وهي كلها مرتكزات حاسمة ومقومات جوهرية في التكيف والصلاح والتأهيل الاجتماعي والثقة بالنفس من خلال قوة الإيمان ورسوخه.

- ويوفر القائم بالتربية الدينية معلومات هامة للملف من خلال ملاحظة الحالة الإيمانية الأصيلة للحدث والعمل على تنميتها، وكذلك نوعية حاجته الى تعزيز الإيمان وأخلاقياته.

ثالثاً: كتابة تقرير التقييم الشامل:

لابد من تجميع كل البيانات السابقة خلال فترة إقامة الحدث في دار الملاحظة. وتتم هذه البيانات من خلال ملاحظة الحدث في مختلف هذه المحاور وتجميع معطياتها.

- يقدم كل مشارك في عملية التقييم تقريراً عن مجال اختصاصه.

- يلتزم كل تقرير تقييمي، وكذلك التقرير الشامل بتبيان بعدين أساسيين في كل مجال:

أ. تبيان أوجه الاضطراب والصعوبات والإعاقات والمشكلات التي تحتاج الى تدخلات علاجية أو تربوية.

ب. تبيان أوجه القوة والإمكانات والموارد الظاهرة منها والكامنة على حد سواء. ولابد من الإشارة هنا أن هذه الإمكانات والإيجابيات تكون مطموسة عادة خلف أوجه سوء التكيف والاضطراب. ولذلك لابد من البحث عنها واستكشافها وتسليط الضوء عليها. ذلك أن علاج المشكلات الأكثر نجاعة يتم عادة من خلال الإرتكاز على الإيجابيات والإمكانات وأوجه القوة. ذلك هو الشعار الذي يتعين أن يوجه رعاية الأحداث الجانحين وصولاً الى تأهيلهم وتمكينهم. فقط تنمية الإيجابيات والإمكانات وإطلاق الطاقات هو ما يشكل ضمانة ديمومة التأهيل الناجح.

رابعاً: التوصيات:

وتتمثل فيما يلي:

١- خلاصة شاملة ومركزة للتقييم الشامل لمشكلات واضطرابات الحدث وعواملها الأساسية من ناحية. وبيان بأوجه القوة والإمكانات والإيجابيات المتوفرة في شخصه وفي وضعه وظروفه للاستناد إليها، من الناحية الثانية.

انطلاقاً من هذه الخلاصة تقدم صورة متكاملة لمحكمة الأحداث حول وضع الحدث واحتياجاته الرعائية والتأهيلية من حيث نوعها ومجالاتها، لإتخاذ القرار الملائم.

٢- تقرير مفصل حول وضع الحدث يتضمن المشكلات والاضطرابات وأوجه القوة والإيجابيات. وبناء عليه تقدم التوصيات المتصلة ببرامج رعايته وتأهيله المتكامل وعلى جميع الصعد والمحاور والمراحل. وهي اقتراحات تشكل منطلق تخطيط العملية الرعائية التأهيلية المتفردة للحدث.

خاتمة:

بعد استعراضٍ البنود العامة لمحاور التقييم الشامل يستعرض هذا الدليل بالتفصيل كلاً من البحث الاجتماعي المعمق للحدث الجانح وأسرته في الفصل الخامس، ويكرس بقية الفصول للفحص النفساني في مختلف متطلباته وخطواته وعملياته وصولاً الى استخلاص النتائج وكتابة التقرير.

الفصل الخامس

البحث الاجتماعي المعمق

الفصل الخامس
البحث الاجتماعي المعمق

أولاً- تمهيد

يشكل البحث الاجتماعي المعمق أبرز أبعاد التقييم الشامل للحدث الجانح. فهو يشكل الوثيقة الأساسية التي تبنى على أساسها بقية إجراءات التقييم. وذلك لأنه يلقى الضوء على بيئة نشأة الحدث الأسرية، والعائلية الممتدة، وبيئة الحي والمجال الحيوي والمؤسسات التي تؤطر حياة الأسرة والحدث، وما في ذلك من معطيات سلبية تعيق النمو السليم أو إيجابية يمكن الاستناد إليها في عملية رعاية الحدث وإعادة تأهيله. كما أنها تبين مسار نمو الحدث وظروفه في البيت والمدرسة ونوعية علاقاته واندماجه أو صراعاته وأزماته؛ وهو ما يكشف أسباب جنونه وظروفه. كما أنها تبين مؤشرات الخطورة العلائقية والاجتماعية التي تحدد مدى انحرافه، ونوعية احتياجات رعايته وتأهيله. ذلك أن تكيف الحدث وصحته النفسية ونموه المعافى أو اضطرابه وسوء تكيفه تجد أسبابها الرئيسية في بيئة نشأة الحدث ومسار نموه. إذ من المعروف أن الإنسان هو ابن بيئته وتاريخ حياته، وأن الصحة كما الاضطراب والانحراف ليست مسائل فردية ذاتية، ذلك أن ذاتية الحدث نفسها وتكوينه الشخصي وتوجهه نحو التكيف أو الانحراف هي وليدة عوامل المحيط الأسري والاجتماعي تحديداً. هذه العوامل حين تكون ملائمة هي التي تحمي الحدث من سوء التكيف حتى وكان يعاني من إعاقة جسدية أو عقلية، وهي بالمقابل تفاقم تأثير أي عوامل ذاتية. وخلاصة القول يشكل البحث الاجتماعي المعمق الأرضية العامة لكل إجراءات التشخيص والتقييم واتخاذ القرارات الرعائية على صعيد التوصيات والبرامج على اختلافها. من هنا أهمية إجراء بحث اجتماعي شامل وعدم الاكتفاء بالمعلومات

العامة عن الحدث وظروف انحرافه وبيئته الحياتية؛ إننا بحاجة الى تسليط الضوء على ديناميات توجهه نحو الجنوح ومدى خطورته وإمكانية علاجه، مما يدفع الى إعطاء هذا البحث كل الوقت والعناية اللازمين لإنجازه.

ثانياً: أبعاد البحث الاجتماعي ومحاوره:

هناك بالطبع بيانات الحالة المدنية للبحث: من سن وجنس ومرحلة دراسية ووضع عائلي والعناوين المفيدة، مما هو معروف. ويضاف اليها بيانات عامة عن نوع السلوك الجانح وظروف الإقدام عليه، ومدى ظرفيته أو تكراره، وخطورته القانونية.

يتناول البحث الاجتماعي المعمق بعدها بعدين أساسيين يتمثل أولهما في نشأة الأسرة وتكوينها وأوضاعها، ويتمثل ثانيهما في وضع الحدث نفسه في الأسرة. ويضم كل بعد العديد من البنود التي تبحث بالعمق والشمول حالة كلاً منهما.

المحور الأول: الأسرة نشأتها وتكوينها وإطارها الحياتي:

١- **كيف نشأت الأسرة، وكيف تم الزواج؟** مدى التوافق في السن والمرحلة التعليمية والوضع الاقتصادي لكل من الزوجين. يشير هذا التوافق الثلاثي بين الزوجين الى حالة التكافؤ بينهما. وهو ما يؤشر عادة الى إمكانات بناء علاقات زوجية سليمة لها خطوط

كافية من الاستمرار والتفاهم الزوجي. بينما أن عدم التوافق في السن ومستوى التعليم بين الزوجين يحمل عادة بذور الصراع وسوء التوافق بينهما مستقبلاً. كذلك هو حال التكافؤ الاجتماعي بين أسرتي منشأ الزوجين فإنه يحمل إمكانات بناء حياة زوجية متوافقة. في هذه الأبعاد الأربعة تتقارب الرؤى والتوجهات وبالتالي إمكانات التفاهم بين الزوجين، مما يوفر بيئة إيجابية للأبناء.

وعلى صعيد نشأة الأسرة لابد من بحث كيفية التعارف والخطوبة: هل كان الزواج مفاجئاً بناءً لنزوة عاطفية أو جنسية عابرة سرعان ما تخفت، أم كان قائماً على أسس واقعية.

٢- **ولابد في نشأة الأسرة من بحث نوعية تنشئة كل من الزوجين:** هل نشأ كلاهما في أسرة متماسكة ومعافاة أم في أسرة متصدعة؟ هل هما أو أحدهما آت من أسرة مطلقة، أو هو تعرض لفقدان أحد الوالدين أو كليهما. ذلك أن صحة كل من الزوجين النفسية تتوقف عموماً على صحة أسرة منشأ كل منهما. فأسر المنشأ المتصدعة أو المطلقة يحتمل أن تولد أبناءً يكررون تجربة التصدع أو الطلاق. هل تعرض الزوجان أو أحدهما للتعنيف والإهمال والنبذ، مما أثر على صحته النفسية؟ أم أنهما عاشا في بيئة معافاة وفرت لهما الأمان والصحة النفسية؟

٣- **الوضع المهني والاقتصادي للأسرة؛ والسكن:** وهي من الأمور الهامة في تحديد مدى استقرار الأسرة حياتياً. هل يعمل الزوجان

وما هو مستواهما المهني ودخلهما، أو دخل معيل الأسرة الأساسي. وهل تتوفر لهما مصادر دخل من عملهما أو من مواردهما الأخرى تضمن تلبية احتياجات الأسرة بشكل كافٍ؟ هل تعرض معيل الأسرة الأساسي (الأب) للبطالة أو لأزمات اقتصادية، أو للدخل غير المنتظم؟ وهل هو يصرف موارده المحدودة على الأسرة وتلبية احتياجاتها أم أنه يتذبذب ما بين العمل والبطالة واضطراب المداخيل، أو هو ينفق مدخوله على اشباع نزواته الخاصة ويترك الأسرة بلا موارد مادية تلبي احتياجاتها؟ في هذه الحالة الأخيرة كيف تتوفر مصادر سد احتياجات الأسرة: أسرة ممتدة، أم معونات اجتماعية، أم صدقات الجيران؟ كل ذلك سوف يؤثر بالطبع على سلامة تنشئة الأبناء وتوفير احتياجاتهم.

وكذلك هو وضع السكن: هل يشكل بيئة حيوية آمنة صالحة للعيش للزوجين والأبناء أم تسكن الأسرة في ظروف طاردة للأبناء بحيث يهربون من جو الأسرة ويتسيبون في الشارع مع ما في ذلك من أخطار خلقية؟ وهل هناك استقرار سكني أم لا؟

٤- **كيفية إدارة ميزانية الأسرة والحياة المنزلية** تشكل بعداً كاشفاً على صعيد حسن تأطير الأبناء وتلبية احتياجاتهم الحياتية وتوفير ظروف تنشئة آمنة ومعافاة. هل كلا الزوجين يحسنان تخطيط ميزانية الأسرة وأوجه الإنفاق وأولوياته؟ أم أن الأسرة تعيش في الفوضى ورهناً بالظروف (تلبي احتياجاتها يوماً وتحرم من ذلك أياماً). وهل تحسن الأم إدارة منزلها وحياة أبنائها ولو كانت الإمكانات المادية

متواضعة أو محدودة؟ أم أنها تسيب إدارة المنزل كي تعم فيها العشوائية التي تحمل أخطار الحرمان للأبناء؟ كذلك لابد من دراسة الأشخاص الذين تعيلهم الأسرة من غير الأبناء أو مدى ما يرتبونه من أعباء، أو على العكس يوفرونه من مساندة للأسرة.

٥- **سياسات الإنجاب وتسلسل الولادات:** هل تضع الأسرة سياسة انجاب بناء لمقومات الصحة الإنجابية وبحيث يتوفر لكل مولود فرصة للحصول على العناية والرعاية المادية والعاطفية والتوجيه، أم أن الزوجين يتركان نفسيهما لتأثير الحتمية البيولوجية بحيث تتوالى الولادات بدون حصول كل مولود على حاجته وحقه من الرعاية والاهتمام، وبحيث ترهق الأم صحياً وترهق الأسرة مادياً، وتفلت منها إمكانية إدارة حياة الأسرة والأبناء. يشكل الخضوع للحتمية البيولوجية وتتابع الولادات مؤشراً لإنعدام القدرة على إدارة الحياة تنعكس مباشرة على تدهور رعاية الأبناء وتعرضهم للحرمانات المادية والعاطفية والحماية والتوجيه، مما يفتح باب الحظر الخلقي والتكيف السلوكي.

٦- **حالة التوافق الزوجي والنفسي بين الوالدين:** هل هناك توافق معقول على الصعد العاطفية والزوجية، وعلى صعيد التفاهم على سياسة إدارة الأسرة وتنشئة الأبناء، وهل هناك تفاهم على المعايير والقيم الموجهة لحياة الأسرة، وتفاهم على سياسة بناء مستقبل الأسرة؟ حالات التوافق هذه توفر البيئة الآمنة الإيجابية لتنشئة الأبناء وبالتالي صحتهم النفسية وتكيفهم الحياتي. أم أن الأمر على

العكس حيث تطغى الصراعات من كل نوع مما يؤدي الى تصدع الأسرة ذي الأخطار النفسية الفعلية على الأبناء.

ولابد من بحث نظام السلطة في الأسرة وتكامل أدوار الزوجين وتكافؤها، أو على العكس طغيان علاقات التسلط/الرضوخ بين الزوجين، وعلاقات تسلط الأب على الزوجة والأبناء، وتصلب أساليب العلاقة والتفاعل. الحالة الأولى توفر فرص التوافق النفسي والاجتماعي للأبناء، أما الثانية فتعرضهم لشتى احتمالات الاضطراب وسوء التكيف. كذلك لابد من بحث علاقات التقارب أو التباعد العاطفي بين الزوجين ومع الأولاد.

وهل هناك مرونة تكيفية بين الزوجين بصدد مراحل حياة الأسرة ومتطلباتها المتغيرة، أم عجز عن التكيف لهذه المراحل (ميلاد الأطفال، تمدرسهم، المراهقة، الخ...) وبالتالي بروز أخطار تكيفية؟ كل ذلك يتعلق عموماً بمدى النضج النفسي والنضج العاطفي الجنسي لكل من الزوجين وانعكاساتها بالإيجاب أو السلب على الأبناء.

٧- **علاقة الأسرة بالعائلة الممتدة:** دراسة نوع هذه العلاقات ومدى ايجابياتها وسلبياتها على حياة الأسرة. هل هناك روابط وثيقة مع أسر كل من الزوجين، أم أن العلاقة منقطعة بين الطرفين؟ وهو ما ينعكس على حياة الأسرة ذاتها: هل توفر الأسرة الممتدة سبل المساندة والحماية المادية والعاطفية للأسرة وخصوصاً في أوقات

الأزمات والشدائد، أم تجد الأسرة ذاتها فاقدة لحماية الأسرة الممتدة وعونها المادي والنفسي؟

هل ينغرس الأبناء في علاقة جيلية مع الآباء والأجداد تعوض عن قصور العلاقات مع الوالدين أو تصححها، أم أنهم يفتقرون الى هذه العلاقات الجيلية ذات الدور البارز في التوافق النفسي والانغراس الاجتماعي (مسألة متانة الجذور الأسرية وأهميتها في صحة الأبناء النفسية).

هل تشكل الأسرة الممتدة لكلا الزوجين أو أحدهما عاملاً معززاً للتفاهم الزوجي والوالدي من مثل فرط التدخل في حياتهما الزوجية وإدارتها، أو إثارة كل من الزوجين ضد الآخر؟ أم أن الأسرة الممتدة تلعب دور المصلح والموفق والمهدئ والمعقلن وبر الأمان؟ هنا أيضاً تنعكس الإيجابيات والسلبيات على صحة الأبناء النفسية وتوافقهم السلوكي.

٨- **علاقة الأسرة بالبيئة المحلية ومدى انغراسها الإجتماعي وانفتاحها ومشاركتها أم على العكس غربتها وعزلتها.** الأسر التي تعيش في بيئتها المألوفة (الفريج) لها فرص أكبر بالحصول على الاعتراف والمكانة وشبكة علاقات اجتماعية طيبة توفر الكثير من أسباب المساندة والحماية والرقابة واستقرار العيش. بينما أن أسر الإسكان الجديد حيث هجرت الأسرة من بيئتها الريفية الطبيعية أو من الفريج لأنه تعرض للهدم في حركة التحديث العمراني، سوف

تتعرض للغربة والعزلة وفقدان المساندة والحماية. كما أنها تتعرض هي والأبناء الى تراخي المعايير السلوكية نتيجة للاختلاط السكاني غير المنسجم (أسر مهجرة، عمالة وافدة، أسر قادمة من الريف الخ...). هنا لا يجد الزوجان سنداً لهما وقد يفتقران الى الضوابط الاجتماعية السائدة (في الفريج) مما يشكل إغراءات في التراخي السلوكي، وتراجع الالتزام بالمسؤولية عن حصانة الأسرة. ويشكل هذا الوضع خطراً خلقياً على الأبناء عموماً وخصوصاً نتيجة لفقدان الرقابة الاجتماعية، واغراءات الخليط السكاني. وتتزايد الخطورة في هذه الحالة حين يتضافر التصدع الأسري وسوء إدارة الحياة الأسرية مع فقدان روابط الفريج، مما يصعد من أخطار سوء تكيف الأبناء.

كذلك لابد من دراسة علاقة الأسرة بمؤسسات الخدمات الاجتماعية والهيئات والأندية وأنشطتها على اختلافها، ومدى توفيرها لسبل المساندة والحماية والتحصين للأسرة والأبناء. هل تشارك الأسرة في بيئتها الاجتماعية بشكل إيجابي؟ وهل هناك صلات مع مختلف هيئات النشاط التي توفر أطراً منمية ومعافاة للأبناء. أم أن الأسرة معزولة وتتكل على المساعدات الاجتماعية الأهلية والرسمية. هل ينخرط الأبناء في مؤسسات رعاية الطفولة والناشئة، أم أنهم يتسيبون ويعيشون في الشارع بكل ما يحمله من أخطار خلقية على تكيفهم السلوكي؟

لابد للبحث الاجتماعي أن يستخلص من خلال هذا الفحص المستفيض للأسرة ونوعية حياتها مختلف المعوقات وأوجه الاضطراب والخطورة الاجتماعية، التي لها دور لاشك فيه في جنوح الحدث. كما لابد أن يتلمس بالمقابل أوجه الصحة والعافية والأمن النفسي والاجتماعي التي تتوفر للحدث، أو إمكانية توفيرها. الى أي مدى يمكن الاستعانة بالأسرة الممتدة، وبمراكز الخدمات الأسرية وخدمات الناشئة في عملية رعاية الحدث وإعادة انغراسه في بيئته الطبيعية؟

ويخلص البحث الاجتماعي من هذا الاستقصاء الشامل لعمل موازنة على صعيد المجال الحيوي الأسري والبيئي للحدث ما بين الأخطار من ناحية، وموارد المساندة والعلاج من الناحية الثانية. ذلك أن خطورة السلوك الجانح لدى الحدث تتوقف تحديداً على إقامة هذه الموازنة.

المحور الثاني: وضع الحدث نفسه:

ينشأ الحدث إذاً ضمن هذا الإطار الأسري والاجتماعي حيث تتحدد شخصيته وتوجهاته السلوكية من خلال خبراته التاريخية.

١- **ظروف الحمل والولادة هي أول الجوانب التي يتعين بحثها:** هل كان الحمل مرغوباً ومخططاً له، أم أنه جاء عفوياً، أو أنه جاء قسراً بدون رغبة الوالدين. في الحالة الأولى يحتمل أن تكون

تجربة الأم النفسية خلال الحمل إيجابية وبالتالي لا يتعرض الجنين لهرمونات الشدائد والضغوط، كما يحسن استقباله عند الولادة، ويتم تقبله، وتحسن رعايته. أما في الحالة الثانية إذا كان غير مرغوب بالحمل فإنه يتعرض الى أن ينظر إليه ويعامل كعبء أو معوق لحياة الأم والأسرة، مما يعرضه للنبذ أو الوصمة التي سيكون لها تأثيرات كبيرة على صحته النفسية وتكيفه.

كذلك لابد من دراسة حالة الأم الصحية خلال الحمل وهل كانت تعاني من أمراض جسدية، أو ضغوطات وأزمات نفسية، فذلك ينعكس بدوره على صحة الطفل النفسية وتكيفه.

وفي المقام الثالث لابد من دراسة ظروف الولادة وما بعدها هل كانت طبيعية أم تعرض المولود لمشكلات صحية أثرت على نموه السليم اللاحق.

٢- **تقبل الطفل:** هل تعرض الطفل للنبذ لأنه أتى في ظروف أسرية اقتصادية، أو أمنية أو صراعات زوجية غير ملائمة بحيث يصبح بمثابة العبء على الأهل، وما يؤدي إليه ذلك من الضيق به أو وضع اللوم عليه ينعكسان على مكانته في الأسرة وعدم تقبله، وبالتالي يولدان اضطرابات انفعالية واحتمالات سوء تكيف لاحق. وفي هذا المقام لابد من بحث دلالة الطفل ذاته: هل اتخذ أي من الأم أو الأب موقفاً نابذاً أو رافضاً تجاهه لأنه يذكر أحدهما بعلاقة

سيئة مع شخص آخر من الأقارب "إنه يشبه أهل أبيه، أو أهل أمه" الذين هم على خلاف مع أحد الزوجين.

كذلك لابد من استقصاء حالة النبذ الذي تعرض لها حين يأتي بمثابة عبء غير مرغوب فيه، أو حين تصادف ولادته مع صراع حاد بين الزوجين، (قبل مشروع طلاق بينهما مثلاً)، أو أثر أزمة مالية أو سواها حلت بالأسرة. هنا يحتمل أن يوصم الطفل وتسبغ عليه دلالة النحس والفأل السيء "منذ ميلاده لم نر الخير على وجهه". حكم الإدانة هذا هو المدخل لسوء تكيفه اللاحق المتلازم مع علاقة نبذ وعداء متبادلين بينه وبين الوالدين. الكثير من حالات جنوح الأحداث في الأسر المتصدعة يأتي بمثابة الرد على مواقف الوصم هذه التي تعرض لها الطفل، والتي تؤدي به الى الغربة عن عالم الأسرة.

٣- **تسلسل الولادات والمكانة بين الأخوة:** وهي بدورها كاشفة في فهم تاريخ الحدث وتكون توجهاته السلوكية. فإضافة الى القضية المحورية المتعلقة بقبوله وحصوله على مكانة طيبة أو نبذة، هناك ضرورة لمعرفة مدى حصوله على حقه بالرعاية والحب والاهتمام حين تكون الولادات مخطط لها؛ أو حرمانه من حقه في السنتين الأولين لأن هناك طفل جديد قد ولد، وأن الأم رازحة تحت أعباء الولادات المتكررة. هنا يتعرض الطفل الى أن يحرم من بناء علاقات عاطفية وثيقة مع الأم والأب من بعدها، مما يؤثر على نموها النفسي المعافى.

كذلك لابد من دراسة حالات التماهي أو النمذجة بالأخوة الأكبر منه. هل هم متكيفون دراسياً وسلوكياً اجتماعياً، عندها يحتمل أن يقتدى بنموذجهم فتكون لديه فرصة التكيف بدوره. ولا يندر في الأسر المتصدعة المولدة لسوء التكيف والانحراف أن نجد أن الحدث الجانح موضع البحث الاجتماعي قد سار على درب الأخوة الذين سبقوه في التوجه نحو سوء التكيف الدراسي والسلوكي. كذلك هو الحال حين يكون الأب غير متكيف بدوره مهنياً واقتصادياً فالأبناء معرضون للسير على نفس خطى الأب في سوء التكيف.

٤- **استقصاء مسألة تعنيف الزوجة والأولاد وتعرض الحدث موضع البحث لذلك.** هل الأب قاسٍ، مهمل للزوجة والأولاد مهتم بإشباع رغباته الخاصة، يترك الأسرة وراء ظهره أو يدمن وينفق دخله غير المنتظم والهزيل على الإدمان؟ احتمال تعنيف الزوجة والأولاد كبير جداً في مثل هذه الحالات. وهو ما يفتح السبيل أمام سوء تكيف الأبناء دراسياً وسلوكياً (الهروب من البيت والمدرسة، التشرد) أو بروز السلوكات العدوانية الانتقامية لديهم أو لدى البعض منهم).

٥- **استقصاء حالات اليُتْمْ والطلاق:** وهو من المحاور الهامة بدورها في البحث الاجتماعي المعمق لحالة الحدث الجانح. فإذا تعرض للتيم من الأب أو الأم أو كليهما، فإن ذلك يحتمل أن يترك آثاره السلبية على التكيف الانفعالي والدراسي والسلوكي حيث أن اليتم هو من أسباب الحرمان العاطفي أو الصدمات النفسية. وهنا لابد

من دراسة الأمور التالية: السن الذي حدث فيه الحرمان من الوالدين أو أحدهما، علاقته الحدث بوالديه السابقة على اليتم، ظروف فقدان الوالدين أو أحدهما، خصوصاً الرعاية اللاحقة للحدث اليتيم. فإذا كانت ظروف فقدان الوالد كارثية من مثل حادث مفجع أو مرض مفاجئ فإن الطفل يتعرض لصدمة مزدوجة تؤثر على توازنه النفسي: صدمة الحادث المفجع، وصدمة فقدان الأب. وتزيد آثار هذه الصدمة إذا كان السن الذي حدث فيه الفقدان صغيراً حيث لم يستقل الطفل بعد عن حاجته الى علاقة الحماية والقبول من الوالد الفقيد. كذلك تزيد الآثار السلبية للتيم إذا كانت علاقة الطفل بالوالد الفقيد غير متينة عاطفياً، حيث يكتسب اليتم عندها دلالة عقاب الطفل على نوايا عدوانية على الوالد. ومن الأمور الهامة في هذا المجال نوعية الرعاية اللاحقة على الفقدان. هل حظي الطفل برعاية بديلة في كنف الأم التي تجد مساندة من أسرتها مثلاً وتحتضن أطفالها، أو رعاية أحد الأقرباء المقربين الذي يشكل بديل الوالد الفقيد، أو أنه تعرض الى عدم الاستقرار حيث ينتقل من أم الى جد، الى عم الخ... ويتغير بذلك مجاله الحيوي الذي يوفر له الطمأنينة النفسية. أم أنه وضع في مؤسسة لرعاية الأيتام حيث يعيش حالة الغربة عن عالم الأسرة وتبرز لديه حالة الحرمان العاطفي.

كلما كانت العوامل الأربعة السابقة إيجابية خرج الطفل بأقل الأضرار النفسية وكبرت فرص التكيف لديه، والعكس صحيح. في

هذه الحالة الأخيرة قد يتعرض للخطر الخلقي (جنح البؤس والحرمان، وفرص الاستغلال من قبل جانحين محترفين).

أما في حالة الطلاق فمن الهام بحث ظروف الطلاق وما سبقه وما تلاه. هل كان انفصال بمعروف يوفر فرص الرعاية البديلة للأبناء؟ أم تم الطلاق على خلفية من النزاعات والعنف وحرمان الزوجة والأولاد من الرعاية أثناء الطلاق وبعده؟ في هذه الحالة سوف يعاني الأطفال من صدمات نفسية تولد ردود فعل سلوكية غير متكيفة نابعة من تراكم مشاعر الحقد على الأب الذي عنفهم والانتقام منه من خلال سلوكات غير متكيفة. ويضاف الى ذلك اضطراب حياة الأبناء نتيجة للحرمان من جانب، ولفقدان الحماية وعدم الاستقرار من الناحية الثانية. قد يبرز السلوك الجانح لدى الحدث في هذه الحالة نتيجة للتشرد، أو نتيجة للنقمة على الدنيا والناس الذين ظلموه.

٦- **استقصاء المسار التعليمي للحدث، لجهة انتظامه أو تعثره.** مدى النجاح أو الرسوب والتسرب. وهنا يتم البحث عن البطاقة المدرسية للحدث (إذا توفرت) ودراسة بياناتها: الإنغراس التحصيلي أو الغربة عن عالم الدراسة. يكون السلوك الجانح قليل الخطورة عيادياً إذا كان الحدث يتابع دراسة منتظمة. وتزداد دلالة هذه الخطورة إذا كان تعثر التحصيل الدراسي هو استمرار لسوء التكيف الأسري واضطراب العلاقة والمكانة في المنزل، وكذلك إذا أتى بمثابة سير الحدث في دراسته على سنة الأخوة الأكبر الذين

سبقوه الى الفشل والتسرب الدراسي من خلال النمذجة، وإذا كانت الأسرة (المتصدعة عادة) غير مبالية بمتابعة تحصيل الحدث، وعلاقاتها سيئة مع المدرسة (عدائية أو تجنبية). وإذا لم يكن لدى الحدث بيئة ملائمة للتحصيل في البيت.

٧- **علاقات الحدث بالأسرة الممتدة وبالمحيط الاجتماعي ومؤسساته:** الغربة عن عالم الأسرة والمدرسة هو عادة المدخل الى الغربة عن عالم المجتمع المتكيف ومؤسساته التي تؤطر الطفولة والناشئة. البديل عن هذه الغربة هو عالم الشارع بكل أخطاره الخلقية المعروفة: الهروب والتشرد، الانتماء الى الشلل الجانحة، الاقدام على مغامرات غير متكيفة (جنح مختلفة الألوان). وخصوصاً حلول قانون الشارع القائم على القوة وعلاقات القوة والتحايل وفقدان الالتزام بمعايير العالم المتكيف، ونمو الذكاء التحايلي الذي يقوم على تدبير الحال والافلات من المساءلة. وكلما سار الحدث على هذا الدرب تباعد عن عالم الأسرة والمدرسة وعالم التكيف، وتقدم نحو حالة الجنوح المتكرر وصولاً الى الاحتراف، إذا لم يتم التدخل المبكر لوقف هذا المسار وتحويله باتجاه تكيفي.

يخلص البحث الاجتماعي لوضع الحدث ذاته بتقدير مدى خطورة توجهه الى الانحراف، أو مدى ظرفية سلوكه الجانح. ويضاف تقدير هذه الخطورة الى تقدير الخطورة الاجتماعية العلائقية التي تم بيانها في البند الأسري. وتتكون بذلك صورة محددة وديناميةعن وضع الحدث بمثابة ميزانية ترصد الأخطار والمعوقات

وعوامل الانحراف من جانب، وامكانات التكيف والموارد والامكانات الايجابية المتاحة في شخصية الحدث وأسرته وإطاره الاجتماعي من جانب آخر وصولاً الى وضع التوجيهات.

***

الفصل السادس

القواعد المهنية للعمل مع الحدث خلال عملية التقييم الشامل

الفصل السادس
القواعد المهنية للعمل مع الحدث خلال عملية التقييم الشامل

تمهيد:

لكل مهنة مجموعة من القواعد تحكم ممارستها، تحدد الشروط الفنية لتلك الممارسة والخصائص التي يجب أن يتمتع بها من يريد أن يمتهنها، ونوع علاقاته مع الجمهور الذي تتوجه إليه أو يستفيد من خدماتها. تزداد صرامة تلك القواعد في المهن التي يشكل التسرع في ممارستها خطراً عاماً أو خاصاً. ورغم ما قد يبدو ظاهرياً أنه العكس، تدخل الممارسة النفسانية ضمن هذه الفئة، خصوصاً أن الأخطار التي قد تنتج عنها تظل خفية معظم الوقت. إنها تمس أكثر الجوانب حساسية من وجود الإنسان التي تتطلب أكبر قدر من الاحترام واليقظة حين التعامل معها، ونقصد بذلك حياته الحميمة، وما يشكل قوام اعتباره لذاته وقيمته المعنوية.

لابد إذا قبل الإقدام على العمل النفساني على اختلاف أبعاده ومستوياته من الإلتزام ببعض القواعد المهنية والخلقية الأساسية التي يمكن ردها جميعاً الى مبدأ أساسي وحيد هو احترام المهنة فنياً واحترام المستفيد من خدماتها إنسانياً. بدون ذلك الاحترام المزدوج لا يمكن أن يكون هناك في رأينا اختصاصي نفساني أو ممارسة نفسانية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وتنطبق هذه القواعد على البحث الاجتماعي وعلاقة الاختصاصي الاجتماعي مع الحدث وأسرته الى حد بعيد.

ويمكننا أن نوضح هذا المبدأ من خلال استعراض بعض التزامات الاختصاصي تجاه الممارسة، وتجاه المستهدف منها (وهو الحدث الجانح في حالتنا الراهنة).

أولاً: التزامات تجاه الممارسة:

الالتزامات تشكل قائمة تتفاوت في طولها من حالة الى أخرى. ولن نستعرض منها إلا بعض ما يشكل القواعد الأساسية التي تضمن سلامة وجدية وعلمية الفحص.

١- احترام الممارسة النفسانية:

ونقصد به الامتناع عن الإقدام على أي شكل من أشكال الفحص أو التشخيص خارج الإطار المهني حيث يمكن إقامة علاقة مهنية حقيقية. على الاختصاصي أن يعلِّم من يحاولون تبخيس ممارسته أو تعمية خطورتها بمزج الهزل بالجد، والعلم بالأحكام العابرة أن ذلك مضر بهم، وبه على حد سواء. وأن العمل النفساني لابد له من إطار جدي حتى يعطي نتائج فعلية، ولا مجال مطلقاً للحلول الوسط أو الغموض في هذا الأمر. وليس عليه ضير في أن يحبط رغبات الآخرين من أجل الحفاظ على احترام المهنة واحترام ذاته، أي احترامهم أنفسهم في النهاية.

٢- الإعداد الذاتي ومعرفة الحدود الذاتية:

بقدر ما تبدو الممارسة النفسية بسيطة وسهلة المنال للمبتدئ بقدر ما هي صعبة فعلياً. تلك هي إحدى الإشكالات في علم النفس. هناك إغراء بوهم المعرفة والاختصاص بعد قراءة عدد من المؤلفات في

علم النفس يعتقد القارئ بعدها أنه مؤهل ومخول لاكتشاف نفسيات الآخرين، وتبيان عقدهم أو تقدير ذكائهم الخ .... نفس الأمر ينطبق على طلاب علم النفس في بداية دراستهم، إذ يخيل إليهم أنهم أصبحوا اختصاصيين بعد دراسة منهج في علم النفس المرضي أو بعد تدريب أولي على الاختبارات. إلا أن الواقع يختلف عن ذلك تماماً. فقد لا توجد مهنة تحتاج الى جهد وإعداد مستمرين كالممارسة النفسانية. والأمر كذلك لسببين أساسيين: أولهما أن التقنيات النفسانية (الاختبارات والقياس عموماً) رغم ما تتمتع به من موضوعية وضبط علميين ظاهرياً أو فعلياً، لا تزال الى الآن مدعاة لكثير من أشكال سوء الاستخدام والتسرع والأحكام الخاطئة. وأن من واجب الاختصاصي أن لا يتوه عن حدودها وأوجه الأشكال والقصور فيها في غمرة حماسه أو إعجابه بقدرتها العلمية المعرفية. أما السبب الثاني والأهم قطعاً فهو أن الممارسة النفسانية لا تتم كما هو الحال في العديد من المهن الأخرى من خلال التقنيات والمعرفة النظرية فقط، بل تتم أساساً من خلال ذاتية الاختصاصي كما تتفاعل على المستويين الواعي واللاواعي مع ذاتية المفحوص. يجمع على هذا الأمر المعالجون والاختصاصيون النفسيون العياديون. فهؤلاء وأولئك يعرفون الفحص النفساني والعلاج النفساني بأنه تفاعل من نوع خاص جداً بين ذاتيتين.

ولذلك، فعلى الاختصاصي النفساني بذل جهد جاد ومستمر في مداه، في تعميق معرفته بتقنياته وأدواته، وتعميق معرفته بذاته الواعية واللاواعية، بميولها وتحيزاتها وتفضيلاتها ومخاوفها

ونواحي القوة والضعف فيها، نقاط الانفتاح والمقاومة في ديناميتها. وهذه الناحية الأخيرة هي بلا جدال أعسر ما في مهنة الاختصاصي النفساني والإعداد لها. ويكاد يكون من المشكوك فيه التوصل إليها بدون مساعدة من الخارج (إشراف أثناء التدريب). إلا أنه يمكننا الجزم بدون تردد أن فعالية وعلمية المارسة النفسانية تتناسب مع درجة الوعي بالدينامية الذاتية ومستوى النضج الشخصي، وكل ما عدا ذلك يأتي في المقام الثاني.

ولذلك فإن على الاختصاصي أن يعرف حدوده التقنية والذاتية ويقف عندها. عليه أن لا ينخرط في ممارسة لم يُعَدّ لها فنياً وذاتياً بشكل كاف، كما يفعل بعض الذين يدعون الخبرة والقدرة عن القيام بأي ممارسة نفسانية بعد دراسة أكاديمية لا تتجاوز المستوى التمهيدي.

٣- التنبه للمحاذير القيمية:

علم نفس معياري تقييمي، والممارسة النفسانية لا تخلو في نتائجها من مضمون قيمي. ولذلك فإن على الاختصاصي أن يحذر الوقوع في منزلقات قد يجر إليها معتقداً بحياد عمله. طبعاً نحن لا نقصد هنا الإشارة الى استخدامات لا أخلاقية، كتسخير الممارسة من أجل أغراض الاغراء أو الابتزاز المادي أو المعنوي أو النفسي، أو للضغط على المفحوص لتغيير معتقداته. أن ذلك في قناعتنا أمر بديهي لا يحتاج الى التوقف عنده لأنه لا يمكن أن يدخل ضمن

إطار عمل الاختصاصي النفساني. ما نود الإشارة إليه هو واجب الاختصاصي في التنبه لنتائج الفحص النفساني من حيث تأثيرها على المفحوص، مصالحه ومصيره. إذ يندر أن يطلب إليه التدخل بشكل محايد. هناك دائماً رغبات ذاتية أو مؤسسية وراء هذا الطلب لا تخلو أحياناً من دوافع أو رغبات تصنيفية أو تغييرية بما يتناسب مع حاجات صاحب الطلب أو المؤسسة، وقد يكون ذلك على حساب المفحوص. على الاختصاصي النفساني أن يحذر من تحوله الى أداة لخدمة أغراض السلطة في المؤسسة التي تضغط لجر المفحوصين الى مواقع تتمشى مع رغباتها أو حاجاتها. إن الاختصاصي ملتزم قبل كل شيء بالمحافظة على توازن المفحوص ومساعدته على النمو والاختيار المستقل المعافى، وإلا فقدت ممارسته قيمتها الحقيقية، وفقد دوره البعد الإنساني الذي يجب أن يميزه. وقد يكون عليه هنا أن يخوض معركة فعلية مع الذين يستهلكون خدماته لمقاومة محاولات استلابه الصريحة أو الضمنية من خلال تسخيره لخدمة أغراضهم، ولكي يساعدهم على الاقتناع بجوهر دوره وطبيعة ممارسته. ولسوء الحظ فإن ذلك لا يتسنى دائماً للمبتدئين من الاختصاصيين. ولكن تطور الممارسة بدأ يساعد على طرح القضية القيمية بوضوح مما يسهل لهم التعرف على أبعاد عملهم ويأخذ بيدهم للارتقاء به وتجنب ما قد يتعرض له من شوائب. إن عليه دائماً أن يسأل حين يمارس الى من تتوجه ممارسته ولمصلحة من ومن أجل أي هدف، فإذا فعل تمكن من تحديد دوره بشكل علمي.

تلك إذا قواعد ثلاث جوهرية يجب أن تحكم ممارسة الاختصاصي أثناء الفحص النفساني وتوجه عمله. ولها بالطبع العديد من التفرعات كما يمكن إضافة أخرى إليها، إذ لا ندّعي مطلقاً أنها تتميز بالقطيعة أو الشمول.

من هذه القواعد الإضافية والتي يفترض ضمناً أن الاختصاصي ملتزم بها مسألتان:

١,٣ **السر المهني:** بالطبع إن الاختصاصي ملتزم بالحفاظ على أسرار المفحوص، ولو كان يعمل لمصلحة مؤسسة ما (مدرسة، مستشفى، مصنع، مؤسسة للرعاية الخ...). يجب أن يكون هذا الأمر معلوماً للمفحوص وللمؤسسة على حد سواء، وإلا تعرض الاختصاصي لأن يتحول الى مخبر وفقد بالتالي دوره الحقيقي. إنه يطلع خلال الفحص على معطيات وأمور حساسة أحياناً، وهو غير ملزم بأن ينقلها الى الآخرين. إن من واجبه أن ينقل إليهم فقط المعطيات التي تمكنهم من التوصل الى قرار سليم يحفظ للمفحوص توازنه ويساعده على النمو. وهو يلتزم ضمناً أو صراحة تجاه المفحوص بأن لا يعطي عنه إلا ما تستدعي مصلحته أن يكون معروفاً ممن لهم صلة بالأمر. ومن الواضح هنا أن الاختصاصي يقوم بعمله هذا بدون تزييف أو تحريف الواقع أوالإساءة الى الأمانة تجاه الآخرين الذين يلتزم نحوهم مهنياً أيضاً. أن الأمر يتلخص بصياغة المعطيات بأمانة ولكن

بالشكل الذي يخدم مصلحة المفحوص ويسهل على الآخرين عملهم معه.

٢,٣ **الحذر من استغلال النفوذ أو السلطة:** وذلك لأغراض شخصية وغير مهنية، شأنه في ذلك شأن جميع أعضاء المهن التي تعطي لممارسها، سلطة مادية أو معنوية على من تمارس معهم. عليه أن يتجنب، نتيجة لممارسته أو من خلالها، الحصول على خدمات أو تسهيلات أو امتيازات من أي نوع كان تخرج عن إطار العلاقة المهنية المحضة المحددة بهدف واضح يشكل مبرر وحدود تدخله وتفاعله مع المفحوص. إن هذا الالتزام هو من الشروط الأساسية التي تخلق الثقة بينه وبين المفحوص وتدعه يطمئن إليه ويعترف له بدوره، مما يمكن الاختصاصي من القيام بعمله بشكل فعال. وسنعود الى تفصيل بعض جوانب هذا الأمر في الفقرات التالية.

ثانياً: التزامات تجاه المفحوص:

على الاختصاصي كيما يرتقي بممارسته ويزيد من فعاليتها، أن يلتزم بعدة قواعد هامة في تعامله مع المفحوص خلال إدارة عملية التفاعل بينهما أثناء الفحص. وهنا أيضاً لن نشير إلا الى ما نعتقده جوهرياً للممارسة النفسانية الجادة، وهو يدور في معظمه بشكل أو بآخر حول قاعدة أساسية هي احترام المفحوص والالتزام الأساسي نحوه.

ونقصد بذلك النظرة للمفحوص كإنسان له معاناته وتجربته التاريخية وصيرورته، النظر إليه كآخر مثيل لنا نعترف بإنسانيته كشرط أساسي للوصول بأنفسنا الى مرتبة إنسانية. لأنه فقط من خلال الاعتراف بإنسانية الآخر نصل الى انسانيتنا، وليس مطلقاً على حسابه أو باستلابه أو من خلال تحويله الى حالة، أو فئة تشخيصية، أو باختزاله الى كيت وكيت من الخصائص التي تهمنا أو تقلقنا أو تزعجنا.

١- الحفاظ على توازن المفحوص ومصالحه:

ذلك بلا جدال الالتزام الأول تجاه المفحوص. إن أي ممارسة أو إجراء يجب أن يظل ضمن حدود المحافظة على التوازن النفسي لذلك المفحوص كحد أدنى، وأن يسعى لمساعدته على مزيد من التقدم والعافية بقدر الإمكان. ويعني ذلك باختصار أن يدير الفحص بروحية المعالج حيث أن أفضل معرفة يمكن الحصول عليها من خلال الفهم لمعاناة المفحوص والتعاطف مع تجربته الوجودية. أما التقنيات فتأتي رغم أهمية ما قد تقدمه من معرفة موضوعية في المقام الثاني. إن ذلك يتضمن أيضاً تقبل المفحوص كما هو الآن ما أمكن، والعمل على مساعدته لإيجاد طريقة الى النمو والتقدم والاختيارات المعافاة. إن ذلك التقبل هو الذي يسمح له أن يكون، ويخرجه من وضعية الأسطورة التي يحشر فيها عادة كل من يعاني من اضطراب في السلوك أو الشخصية أو العلاقات. إن أخطر ما في الجنوح في نظرنا هو الوصمة الخلقية التي يتعرض لها الجانح وتحوله الى كائن غريب عن الآخرين وبالتالي مجرد من إنسانيته.

إذا تقبلنا المفحوص كما هو الآن، فإننا نؤمن له فرصة إيجاد سبيله الى الأفضل. ويعني التقبل غير المشروط أيضاً، وهو أحد الأركان الأساسية للعلاقة العلاجية، أن نتقبل مقاومته وتذبذبه وحيرته وتمنعه. فالمفحوص يسلك أثناء الفحص كما يستطيع انطلاقاً من مشكلاته ومن دلالة الفحص بالنسبة إليه، وليس انطلاقاً من اعتبارات إرضاء الفاحص فقط. ولذلك فالأمر تقع مسؤوليته على هذا الأخير. على الفاحص أن يساعد المفحوص كي يتمكن من التعبير عن ذاته ومن مجابهة مشكلاته، وهو أمر يتطلب الكثير من التعاطف والأناة وخلق الطمأنينة، كما يتطلب الوقت الكافي كيما يستجمع المفحوص قواه لمواجهة ذاته وهي مواجهة ليست يسيرة في أي حال.

ويعني هذا الأمر أيضاً ضرورة تجنب المعرفة بأي ثمن، لأن معرفة كهذه هي بلا شك سادية تؤذي المفحوص وقد لا تفدي الفاحص. وعلى الاختصاصي أن يتجنب أثناء الفحص أساليب الاستجواب مباشرة أو مداورة وأساليب الإلحاح والضغط للوصول الى معلومات يعتقد فيها مفتاح معرفة المفحوص. إن في ذلك اعتداء معنوي على المفحوص الذي يحق له دائماً أن يقاوم هتك حياته الحميمية، وعلى الفاحص أن يتقبل دفاع المفحوص عن نفسه وأن يفهم ضرورة ما قد يبديه من مقاومة. فإذا فعل تمكن من معرفة أكثر واقعية لهذا المفحوص من خلال تلمس طريقة استجابته للنقاط الحساسة في كيانه.

ويتضمن ذلك أيضاً أن لا نضع المفحوص أمام جوانب من حياته اللاواعية وهو غير مستعد بعد لتقبلها أو مجابهتها من خلال إثارة أو تفجير مآزقه فنحن قد نستطيع الوصول الى معلومات عن لا وعي المفحوص هي لا واعية لأنه غير قادر على تحملها، ولا يجوز أن نتسرع أو نتناسى قدراته فنضعه أمام ما لا يطيق. كما أن علينا أن نقاوم بعض ميولنا نحو الحشرية المعرفية لأمور تتعدى نطاق الهدف من الفحص النفساني.

إن الموقف العلاجي أثناء الفحص قد يكون مكلفاً في الوقت والجهد، ولكنه في رأينا الموقف الوحيد المشروع والمضمون في نتائجه على المدى البعيد. **إن على الاختصاصي النفساني أن يكون معالجاً (في أسلوب إدارته للفحص) كي يفهم، وأن يفهم كي يعرف، وأن يعرف كي يساعد المفحوص للوصول الى إنسانيته.** وما عدا ذلك قد يكون علماً تقنياً ولكنه بالتأكيد ليس ممارسة نفسانية.

٢- الحياد والموضوعية:

هما المثل الأعلى للممارس النفساني، ولكن ندر أن يصل إليهما بشكل كلي في الواقع. المعرفة النفسية لا هي موضوعية ولا محايدة في الحقيقة لأنها تمر باستمرار من خلال ذاتية الفاحص. ما يقدمه المفحوص للفاحص من معطيات، وما يدركه الفاحص من هذه المعطيات رهن بتفاعل لا وعي كل منهما مع لا وعي الآخر. هذا هو المقصود بالقول إن الفحص النفساني هو تفاعل ذاتيتين. ويسرد

جاك كوسينيه العديد من الأفكار في كتابة مفاتيح لعلم النفس. "يشكل الاختصاصي النفساني، المنخرط دائماً في الوضعية، بذاته أداة عمله الأثمن" وكذلك "يحاول أن يستخدم شخصيته الخاصة وإرجاعه الى الحد الأقصى، أذنٌ تصغي الى الشخص (المفحوص) وأخرى تصغي الى ذاته هو" ذلك ما يجب أن يكون هم الاختصاصي أثناء الفحص أو أي ممارسة، يحاول أن يفهم الآخر من خلال ما يتركه من انعكاسات ذاتية عنده. والإنصات الى الذات المتأثرة بما يبعث به الآخر من معلومات والمؤثرة فيها لا تقل مطلقاً في أهميتها عن الإنصات الى الآخر. ولذلك يشدد فرويد على أهمية "أن يكون لا وعي الفاحص قادراً على التقاط لا وعي المفحوص". كما يؤكد على ضرورة "انتباه الفاحص لمقاوماته اللاواعية تجاه المواد التي يقدمها المفحوص". وتبرز المقاومة اللاواعية عند الفاحص كل مرة تمس فيها المواد التي قدمها المفحوص مآزم الفاحص أو مخاوفه أو الرغبات التي يتجنبها. وعندها فإنه قد يستجيب بشكل سلبي يتراوح ما بين الفتور والبرود العاطفي والنفور أو النبذ العدائي شبه الصريح، أو يتهرب من الوضعية أو يصاب بظاهرة نقاط العمى المعرفي، تلك الظاهرة التي تجعله عاجزاً عن إدراك أمور من النوع الذي يثير انفعالات شديدة لديه. وهو لذلك قد يلجأ وبدون أن يدري لتحوير وضعية الفحص والتفاعل مع المفحوص بما يخدم حاجته الى تجنب المشاعر التي تزعجه، وليس كما هو مفروض نظرياً الى ما يخدم مصلحة المفحوص والغاية من الفحص.

أما التحيزات فعديدة بدورها، وأهمها تفضيل مواد من نوع معين من ضمن ما يعبر عنه المفحوص مما يخلق عملية تعزيز لا واعية تدفع بهذا الأخير الى الاستفاضة فيما نال اهتمام الفاحص، فيبالغ مثلاً في الحديث عن آلامه، أو مخاوفه، أو معاناته، أو قدراته الخ... لأنه يود الحصول على استحسان الفاحص. والمفحوص حساس عادة لردود فعل الفاحص ويحاول معظم الوقت أن يتجاوب مع توقعاته أو هو يخشى هذه التوقعات فيتهرب في الرفض والمقاومة.

وعلى مستوى آخر، على الفاحص أن يحذر تدخل رغباته الذاتية الواعية أو اللاواعية في إدارته للفحص مما يحوله كذلك الى وضعية تخدم هذه الرغبات أكثر مما تخدم الهدف العلمي. "فإذا أطاع الممارس، كما يقول فرويد، ميوله الذاتية زوّر كل ما يقدم له". ومن الرغبات التي يجب التنبه لها: "الحاجة الى الحصول على إعجاب المفحوص والرغبة في النجاح السريع أو الرغبة في إبراز براعته المهنية وقوته العلمية سواء تجاه المفحوص أم تجاه الآخرين، وهي رغبات ذات طبيعة تعويضية عادة تخفي وراءها مشاعر من انعدام الثقة بالنفس تتفاوت في عمقها.

بالإضافة الى ما تقدم، على الفاحص أن يسهر على الاحتفاظ بحالة وسط من التفاعل العاطفي بينه وبين المفحوص. فلا هو ينخرط في علاقة عاطفية يتماهى فيها بمعاناة المفحوص ولا هو يتصرف ببرود كلي. فإذا انخرط في العلاقة الى درجة التماهي فقد بصيرته وقدرته على التحليل العقلاني لما حصل عليه من معلومات. أما إذا تصرف

ببرود مفرط فقد يصد المفحوص الذي يشعر أنه منبوذ من قبل الفاحص. عليه أن يتعاطف الى الحد الذي يسمح له أن يتفهم المفحوص وأن يتحفظ بالقدر الذي يسمح لهذا الأخير بأن يعبر عن رغباته ومآزمه. هذه الحالة هي ما يطلق عليه اسم "الحياد المرحب".

٣- شمولية النظرة:

ونقصد بذلك النظر الى المفحوص كشخص كلي في وضعية كلية، سلوكه ومشكلاته هما نتيجة للتفاعل والتداخل والتحديد المتبادل بين القوى الفاعلة في وجوده. وذلك بدل العزل والتفتيت وتجميد المفحوص في قوالب محددة، كما يقول لويس كورمان في مقدمة كتابه الفحص النفساني للطفل. من الضروري الاحتفاظ دائماً بنظرة جدلية تاريخية، تهتم بالماضي والحاضر والمستقبل، وجدلية علائقية تشمل مجمل شروط وظروف وعلاقات المفحوص. ذلك ما يؤكد عليه مختلف الاختصاصيون العياديون.

تقتضي هذه النظرة الشمولية إذاً ربط الجزء بالكل وعدم النظر الى الوقائع بشكل جامد ومنعزل. كما تقتضي تجنب تفضيل معطيات أو تفصيلات من نوع معين على غيرها؛ وذلك باتباع قاعدة الانتباه العائم الذي يعطي أهمية متساوية لكل الظواهر مهما بدت تافهة. وتدل الممارسة العيادية على أن مفاتيح معرفة شخصية المفحوص تكمن عادة في مدلولات لا تلفت النظر كثيراً. على الفاحص إذا أن لا يجري وراء كل ما هو مثير من المواد التي يقدمها المفحوص؛ لأن

هذه الإثارة هي في بعض الأحيان عنصر تضليل تصرفه عن رؤية المهم والأكثر دلالة، وهنا أيضاً يتعرض للوقوع ضحية خداع اللاوعي الذي يتصف أساساً بالتعبير من خلال التمويه والنفي والتعمية. وينصح فرويد بهذا الصدد الأطباء الشبان بتجنب تركيز الانتباه بشكل مفرط على بعض المواد "لأنه يوقعنا في الخطر الذي لا مناص منه في هذه الحالة وهو الانتقاء من ضمن المواد المقدمة. فإذا ركز الاختصاصي انتباهه فإنه قد يحتفظ بنقطة أثارت اهتمامه وبتجاهل غيرها. وهذا الاختيار محكوم بميوله وتوقعاته وهو ما يجب تجنبه، لأننا إذا أخضعنا اختيارنا لتوقعنا نتعرض لخطر عدم الحصول إلا على ما نعرفه سلفاً".

٤- تجنب السطحية والتسرع:

من أكثر التصرفات مدعاة للخطأ المعرفي أثناء الفحص النفسي التسرع في إطلاق الأحكام انطلاقاً من أعراض أو مؤشرات سطحية. وقد يقع الاختصاصي في هذا الخطأ لعدة أسباب، منها رغبة في الحصول على نتائج سريعة كإثبات براعته المهنية في سرعة التشخيص، ومنها ضيق الوقت الذي يستطيع تخصيصه لكل حالة نتيجة لإثقال جدول عمله بعدد كبير من الحالات، ومنها ميله الى التعميم التشخيصي انطلاقاً من بعض الأعراض التي تلاحظ في هذه الفئة العيادية أو تلك. إن التسرع والسطحية تجعله في معظم الأحيان يعجز عن الفهم الفعلي للمفحوص وعن معرفة ديناميات شخصيته التي لا تتفصح إلا تدريجياً. فالظاهرة النفسية متعددة

المستويات والأبعاد عادة. وما يظهر منها في لحظة ما يشير إليها ويموهها في آن معاً، لأن الأعراض أو الظواهر السلوكية على اختلافها هي تعبير عن الدوافع الحقيقية ودفاع ضد بروزها، ذلك قانون نفسي عام. وكلما توصلنا في المعرفة الى مستوى أعمق نجد أنفسنا أمام عقبات جديدة، ومقاومات جديدة، كل معرفة نفسية على مستوى ما تشكل جزئياً ستاراً يحجب معرفة القوى الفاعلة وراءها. وعلينا نتيجة لذلك أن نستكشف كل سلسلة الدلالات للوصول الى المعرفة الحقة، وهي معرفة تكاد تكون مستحيلة في عمقها النهائي والفعلي. أنها مستحيلة حتماً إذا لم نأخذ الوقت الكافي لاستكشاف وفهم كل مستويات الدلالة التي تتقنع وراءها الرغبات النفسية على المستوى اللاواعي. هناك عملية نضج نفسي لابد أن يمر بها المفحوص قبل التغلب على مقاوماته الظاهرية، وهي تأخذ وقتاً متفاوتاً في طوله. إن ما يظهر في البداية على المستوى الواعي هو الدفاع أو المقاومة؛ ومن هنا خطر الحكم انطلاقاً من ذلك المستوى وبعد لحظات قصيرة من المقابلة. إن هذه الحقيقة تكاد تضع الفاحص أمام استحالة القيام بفحص نفساني تبعاً للتعريف التقليدي "ملاحظة نفسية مكثفة في وقت قصير نسبياً يتم فيه تركيز ذهني كبير من جانب الفاحص". ويمكن التساؤل هنا إذا كان بالإمكان الوصول الى معرفة فعلية بهذا الشكل. إن الممارسة العلاجية التي تمتد شهوراً أحياناً تعزز هذا التساؤل وتبرره. هذه التحذيرات لا تهدف على أي حال الى وضع الفاحص في الطريق المسدود، وإنما لتنبهه الى خطر الإنزلاق وراء الممارسات المتسرعة التي يقع فيها نفر من الاختصاصيين.

على الفاحص إذاً أن يأخذ وقته الكافي وأن يعطي المفحوص وقته الكافي كذلك، كي يتيح للنضج المعرفي من خلال عملية التفاعل والمقاومة المتبادلة والوعي بها فرصة البروز. ولا يجوز أن يتردد في مقابلة المفحوص أكثر من مرة إذا لم يتمكن من مساعدته على تجاوز مقاومته بسرعة، وإذا لم يتمكن هو في نفس الوقت من تجاوز مقاومته الذاتية لمعرفة المفحوص. إن احترام الممارسة النفسانية واحترام المفحوص والسهر على مصالحه يقتضي ذلك.

قبل الحديث عن التزامات الاختصاصي النفساني قد يبدو أن الممارسة النفسية من أسهل الأمور وأيسرها منالاً، أما بعد إيراد الاعتبارات السابقة فقد تبدو تلك الممارسة من أعسر الأعمال وأصعبها منالاً نظراً للظروف غير المثالية التي يعمل ضمنها الاختصاصي في معظم الأحيان، والتي لا تتيح له دائماً المجال لاحترام القواعد التي أسلفنا. إن الغاية مما أوردناه ترمي الى التنبيه الى ضرورة اليقظة في كل ممارسة نفسانية، والى الوعي بكل تعقيداتها ومنزلقاتها. بذلك فقط يضمن الاختصاصي لنفسه نضجاً مهنياً فعلياً، ويضمن لمهنته الاحترام والمكانة اللائقة. وبذلك في النهاية يشرّف التزامه الأساسي تجاه المفحوص في الاعتراف بإنسانيته.

* * *

الفصل السابع

التمهيد للفحص النفساني للحدث

الفصل السابع
التمهيد للفحص النفساني للحدث

تمهيد:

الفحص النفساني، كممارسة تهدف الى التعرف على المفحوص وتحديد مشكلاته وإمكاناته، مسألة يجب النظر إليها بأقصى ما يمكن من الجدية من جانب الفاحص. وبالتالي، فالتهيئة له، والتخطيط المسبق لإدارته، من واجبات الاختصاصي التي لا تقل أهمية عن إجرائه، فهذه التهيئة تكاد تقرر مصير الفحص وفعاليته.

الاعتبار الأول الذي يجب أن يستحوذ على اهتمام الفاحص، في التمهيد للفحص وإدارته، هو تهيئة الظروف المادية والتفاعلية والذاتية التي تعطي المفحوص أفضل فرصة للتعبير عن ذاته، وإظهار أفضل ما عنده من إمكانات، والغوص في مشكلته ومعاناته، بشكل يساعده على الاحتفاظ بتوازنه النفسي، والارتقاء الى توازن أفضل بقدر الإمكان. كل الاعتبارات الأخرى، تأتي في المقام الثاني.

ويمكننا أن نستعرض بعض الأمور الهامة في التمهيد للفحص، تحت عنوانين اثنين:

١- تهيئة الإطار المادي
٢- التمهيد للفحص العيادي

أولاً: تهيئة الإطار المادي للفحص:

على الفاحص، في هذا الصدد، أن يسهر على أمور عدة ضرورية لخلق وضعية مهنية تشعر المفحوص بالجدية والثقة.

١- غرفة الفحص:

هي أول ما يجب الاهتمام به، فلا يجوز أن يمارس الاختصاصي النفساني عمله في مكان عام، أو مكان لا يشعر فيه المفحوص بالثقة والطمأنينة والجدية.

ذلك ما يتفق عليه معظم الاختصاصيين، الذين يعطون من ناحية أخرى أهمية متفاوتة جداً لقاعة الفحص. وكذلك فهم يتفقون على ضرورة بعد هذه القاعة ما أمكن عن الضوضاء والمثيرات الخارجية التي قد تشتت انتباه المفحوص، أو تكون مبرراً كي تتخذ مقاومته شكل الهروب بعيداً عن وضعية التفاعل بالتلهي بما يحدث في الخارج. وعلى العكس تماماً يجب أن يحس المفحوص أنه في مكان يستطيع أن يعبر فيه عن ذاته وكل ما هو حساس في وجوده، ولذلك فمن الضروري أن يتم الفحص في مكان غير معرض للإزعاج من قبل آخرين يقطعون مسار الفحص، أو يعرضون المفحوص للإحساس بأنه موضوع حشريتهم.

ومن ناحية أخرى يستحسن أن تخلو قاعة الفحص من كل ما يثير، أو يلفت النظر في أثاثها وزينتها ومحتوياتها لأن في ذلك أيضاً مدعاة لتهرب المفحوص من مواجهة وضعية الفحص بأن يتلهى بفحص محتويات الغرفة أو التفرج عليها، وخصوصاً في حالة الأطفال. كما أنها يجب أن تخلو من كل

ما قد يخيف أو يثير هوامات ذات شحنة انفعالية كبيرة تؤثر قطعاً على مسار الفحص. وبالطبع يجب أ، يتوفر للمفحوص الحد الأدنى من الارتياح الفيزيقي من حيث الجلسة والإضاءة والتهوية.

بالإضافة الى هذه الاعتبارات المادية التي يتفق عليها الاختصاصيون، هناك ضرورة للحديث عن دلالة غرفة الفحص وتأثيرها على المفحوص من الناحية النفسية اللاواعية. تكتسب الغرفة دلالة الشخص الذي يشغلها عادة وتثير لدى الآخرين الهوامات والمشاعر المختلفة التي يحسون بها نحوه. فغرفة الإدارة تمثل المدير وتثير كل ما يتعلق به من اتجاهات نفسية متجاذبة واعية ولا واعية. وغرفة التمريض تحمل دلالة الطبيب والفعل الطبي على اختلاف أنواع تلك الدلالة، وغرفة المعلمين ترتبط بكل عمليات التفاعل الواعي واللاواعي بين التلميذ والمعلم.

ولذلك يستحسن أن لا يمارس الاختصاصي النفساني عمله في غرفة مثقلة بالدلالات بالنسبة للمفحوص، كدلالات السلطة مثلاً. ومن الأفضل على الدوام أ، يكون له مقر مخصص للممارسة النفسانية داخل المؤسسة. وعندما يأتي إليه المفحوص يشعر رأساً بنوع العلاقة ومستواها. فإذا مارس في غرفة الإدارة من المحتمل جداً أن يتخذ الاختصاصي دلالة حليف المدير أو السلطة وستكون هذه السلطة على الدوام

عنصراً مؤثراً طوال المقابلة بشكل لا واع، خصوصاً في أوساط الأحداث الجانحين. فإذا كان للاختصاصي غرفة مخصصة لممارسته فستكسب لا محالة الدلالات المختلفة التي يمكن أن يأخذها عند المفحوص على مختلف المستويات، ذلك ما تؤكد عليه ميلاني كلاين حين تقول أن غرفة العلاج تكتسب دلالة المعالج وتسقط عليها مشاعر المريض المتنوعة تجاهه. ولذلك تنصح بالانتباه الى ردود فعله لمحتوياتها التي تحمل معنى الرغبة في تفحص حياة الاختصاصي أو ممتلكاته بشكل غير مباشر وعلى المستوى الرمزي. عندما يتفحص محتويات الغرفة فكأنه يتفحص داخل الفاحص بما يحتويه من موضوعات ترتبط بعقده ورغباته وهواماته وقد ترتبط الغرفة بالحشرية المعرفية. ومن هنا ضرورة عدم اثقال غرفة الفحص بكل ما يمكن أن يثير حتى نستطيع أن ندرك تجليات نفسية المفحوص.

وبهذا الصدد يستحسن أن لا تكون الغرفة صغيرة جداً تشعر المفحوص أنه سجين وواقع تحت سيطرة الفاحص أو كبيرة جداً تشعره بالانحسار الذاتي تجاه اتساع الحيز المكاني؛ وبالتالي تثير في نفسه أحاسيس الضياع. كما أن المكتب الذي يمارس عليه الاختصاصي يجب أن يكون متوسط الحجم، فلا هو صغير جداً بشكل يخلق شعوراً عند المفحوص بالوقوع تحت سيطرة الفاحص ويثير فيه مخاوف متنوعة، ولا هو كبير جداً بحيث تكون المسافة المادية تعبيراً عن تباعد

علائقي؛ مما قد يجعل المفحوص دفاعياً ميالاً الى الهروب النفسي من وضعية الفحص.

وأخيراً إذا كان من الضروري أن يغلق الفاحص باب غرفة الفحص حتى يمنع الحشرية والفضول فإن من الواجب أن لا يكون الباب موصداً بشكل يشعر المفحوص أنه لا يتمكن من فتحه وأنه أصبح أسير الفاحص، لأن ذلك يصعّد من حدة الهوامات التي يعيشها كمصدر خطر عليه. من الضروري أن يحس المفحوص أنه يستطيع الدفاع عن نفسه بالاحتماء أو الهروب أزاء هواماته التي ترتبط بالفاحص. يعبر الأطفال عن هذه الوقائع بشكل مباشر من خلال سلوكهم أثناء الفحص أو جلسات العلاج النفسي، حين يمارسون سلوك الاختباء في خزانة أو زاوية أو تحت طاولة أو يفتحون الباب مسرعين نحو الخارج كي يعودوا الى المعالج بعد أن تهدأ انفعالاتهم. ولكن لسوء الحظ، يلاحظ أن ظروف ممارسة الاختصاصيين النفسانيين لا تمكنهم دائماً من مراعاة هذه الاعتبارات على أهميتها. وإذ ندر أن خصصت لهم مكاتب، أو أن هذه لا تستوفي الشروط التي بيناها. وعليهم بالتالي أن يراعوا تأثير المكان على عملية الفحص وعلى النتائج.

٢- تهيئة الجو الملائم للفحص:

على الفاحص أن يعد نفسه للفحص بغية خلق الجدية والطمأنينة في نفس المفحوص، بأن يتفرغ له تماماً. فلا يستقبله في مكتب الفحص ويدعه ينتظر حتى الانتهاء من تدوين بعض ملاحظات أو اتخاذ بعض الترتيبات. القاعدة هنا "أن لا نجعل المفحوص ينتظر". فالفاحص يعد المواد التي قد يحتاج إليها (من اختبارات أو غيرها من الأدوات) سلفاً ويضعها في متناوله ويتأكد من قابليتها للاستعمال أو عدم نقص بعض أجزائها. ويستحسن إذا طال عهده باستعمالها أن يراجعها فيرطب ذاكرته حول طريقة تطبيقها وتصحيحها. لا يجوز مطلقاً أن يقطع الفاحص عملية التفاعل كي يتأكد من معلوماته حول تصحيح اختبار أو أن يبحث عن بعض مواده الناقصة؛ فذلك يبخس من قيمة الفحص في نظر المفحوص ويشعره بعدم الجدية.

كذلك على الفاحص أن يسهر على مظهره وسلوكه فلا يكون متحفظاً بارداً أو اهتياجياً. يجب أن لا يثير مظهره أي مشاعر بالغربة عند المفحوص، وذلك بأن يكون عادياً ما أمكن.

وعليه أن ينتهي من قراءة التقارير وكل المواد التي تساعده في تحديد المشكلة (كتقرير الاختصاصية الاجتماعية، أو المدرسة أو التقارير الطبية) قبل استقبال المفحوص في قاعة

الفحص. فلا يجوز مثلاً أن يقلب في ملف ذلك المفحوص أمامه ويجعله ينتظر للانتهاء من قراءة بعض التفصيلات، إذ أن ذلك يثير مخاوفه، وقد يشعره بالتجسس عليه مما يخلق لديه ميولاً دفاعية، تجعله يقاوم عملية التفاعل أو تدفع به الى التحفظ.

باختصار على الفاحص أن يكون مستعداً لبدء عملية التفاعل مباشرة حين استقبال المفحوص في غرفة الفحص، وأن يشعره أنه متفرغ له ومستعد للتجاوب معه. بذلك وحده يضمن انطلاقة صحيحة لعملية الفحص. إذ أنه من الخطأ التهاون حتى في الأمور الصغيرة ظناً منه أنها لن تؤثر على علاقته بالمفحوص. فهذا الأخير يكون معبئاً نفسياً سلفاً بشكل أو بآخر للفحص، وتصطرع في نفسه دوافع متناقضة أو غامضة تجاه العملية مما يجعل كل شيء، وكل حركة أو إشارة مثقلاً بالمعنى. فهو يريد أن يعرف كيف سيقف من الفاحص وماذا ينتظره منه، وفي غياب المعطيات الكافية الكفيلة بمساعدته وقبل أن تتضح له أبعاد العملية قد يحكم من خلال ظواهره قد لا تلفت نظر الاختصاصي غير المتمرس.

٣- المعرفة المسبقة بالمشكلة:

السبب الذي من أجله يطلب الفحص النفساني، يمحوره ويحدد إطاره. فهو يقود استقصاءاتنا للإحاطة بالمشكلة المطروحة

من كل جانب، وتحليل سيكولوجية المفحوص في علاقتها بتلك المشكلة بغية توضيحها وفهمها. فمن الصعب أن نجري فحصاً أعمى، أي بدون دليل يقود خطانا ويحدد استراتيجيتنا. فالشرط الأول للفحص النفساني هو أن نعرف في البداية المشكلة التي تدفع الى الفحص، فإذا طرحنا المشكلة جيداً تصبح محلولة الى النصف.

ومن رأي كورمان أن على الاختصاصي بهذا الصدد أن يحدد بدقة النقاط التالية في فحص الطفل أو الحدث.

١,٣ بماذا يتلخص الاضطراب المشكو منه وما هي درجته، هل يعم كل حياة الطفل أم أنه محصور في قطاع محدد؟ من يشكو من هذا الاضطراب أساساً؟

٢,٣ كيف ابتدأ وفي أي سن، وبأي شكل (فجأة أم بشكل تدريجي) وما علاقته ببعض الأحداث الهامة في المحيط؟

٣,٣ درجة تكراره، شروط ظهوره، وتواتره واختفائه.

٤,٣ الاضطرابات المرافقة للمشكلة الأساسية المشكو منها.

٥,٣ رد فعل الحدث لذلك الاضطراب، وكيف يعيشه وبأي شكل يظهر في دينامية حياته؟ وكذلك رد فعل الأهل والمعنيين بالأمر (أساتذة، مربون، مشرفون ....الخ).

٦,٣ وحيث أن الحدث منغرس في إطار أسري أو مؤسسة رعائية فليس هو من يختار الفحص، بل الأشخاص القائمين على أمره. ولذلك يجب أن نأخذ مواقفهم وآراءهم بعين الاعتبار حين فحصه. من الهام جداً التنبه أثناء تلك المقابلة لموقفهم من الحدث وسلوكه لأنه ندر أن كان موضوعياً. هناك احتمال للتضخيم والمبالغة في وصف خطورة حالة الحدث، أو على العكس محاولة للتستر عليه والتقليل من شأن خطورة سلوكه. هذه المواقف هامة للفحص لأن موقف المشرفين والمسؤولين أو الأهل هو جزء مكون من دينامية سلوكه الجانح وأسبابه. ويلاحظ بهذا الصدد أن المسؤولين حين يعرضون المشكلة على الاختصاصي النفسي يؤكدون على المظاهر التي تزعجهم أو تثير ضيقهم، أكثر مما يؤكدون على جوانبها الموضوعية.

٧,٣ وهكذا علينا أن نقدر مدى انغماس المحيط في مشكلة المفحوص ونقاط التساهل أو التزمت في موقفه، فذلك ينير دربنا عند مقابلة المفحوص نفسه، لأنه ندر أن يعيش هذا الأخير مشكلته لحسابه الخاص، بل هو يعاني

منها عادة في نفس الوقت لحساب المحيط. ذلك ما يبرر ضرورة المعرفة السابقة بالمشكلة من التقارير ومن المقابلات الحية. ويكون على الفاحص أثناء الفحص أن يحدد إذا كانت المشكلة الظاهرية هي الأساسية أم أنها قناع يخفي أخرى أخطر أو أخف منها ذاتياً وعلائقياً. وسيجد في معظم الحالات أن لها تفرعات تذهب في عدة اتجاهات، وأنها مرتبطة بدينامية تاريخية وعلائقية ومؤسسية تحدد خطورتها ومصيرها الممكن.

ثانياً: التمهيد للفحص العيادي:

المهمة المطروحة على الاختصاصي النفساني، بعد تهيئة الظروف المادية الملائمة للفحص، هي كيفية بدء عملية تفاعل بينه وبين المفحوص تساعد على الوصول الى الهدف المحدد للفحص. هناك بالطبع مرحلة تمهيدية في أية علاقة تتكون من الاحتكاك الأولي، إلا أن هذه المرحلة ليست مستقلة عما يليها أي عملية التفاعل المكثف. التفاعل يبدأ كثيفاً منذ لحظة اللقاء الأولى، وإن تم ذلك على مستوى لا واع غالباً وبشكل سابق لمعرفة كل من الفاحص والمفحوص الآخر.

ويحدث هذا لأن كل منهما أمام الغموض الذي يشكله الآخر بالنسبة إليه بحاجة الى معرفة ما تطمئنه وتوجه خطة تفاعله. ولذلك فإن لحظة اللقاء الأولى من الأهمية بمكان. وعلى الفاحص أن ينتبه تماماً للانطباع الذي تتركه تصرفاته (خلال اللقاء) على المفحوص نظراً لما لها من

تأثير عليه وعلى ردود فعله أثناء الفحص. كما أن عليه قبل ذلك أن يعي ردود فعله التلقائية واللاواعية للانطباع الذي يتركه المفحوص عنده، لأنه معرض أن يُكَوِّنْ حكماً ضمنياً عنه يؤثر على طريقة إدارته للفحص، وقد يدفع به الى توكيد ذلك الحكم عملياً من خلال نتائج الفحص. ليس هناك أي أمر لا دلالة له في عملية التفاعل خلال الفحص النفساني.

كيف يبدأ الفاحص العلاقة؟ تلك مسألة ذاتية، فلكل أسلوبه الخاص، يتضمن عناصر ثابتة وأخرى متغيرة من حالة الى أخرى تبعاً لنوع التفاعل اللاواعي الأولي مع المفحوص. ولا يمكن التعميم، كما أنه ليس من المستحسن توحيد الأسلوب؛ لأن لكل أسلوب ميزاته ومشكلاته. وعلى الفاحص أن يعي تلك الميزات ويحسن استغلالها لخدمة أغراض الفحص، ويحذر من مشكلاته ويحاول جاهداً أن يحتاط كي لا تؤثر سلبياً على المفحوص. ونحن نعتقد أن الوعي يسبق التقنيات (تقنيات المقابلة وتقنيات القياس) في أهميته، لأن الميول والرغبات والمواقف والأحكام اللاواعية هي التي تحدد نوعية ومصير عملية التفاعل أثناء الفحص.

بعد مراعاة هذه الاعتبارات التي سنعود إليها بشيء من التفصيل في مواضع تالية، على الفاحص أن يهتم ببعض الأمور في التمهيد للالتماس العيادي.

١- الصراحة والأمانة:

من الهام جداً، أن يفهم المفحوص معنى الفحص والغاية منه. ولذلك فإن على الاختصاصي الملتزم أساساً تجاه المفحوص أن يعرفه بحقيقة الأمر، بدون تمويه. لا يمكن لعملية التفاعل أن تتم وتؤتي ثمارها إلا في جو من الصدق والالتزام والاحترام الفعلي للمفحوص ككائن مسؤول (مهما كان صغيراً)، ذلك ما تؤكده الممارسة العيادية. وفي تقديرنا أن صعوبات الفحص النفساني التي تشيع عادة في حالات القمع الاجتماعي أو المؤسسي (الجانحين، المجندين....الخ) تعود الى حد كبير الى الشك المتبادل بين الفاحص والمفحوص الذي يشكل الخلفية الضمنية لعملية التفاعل. التظاهر لا يمر في الفحص النفساني، أنه يلغم العلاقة بشكل أو بآخر، فقط الصدق والصراحة (ضمن حدود احتمال المفحوص) هما اللذان يذهبان بعيداً.

٢- معرفة الخبرات السابقة:

لا يستجيب المفحوص فقط للفاحص بل هو يتأثر أيضاً بوضعيته العامة في فترة الفحص. ولذلك فمن الضروري التنبه لهذا الأمر ومعرفة خبرات المفحوص السابقة على الفحص (من ارتياح أو انزعاج أو قلق أو ضيق، أو تفاؤل....الخ) هل مر بتجارب مؤلمة أو مقلقة؟ فهذه التجارب تنعكس بالضرورة على حالته المزاجية، وتؤثر على درجة تجاوبه وانخراطه في المهام المطروحة عليه أثناء

الفحص، كما أنها قد تلّون تماماً كل تجربته المعاشة. وهنا يجب الحذر من الانفعالات المفرطة للمفحوص (فورة حماس أو فورة تشاؤم) والحكم انطلاقاً منها؛ على الفاحص أن يبدي تحفظه حول نتائج الفحص في هذه الحالة. كما أنه يستطيع أن يرى في تلك الانفعالات المفرطة مؤشراً يدله على أسلوب استجابة المفحوص لمختلف الوضعيات الحياتية، أي أن يعالجها باعتبارها مادة كغيرها من المواد العيادية.

وبالطبع لابد من التأكد من الحالة الصحية الجسمية للمفحوص. فلا يجوز القيام بالفحص إذا كان المفحوص مرهقاً أو متوتراً بشكل زائد عن اللزوم أو مريضاً.

٣- البدء بالأمور المألوفة:

الفاحص ملتزم بإعطاء المفحوص الوقت الكافي كي يطمئن الى وضعية الفحص، ويأنس لها ويستجمع قواه وإمكاناته حتى يجابه متطلباتها. وهو ملتزم أيضاً بالحفاظ على التوازن النفسي للمفحوص. ولذلك فعليه أن يبدأ عملية الفحص ببحث الأمور المألوفة لدى المفحوص وتجنب النواحي المثقلة انفعالياً أو تلك التي قد ترتبط بصراعاته وتحركها؛ فهذه تترك الى مرحلة متقدمة من الفحص. ويستطيع أن يبدأ بالحصول على المعلومات المتعلقة بحياة المفحوص العامة، أسرياً، مدرسياً، مهنياً، صحياً .... الخ فهي ضرورية من ناحية ولا تفاجئ المفحوص من ناحية ثانية. ومن

المفيد الحصول على تلك المعلومات من المفحوص حتى ولو كان الفاحص يعرفها موضوعياً من خلال التقارير، لأنه يتمكن من معرفة موقف المفحوص منها، وكيف يعيشها، وأي الأمور تشكل نقاطاً حساسة بالنسبة له وتلك التي لا يوظف فيها انفعالات مفرطة. ومن مقابلة وجهة نظر المفحوص مع المعطيات الموضوعية عن حياته يكتشف الفاحص الكثير من الظواهر ذات الدلالة. على أنه يجب أن يظل دائماً في علاقته وسؤاله عن المعلومات العامة ضمن حدود الموضوعية والحياد المهني، فلا يحول العلاقة الى نوع من عملية التعارف الاجتماعي، أو من الحشرية الاجتماعية التي تشيع في العلاقات العادية بين الناس (معرفة تفاصيل وأسرار غير ضرورية للفحص). فهذه المحاولة تقضي على جدّية العلاقة، وتثير الكثير من المقاومة لدى المفحوص إزاء التعبير عن مآزمه الأساسية.

٤- تلمس استراتيجية المفحوص:

عند هذه النقطة يكون الاختصاصي قد دخل في خضم عملية التفاعل التي ينتج عنها معرفة بالمفحوص ومشكلته. فكما أن للفاحص استراتيجية عامة هي أسلوبه في الممارسة النفسانية واستراتيجية خاصة هي خطته الخاصة بفحص شخص معين، كذلك فإن للمفحوص استراتيجية مقابلة يتبناها عادة في الوضعيات الحساسة بالنسبة له. وبالتالي فهو لا يأتي، كما قد يتبادر الى ذهن غير المختص، خاماً ومحايداً. أنه يكون باستمرار أحكاماً مسبقة

عن وضعية الفحص وما تعنيه بالنسبة له، وكيف يجب مجابهتها. كما أنه يستعد إجمالاً لمواجهة الفاحص، إما من خلال الأفكار الشائعة عنه إذا كان يعمل في مؤسسة (حيث يكتسب عادة سمعة محددة ودلالة معينة) أو من خلال افتراضات وتصورات يختلط فيها الواقع بالخيال، ولكن يطغى عليها عادة إسقاط الهوامات الذاتية. وكما أن الفاحص يحاول أن يلتمس طريقه الى ذاتية المفحوص، كذلك فإن هذا الأخير يحاول أن يختبر الفاحص ويسبر أغواره ويستشف نواياه. ولا نجانب الصواب كثيراً إذا قلنا أن كل منهما يفحص الآخر، وليس النادر (وقولنا هذا ليس من باب التندر) أن يكون المفحوص نفسانياً أكثر من الفاحص، يعني أن لديه حساً نفسانياً أكثر عمقاً أو شفافية (حالة الجانحين خصوصاً).

في هذه المرحلة على الفاحص أن يتلمس إذا الخطة العامة التي يتبناها المفحوص (كسبيل أكيد الى معرفته عيادياً)، وأن يحاول اكتشاف نقاط المقاومة عنده: القطاعات الحساسة والمثقلة انفعالياً بالنسبة إليه، وكذلك المنافذ التي تسمح بسبر أغواره. وتختلف هذه الأمور عادة من مفحوص الى آخر. وبهذه المعرفة التي تتضح تدريجياً وتؤدي الى وضوح الصورة عن المفحوص باطراد تقدم عملية التفاعل، يتمكن الفاحص من تكييف أسلوبه لحاجات وخصائص المفحوص. وهكذا يبدأ ببحث الجوانب التي يبدي هذا الأخير استعداداً للتجاوب حولها والتي يشكل بحثها مساعدة له في التعبير عن ذاته، ويؤجل تلك التي تثير مقاومة لأنها تهدد توازنه أو تفجر قلقه. وتتطلب هذه العملية مرونة وروية من جانب الفاحص. فلا يجوز التصلب والجمود والتشبث بتسلسل جامد في إجراء الفحص، كما لا يجوز الإصرار المفرط إذا لمس الفاحص مقاومة

إزاء بحث نقطة ما. أن معرفة منافذ ومقاومات المفحوص، كيف تتوجه وبأي الجوانب تحيط، تفيد في معرفة المفحوص بنفس القدر أو أكثر من معرفة معلومات تنتزع منه مباشرة أو مداورة. هنا يكمن في رأينا الفرق بين الاختصاصي المتمرس وذلك المبتدئ. الأخير يبحث عن المعلومات يكدسها، أما الأول فيفهم ويعرف من خلال ما يقدمه المفحوص وضمن إمكانياته.

ويستطيع الفاحص أن يضمن نجاح مهمته إذا تخلى عن وسواس المعرفة بأي ثمن وبأي وسيلة. كما أنه يضمن لنفسه النجاح، وللمفحوص التوازن الانفعالي، إذا تغلب على قلق القصور المهني وعدم الثقة بإمكاناته. عندها سيباشر الفحص في حالة من الارتياح النفسي والانفتاح العلائقي. وذلك بالضبط ما يساعد المفحوص على الشعور بالارتياح والاطمئنان ويشجعه على التعبير عن ذاته، لأنه بحاجة الى فرصة مؤاتية لذلك التعبير.

* * *

الفصل الثامن

الفحص النفساني العيادي ومحاوره

الفصل الثامن
الفحص النفساني العيادي ومحاوره

تمهيد:

يشكل الفحص العيادي نواة ممارسة الاختصاصي النفساني، ويتطلب منه إظهار أقصى إمكاناته على الفهم والتعاطف والاستيعاب والتحليل. فهو من هذه الزاوية أدق مراحل الفحص، ويكاد يكون المحك الحاسم في التفريق بين الاختصاصي المبتدئ والخبير. وتنتج هذه الوضعية، عن طبيعة المهمة المطروحة على الاختصاصي النفساني، فعليه أن يعمل على عدة مستويات في آن معاً، وينسق بين معطيات كل مستوى مع ما عداها، منتقلاً من الاهتمام بأدق التفصيلات وأقلها لفتاً للانتباه، الى النظرة الشمولية. يحافظ على مستوى تعاطفه مع المفحوص، في نفس الوقت الذي ينخرط فيه في تحليل الظواهر الملاحظة، وذلك بأقل قدر من التكلف، وأقصى ما تمكنه حالته النفسية من التلقائية.

هناك أشكال متعددة للفحص العيادي، تتوقف على فلسفة الاختصاصي في النظرة الى الفحص من ناحية، وعلى النظرية المرجعية التي يحلل من خلالها الظواهر من ناحية ثانية. نحن ننطلق من النظرة الشمولية التفاعلية، كما نهتدي بالقواعد الخلقية والمهنية التي تحكم عمل الاختصاصي النفساني. ويعني هذا الموقف عملياً، التنسيق الدائم بين محورين أساسيين: فهم تجربة المفحوص الوجودية، معركته مع الحياة ومعاناته من ناحية، وسبر أغوار لا وعيه ومعرفة الديناميات الأساسية التي تحكم تصرفاته، انطلاقاً من موقعه ودلالته في شبكة العلاقات التي تبني شخصيته، في إطار المؤسسات الرئيسية التي ينغرس وينشأ فيها.

ولابد لهذا العمل أن يمر حتماً، وأن يتم من خلال العلاقة بين الفاحص والمفحوص والتفاعل بينهما أثناء الفحص، تفاعلاً يتخذ شكل التعبير عن الذات بأساليب مختلفة واعية ولاواعية في حالة من تبادل التأثير.

هذه الاعتبارات تحدد خطوات السير في هذا الفحص المحوري بتناول القضايا التالية:

أولاً: التفاعل بين الفاحص والمفحوص.
ثانياً: أساليب تعبير المفحوص عن ذاته وأهمها:
١- اللغة اللفظية.
٢- لغة المظهر والملبس.
٣- لغة الجسد ووظائفه الأساسية.
٤- لغة الأعراض.
ثالثاً: التجربة المعاشة للمفحوص.

أولاً: التفاعل بين الفاحص والمفحوص:

١- تمهيد

ليس هناك معرفة موضوعية للمفحوص تتم من الخارج. كل معرفة خلال علاقته الفحص النفساني تمر بتفاعل ذاتية الفاحص مع ذاتية المفحوص. هذه العلاقة تؤثر بدورها على رد فعل المفحوص واستجاباته، كما تؤثر في الآن عليه على

الفاحص وإدارته للعلاقة مع المفحوص واستقصاء المعلومات عنه. الفاحص ليس ملاحظاً خارجياً محايداً، بل هو منغمس في هذه العلاقة بكل ذاتيته. إنه ملاحظ مشارك وبالتالي يؤثر بمشاركته هذه على الظواهر الملاحظة. لابد للاختصاصي النفساني إذاً من اتقان فن إقامة العلاقة مع المفحوص من ناحية، وأن يعي تفاعل ذاتيته مع ذاتية المفحوص من الناحية الثانية. ونظراً لهذا التفاعل بين ذاتية الفاحص وذاتية المفحوص يندر أن تتطابق معطيات فحص نفساني معين بين فاحصين. استيعاب الفاحص لديناميات التفاعل هذه يشكل معطيات هامة جداً ليس فقط في حسن إدارة الفحص، وإنما في فهم المفحوص ذاته على مستوى حياته النفسية الداخلية.

وبالطبع لابد للفاحص أن يتقن فن إقامة العلاقة مع المفحوص. عليه أن يقيم معه منذ البداية حلفاً علاجياً بحيث يشعر المفحوص بالطمأنينة وبأن فضاء الجلسة مخصص له ولمساعدته. ذلك أن كل فاحص هو معالج، وكل فحص هو بداية عملية علاج. ومن هنا فمن أولى واجبات الفاحص بناء الثقة مع المفحوص لجهة طمأنته وإشعاره بأن الفحص هو لمصلحته أساساً. وهنا يتعين أن يتحلى الفاحص بالصبر فلا يتعجل الحصول على المعلومات، أو حشر المفحوص كي ينفتح ويدلي بما عنده.

وعلى الفاحص أن يتنبه الى حاجته الى الإنجاز والحصول على نتائج وأن يلجم هذه الحاجة التي تنبع عادة من حاجته الى الاطمئنان على قدراته المهنية (وهي ظاهرة شائعة لدى الفاحصين المبتدئين). فأوجه الغموض هي في نفس أهميته أوجه الوضوح. وللمفحوص الحق في الدفاع عن نفسه ضد الانكشاف الذاتي والتعرية الذاتية وما يولدانه من قلق مشروع. معرفة النفس الإنسانية تتطلب الأناة، ولا تتكشف إلا تدريجياً وفي جولات متعددة.

وفي هذا المقام لابد للفاحص من أن يتمكن من إقامة علاقة التفهم المرحب مع المفحوص. ولابد من تفهم كل مفحوص باعتباره حالة فريدة تستحق أن يتم تفهمها والتعامل معها انطلاقاً من خصوصياتها الذاتية من جانب، وانطلاقاً من إطارها الأسري الاجتماعي الثقافي الاقتصادي، ومن تاريخها الذاتي ضمن هذا الإطار. بعد هذا التمهيد نأتي الى تفاعل ذاتية الفاحص مع ذاتية المفحوص والتنبه لها.

٢- ذاتية المفحوص:

يأتي المفحوص الى جلسة الفحص ليس كصفحة بيضاء، وإنما هو يحمل معه منذ البدء تاريخه الشخصي، انطلاقاً من توقعاته من الفحص ودلالة الفاحص بالنسبة إليه، وكذلك موقفه من السلطات الرعائية عموماً. ولذلك فهو لا يتصرف

عفوياً وتلقائياً خلال الفحص، بل يتسلح بمجموعة من الدفاعات النفسية.

الحدث الجانح، (وخصوصاً المكرر الذي سار على درب الإنحراف) يشعر أنه موضع محاكمة خلقية وإدانة لسلوكه. وهو لذلك يخشى أن يلعب الفاحص دور الشرطي المحقق الذي يتجسس عليه وصولاً الى إدانته. كما قد يخشى أن يكون الفاحص حليف السلطة التي تدينه. (مما هو فعلي بمقدار ما). كما قد ينظر المفحوص الى كل العاملين في الرعاية على أنهم شركاء همهم السيطرة عليه والإيقاع به: إنهم جميعاً في صف واحد وهو في الصف المقابل. تولد هذه المواقف كلها أو بعضها ردود فعل دفاعية لدى الحدث الجانح يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة؛ منها عدم التجاوب مع الفحص، ومنها بذل الحد الأدنى من الجهد في الإجابة وإعطاء أسرع إجابة ممكنة للخلاص من المساءلة؛ باعتباره يحاول أن يحمي ذاته من الانكشاف. ومنها المراوغة ومختلف ألوان تبرير السلوك الجانح. ومنها تقديم نفسه بمثابة ضحية سوء المعاملة والقسوة والإهمال والحرمان (مما هو حقيقي في بعض الحالات). ومنها الكلام عن الاضطرار وأنه أقدم على فعلته مكرهاً وليس عن عمد. ومنها أنه وقع ضحية إغراء رفاق جانحين أو ضغوطاتهم وأنه لم يفعل سوى الخضوع الى هذه الضغوطات. ومنها إدعاء المرض وأن الأمر أقوى منه وأنه لا يستطيع السيطرة على نفسه إذا تم استفزازه أو تحديه أو

حرمانه. ومنها الهروب في الفضيلة والإقرار بالتقصير بدون أن يشعر بالندم الحقيقي، وإنما كي يضلل الفاحص ويفلت من الاستقصاء والمحاسبة. وسوى ذلك الكثير من آليات الدفاع.

وقد تلجأ فئة من الجانحين المحترفين خلال الفحص الى محاولة سبر أغوار الفاحص ذاته، وتلمس النقاط التي يستجيب لها والمحببة الى نفسه، أو تلمس نقاط ضعفه التي تمكن الجانح من التلاعب بمشاعره. نحن هنا بإزاء علاقة يلعب فيها كل من الطرفين دور الفاحص والمفحوص في آن معاً. كل طرف يحاول أن يتلمس نقاط النفاذ الى نفسية الآخر واستغلالها لخدمة هدفه من العلاقة. هذه الطائفة من الجانحين تحاول إذاً استخدام ترسانة من الدفاعات والآليات كي تفلت من الإدانة الخلقية الضمنية التي قد لا يعبر عنها الفاحص صراحة، وإنما قد تقبع في داخلية تفكيره وموقفه من الحدث المفحوص.

على الفاحص أن يكون واعياً لهذه الترسانة وآلياتها وفهم مبرراتها، باعتبارها جزءاً أساسياً من فهم عالم الحدث الجانح ونظرته الى ذاته وسلوكه والى العاملين معه. لا يجوز له أن يُحْبَطْ وينفعل وينجرف في ردود فعل شخصيته تجاه هذه الآليات، بل عليه أن ينظر إليها باعتبارها تشكل بعض خصائص السلوك الجانح المكرر. إنه يتعامل معها باعتبارها

وسيلة لمعرفة عالم الحدث الجانح ومواقفه من سلوكه، ومن رموز السلطة الرعائية على اختلافها.

وبالتوازي مع آليات دفاع الحدث الجانح وفهم دوافعها، هناك مسألة الوصمة والإدانة التاريخية التي تعرض لها بعض الجانحين والتي تجعله يقف موقف الحذر والتهرب، وأحياناً العداء الصريح والتحدي تجاه الكبار. بعض الجانحين مر بتاريخ طويل فعلياً من النبذ والتعنيف والتبخيس والإدانة منذ سنوات حياته الأولى في الأسرة حيث اكتسب سمعة الولد الشقي أو العاق أو العدواني أو المتمرد مما أدى الى نبذة ووصمة بالسوء. وبعد الأسرة تأتي حياته المدرسية الفاشلة كي تعزز هذه الوصمة حيث هو التلميذ الفاشل، المخرب، أو العدواني المؤذي والذي لا رجاء منه. يتمثل الحدث هذه الأحكام التي تلصق به وصمة السوء والفشل ويكرسها في سلوكاته وردود فعله. ومنها تتعمم على علاقته بالمحيط في الحي (الولد المخرب، المؤذي، مصدر الخطر والإزعاج) وتعمم الوصمة التي تجسدها سلوكياً على علاقته بالقانون ومن يمثلونه. وهنا تشكل الخطورة العلائقية التي تدفع الى الانحراف الانتقامي: يعتبر أن الدنيا ضده وأن الآخرين ضده وظالمين له، ولذلك يستجيب تجاههم، وتجاه معاييرهم الخلقية وتعاليمهم وقوانينهم بالعداء. وتقوم الغربة بينه وبين العالم المتكيف في الأسرة والمدرسة والحياة الاجتماعية.

هذا النمط من الأحداث الجانحين يعمم موقفه الحذر العدائي على الفاحص النفسي وكل العاملين معه في الرعاية: إنهم ضده ومن حقه أم يكون ضدهم. وبالتالي تتكرر اللعبة مع الفاحص مما يعيق عملية استكشاف ذاتيته من خلال الانغلاق المتفاوت في شدته. على الفاحص أن يتنبه في هذه الحالة الى موقف الوصمة هذه في سلوك الحدث خلال علاقة الفحص، ويتخذ منها وسيلة لفهم ديناميات سلوكه الجانح ونمط تفاعلاته السلبية العدائية. وعليه أن يحذر كل الحذر من الانخراط في التحدي العدائي الذي يمثله المفحوص في موقفه من الفحص والفاحص، لأنه إن انحرف الى ذلك من خلال موقف سلبي من المفحوص يكون قد كرس الوصمة لدى الحدث؛ ويتحول الفاحص بالتالي الى واحد من الذين أساؤوا تاريخياً إليه. على الفاحص إذاً أن يتفهم لماذا يستجيب الحدث كما يفعل خلال الفحص؛ باعتباره أحد أبرز وسائل معرفة عالمه وديناميات سلوكه ومواقفه من الدنيا والناس.

إضافة الى هذه الحالات من التفاعل الواعي من قبل المفحوص مع الفاحص هناك بعد التفاعل اللاواعي، وقد يكون الأكثر تأثيراً على سير العلاقة مع الفاحص والموقف منه. إننا بصدد قضية المواقف العفوية التي تبرز في علاقتنا مع الآخرين وماذا يمثلون بالنسبة لنا نفسياً وذهنياً. هناك أحكام عفوية يصدرها كل إنسان في تعامله مع الآخرين وقبل أي تفاهمات أو خلافات. إنها تقوم على ما يثيره لدينا الآخر على

صعيد مظهره وسلوكه وحديثه وحتى سماته الجسمانية وتعابير وجهه. يقوم رأساً حكم على الآخر من خلال تصنيفه في فئة ما، والتعامل معه على هذا الأساس: إنه لطيف، ودود، أنيس، محب وبالتالي ننفتح تلقائياً عليه ونتفاعل إيجابياً معه وتسير العلاقة بيسر. أو هو على العكس متعال، منفر أو سواها من النعوت السلبية، وبالتالي نتباعد عنه وينطفئ التفاعل معه، أو هو يسير بصعوبة. هذه الحالات العفوية تحكم موقف الناس التلقائي من بعضهم بعضاَ، كما أنها تؤثر على عملية التفاعل بينهم.

بالنسبة للحدث الجانح يمكن أن يمثل الفاحص بالنسبة إليه صورة أب قاسٍ متسلط غير محب، أو على العكس صورة أب رحوم متعاطف حانٍ وحام. في الحالة الأولى سوف يقف الحدث الجانح موقف سلبياً من الفاحص ولا يتفاعل معه بسهولة، ولا يتم ذلك عن عمد وإنما بشكل لا واعٍ (بدون أن يدري الحدث أو يقصد). في الحالة الثانية سوف يتقرب الحدث من الفاحص وينفتح عليه، وقد يبحث عن استدرار عطفه. هذه الحالات تحدث عادة خلال العلاج النفسي وتسمى بلغة التحليل النفسي النقلة أو الطرح أو التحويل Transference. وتعني النقلة أن المفحوص أو المسترشد (خلال العلاج) يحرك تلقائياً تاريخه الشخصي في علاقته مع الفاحص أو المرشد. يحرك تاريخ علاقاته العاطفية والوجدانية مع كل من الأب والأم والأخوة، ويعيشها في علاقة الفحص

أو الإرشاد من جديد، وهو ما يحدد نمط تجاوبه وتفاعله وعلاقته بالفاحص.

على الفاحص، كما على المعالج، أن يتلمس هذه النقلة التي يقيمها الحدث معه عفوياً خلال اللقاء ويتفهم منشأها من خلال التساؤل التالي: ماذا أعني أنا كفاحص من حيث هيئتي وجسمي وتصرفاتي وحركاتي لهذا المفحوص؟ أي علاقة سابقة أثيرها في نفسه وما هي طبيعة هذه العلاقة؟ من خلال استبصار الفاحص بهذا الأمر يتوصل الى فهم التاريخ العاطفي للمفحوص مع والديه وأخوته، ثم معلميه.

وبالتالي تمثل النقلة وفهمها من قبل الفاحص أحد المصادر الهامة لمعرفة شخصية المفحوص اللاواعية والتي تحرك ردود فعله ومواقفه. إنه مصدر معرفة ثمين وكاشف لعالم المفحوص. المعرفة بالنقلة هي من أبرز مقومات إعداد المعالجين النفسيين، وخصوصاً المحللين النفسيين من بينهم. وهي تشكل كذلك أداة كشف ثمينة بالنسبة للفاحص: كيف ينظر هذا الحدث إلي، وماذا أمثل بالنسبة له، وأي علاقة انفعالية أثيرها لديه؟ ذلك يشكل جزءاً من تكوينه النفسي الانفعالي العلائقي والذي يخدم التعرف عليه أغراض التشخيص والعلاج.

٣- ذاتية الفاحص والتنبه لها:

وكما أن المفحوص ينشط تاريخه خلال الفحص فإن الفاحص ينشط بدوره تاريخه الشخصي فيما يسمى النقلة المضادة (أي استجابة الفاحص على مواقف المفحوص منه). لابد للفاحص إذاً أن يعطي أذناً لما يقوله ويستجيب به المفحوص، وأذناً أخرى الى أصداء ذلك في نفسه، أي لماذا أشعر أنا كفاحص بما شعرت وأشعر به تجاه هذا المفحوص، وما هي دلالته ودوافعه؟).

على الفاحص أن يتنبه لتحيزاته في انتقاء المعلومات وإعطاء أهمية لمعلومة دون أخرى، إذ أن ذلك سوف يدفع المفحوص بدون أن يعي ذلك الى الاستفاضة فيما يفضل الفاحص سماعه؛ مما يكون عادة على حساب إهمال عناصر ومعلومات أخرى هامة أو أكثر أهمية في كلام المفحوص. تحيزات الفاحص للمادة الصادرة عن المفحوص سوف تعزز توجهه في انتقاء ما يقول، وعدم الانتباه أو الاهتمام بمادة أخرى يدفع المفحوص الى الانصراف عن التعبير عنها، مما يحرف موضوعية وتلقائية وكامل دلالة المعطيات التي يعبر عنها المفحوص.

على الفاحص إذاً إبقاء ذهنه متفتحاً لمجمل المادة الصادرة عن المفحوص، وصولاً الى اكتشاف المواضع الأكثر دلالة في

كلامه أو استجاباته. ذلك أن أكثر البيانات دلالة وأهمية بالنسبة للفهم لا يتم التعبير عنها مباشرة ومنذ البدء؛ كما هو معروف في عملية البوح عن الوجدانات الأكثر دلالة وحميمية. فهذه لا تبرز إلا بعد صولات من التعبير غير المباشر والإقدام والإحجام والتورية. على الفاحص أن يعطي الوقت الكافي للنقاط الأكثر دلالة كي تتجلى حين تتهيأ لحظات التعبير عنها.

الفاحص لديه بدوره تحيزاته ومواقفه الوجدانية المسبقة وافتراضاته الأولية التي تؤثر على عملية التفاعل وانفتاح المفحوص على الفحص. إن له مواقفاً من أنواع السلوكات الجانحة، وأنواع الأحداث وخصائصهم وظروفهم. وهي تتراوح ما بين فرط الإنفتاح على حالات وأنواع، والبرود والتباعد إن لم يكن النفور المضمر تجاه حالات أخرى. من المعروف أن كل فاحص له خصوصياته على هذا الصعيد لجهة الارتياح مع بعض حالات الأحداث والسلوكات الجانحة وبالتالي الإقبال والإنفتاح عليها، كما أن له مستويات من عدم التقبل الضمني (غير المصرح به وغير الواعي أحياناً) مما يشعر به المفحوص بشكل لا واعٍ وينغلق بدوره أو يتباعد. وبذلك تتعرض دينامية العلاقة والتفاعل الى الاضطراب: تتباطأ، أو تشوش أو تتوقف أحياناً، ومعها تتأثر مخرجات الفحص النفساني وتنحسر من حيث الغنى، أو تظل جوانباً

هامة ذات دلالة من ذاتية المفحوص خارج نطاق التعبير عنها.

تعود كل أوجه نقله الفاحص المضادة هذه الى تحرك قضايا حساسة من تاريخه الذاتي لم يتم العمل على تصفيتها واستيعابها. وهكذا قد يثير حدث ما لدى الفاحص ذكرى علاقة طيبة مع أخ أصغر، أو هو يثير علاقة تنافس على المكانة مع أخ آخر. وقد يجد الفاحص في معاناة المفحوص صدى لمعاناة ذاتية في طفولته هو، مما يجعله يتعاطف أو يغرق وجدانياً مع هذا المفحوص بدلاً من أن يتنبه الى أن موقفه هذا نابع من أصداء ذاتية من طفولته. وقد يجد في حدث جانح متمرد صدى لرغبة طفلية لديه للتمرد على السلطة الوالدية لم يتمكن من التعبير عنها. وهنا يؤدي موقفه المتعاطف بدون وعي منه (إلتماع نظراته، بروز مظاهر اهتمام على محياه) الى تعزيز تمرد الحدث في نوع من التواطؤ اللاواعي بينهما. وإن هو انجرف في ذلك يفقد قدرته على الاستبصار بعالم الحدث وأسباب تمرده وبالتالي يتحيز تقييمه لوضع هذا الحدث.

المطلوب من الفاحص إذاً أن يتنبه لكل ردود فعل نقلته الذاتية بقدر تنبهه لردود فعل المفحوص. من هنا القول بإعطاء أذن للمفحوص والأذن الأخرى لإصداء ما يصدر عنه في نفسه. هذه النقلة المضادة هي أداة معرفة عميقة وحميمية لوضع

الحدث إذا أحسن الفاحص التنبه لها والسيطرة عليها. بقدر ما يمكن أن تتحول الى عقبة أمام استكشاف حياة الحدث الجوانية وفهم ديناميات سلوكه ومواقفه. ولذلك تعطي أهمية كبرى في تدريب المعالجين النفسيين على التنبه لتحيزاتهم واستجاباتهم الوجدانية التي تتجلى في نقلتهم المضادة. وهو ما يميز المعالج المتمكن على المستوى الذاتي، عن المعالج الذي يشتغل إجرائياً على مستوى الفنية الإرشادية.

ومن الممكن التدرب على استيعاب النقلة المضادة من خلال التمرين التالي:

اختر شخصين أو ثلاثة من أكثر من تنجذب إليهم وتتعاطف معهم تلقائياً. واختر شخصين أو ثلاثة من أكثر من تنفر منهم أو لا ترتاح الى حضورهم تلقائياً. في المجموعة الأولى أطلق العنان لخيالك وذكرياتك وصولاً الى اكتشاف الوقائع أو الصفات والخصائص التي تجعلك تنفتح وجدانياً على كل شخص منهم. وسوف تجد إذا تمكنت من إطلاق العنان الحر لخيالك وذكرياتك ومشاعرك أن كلاً من هؤلاء الأشخاص يعني لك شيئاً أو صفة محببة، أو رغبة في أن تمتلك إحدى خصائصهم، أو تجربة طيبة وهامة من تاريخك. وبذلك ينكشف لك لماذا تتعاطف وتتقرب من هذه الفئة من الأشخاص المحببين. وعندها عليك أن تعي ذلك الميل التلقائي غير الواعي لديك للتحيز الإيجابي لهذه النوعية من الأشخاص

وترتاح معهم، بل إنك تتساهل معهم في أحكامك ومواقفك. فإذا تمكنت من هذا الاستبصار عليك أن تبقى يقظاً خلال الفحص النفساني وما تمارسه من علاج نفسي لميولك التلقائية اللاواعية هذه، كي لا تحرف إدراكاتك الموضوعية. وبذلك تصبح اختصاصياً متمكناً من عالمه الداخلي وتوظفه لخدمة ممارستك.

على أن مسألة البرود والنفور قد تكون أصعب على الاستكشاف الذاتي مع المجموعة الثانية. ولكن لابد من المثابرة على المحاولة. وستجد أن هناك دوافعاً خفية وصراعات علائقية لم تصفى في تاريخك، وأنها تتحرك في علاقتك المهنية خلال الفحص كي تعيق معرفتك أو تعطلها، كما قد تعيق قدرتك على إقامة علاقة تفهم مرحب مع نفس النوع من المفحوصين الذين سوف يستجيبون بدورهم سلبياً على نفورك أو برودتك وتباعدك؛ مما يلغم نجاح عملية الفحص ويفقدك السيطرة على عملك أو يحرف نتائجه.

وبالطبع فإن النقلة المضادة في الإيجاب كما في السلب تحتاج للسيطرة عليها الى أكثر من مجرد تمرين من النوع الذي تم تقديمه هنا. إنها تشكل أحد محاور الشغل على التنمية الذاتية خلال الإشراف على تدريبك، مما يشكل أحد مهام المشرف عليك: أن تتمكن من معرفة ميولك اللاواعية والسيطرة عليها وصولاً الى توظيفها لخدمة التمكن من ممارسة مهنتك. وهو

ما يشكل الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية عن تدريبك على التقنيات والفنيات وأصول ممارستها.

ثانياً: أساليب التعبير أثناء الفحص:

الإنسان في حالة تواصل دائم مع الآخرين سواء حضروا أم غابوا. وهو في تواصله ينقل إليهم رسائل متنوعة يحاول بها أن يعبر عن ذاته، وأن يتموضع في مختلف العلاقات. من خلال هذا التعبير وما ينقله إلينا من رسائل وما نرد به عليه، واستجاباته لردودنا نتمكن من معرفته، ويتمكن من معرفة ذاته، ويمكننا من معرفة أنفسنا. ويحدث التعبير عن الذات على مستويات مختلفة منها الواعي ومنها غير الواعي. كما يحدث أن يكون الواعي منها تستراً على اللاواعي، مما يلقي به في دوامة الصراع بين الإفصاح والتمويه. كما أن الإنسان يستخدم أكثر من وسيلة تواصل في نفس الوقت للتعبير عن أكثر من دافع. فهو يتكلم من خلال اللغة اللفظية ولكنه يصاحب هذا الكلام بكلام آخر ينقل رغبات ونوايا أخرى من خلال جسده، وحركاته، وتعابيره الفسيولوجية، إيماءاته، ملبسه ومظهره، أمراضه وأعراضه، صمته واحتجاجه: فكما يقول فرويد في سياق عرضه لحالة دوراً "من تصمت شفتاه يثرثر بيديه". وقد تتمم هذه الوسائل بعضها بعضاً، ولكنها غالباً ما تتعارض، فما تصرح عنه إحداها تخفيه الأخرى. وبكلمة ثانية فإنها تتمم بعضها في تعارضها، عاكسة بذلك قانون التجاذب الوجداني الذي يخضع له كل تواصل شخصي: الرغبة في الإفصاح عن شيء والتستر عليه في آن معاً، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمكونات النفس والنقاط الحساسة فيها. فهنا يتعرض الخطاب

لأقصى درجات التزييف والتمويه والتعمية (خصوصاً الخطاب اللفظي)؛ مما دفع بلاكان الى القول "لغة الإنسان، أداة كذبه تلك، تتخللها من طرف لآخر مشكلة حقيقية". ولكن الخطاب مهما بلغ في درجة تعميته، مهما بدا فارغاً فإنه ليس كذلك إلا إذا أخذناه من خلال قيمته الظاهرية. إنه يتضمن دائماً الحقيقة وأين تختبئ في هذا الخطاب من خلال ما يسميه لاكان بإعادة التنقيط، ومن خلال الانتباه الى مختلف مستويات التعبير وإشكاله في نفس الوقت.

ولكن لكان يرشدنا الى طريقة تجاوز الأكذوبة والوصول الى الحقيقة اللا واعية والمكتوبة في مكان آخر خصوصاً:

- في الآثار المنقوشة في جسدنا، حيث تتكلم الهستيريا مثلاً لغة العارض الجسدي ويمكن فك رموزها كما تفك رموز أي نقش أو كتابة أثرية.
- في ذكريات الطفولة التي تكون سجل المحفوظات لتاريخنا (الأرشيف).

- في دلالات اللغة المحكية شكلها ومحتواها وكذلك في أسلوب الحياة وخصائص الطبع، أو ما يسميه رايش الدرع الطباعة.

- في الأساطير والتقاليد والملاحم الاجتماعية التي تمثلناها وأسقطنا عليها ملاحم تاريخنا الشخصي.

- وأخيراً في كل الالتواءات والتعثرات والتشويهات التي تعتور خطابنا: صدود، زلات لسان، هفوات، نسيان، أفعال قهرية فهي، قابلة لأن تفسر بشكل يستجلي الحقيقة الكامنة وراءها كما فعل فرويد.

ولا يستطيع الاختصاصي النفساني أن يقترب من الآخر ويفهمه، إلا إذا امتلك القدرة على فهم مختلف أشكال التعبير ومختلف مستويات الرسائل التي ينقلها، أي إذا توصل الى فهم معطيات الدلالة بكل ما لها من تعقيد في وضعية اللقاء. وقبل الخوض في تفاصيل أشكال التعبير، لابد من التوكيد على أمرين هامين يحكمانها:

الأول هو أن اللغة مهما كان نوعها هي دائماً في علاقة مزدوجة مع الموضوع الذي تعبر عنه، والناس الذين يستخدمونها في التواصل بينهم لنقل هذا التعبير. الوظيفة الأساسية لأي لغة هي أن توصل أو تنقل شيئاً ما الى شخص ما، فمسألة الجدل بين التواصل والمعنى جدل زائف. لأن كل لغة تحمل معنى لأنها أصلاً أداة تواصل. المعنى لا يبرز في التفاعل (العلاقة) إلا ضمن إطار اجتماعي. لا دلالة إلا في وضعية تواصل بين الناس في إطار اجتماعي معين. وتحمل هذه الوضعية طابع الوضعية–العلامة وضمن إطارها يتجلى المعنى.

المعنى لا يكمن إذا في اللغة بحد ذاتها (موقف جوهري فردي) بل بما هي أداة تواصل في وضعية تفاعل اجتماعي. ويذهب لاكان نفس المذهب التفاعلي حين يقول بصدد الكلام "كل كلام يستدعي جواباً. ليس

هناك من كلام بدون جواب، ولو لم يصادف سوى الصمت، الذي هو نوع من الجواب. الوضعية إذاً تتدخل في تحديد المعنى، تحديد ما يود أن يقوله كل من المتحاورين كي يتموضع في العلاقة انطلاقاً من تاريخه. ما يود أن يقوله المفحوص للاختصاصي النفساني، يدور أساساً حول محاولة التعبير عن موقعه. المشكلة التي يتوجب على الاختصاصي فهمها هي مشكلة صعوبة تعبير المفحوص عن الموضعة، أو صعوبة الموضعة ذاتها، أو بالأحرى هي في صعوبة التعبير عن مأزق الموضعة.

الثاني هو أن هناك لغة غير لفظية تؤدي الى التواصل غير المباشر. ومن خصائص اللاواعي سلوك طريق التواصل غير المباشر، وحتى حين تستخدم اللغة اللفظية فإنها تحول الى تعبير غير مباشر من خلال الكناية والمجاز والتورية والتمويه...الخ ولكن رغم ذلك تبقى الأولوية بدون منازع للغة اللفظية. فكل لغة مهما كان نوعها ليست سوى بديل تابع للكلام اللفظي، ولابد له أن يترجم في كلام لفظي في المرحلة النهائية للتواصل، وهي ما يطلق عليها لاكان اسم لحظة الحقيقة أو بروز الحقيقة. هناك إذاً تبعية وائتمار بين اللغات غير اللفظية واللغة اللفظية. لا يحل المأزم النفسي، لا يزول العارض المرضي، لا يحدث الشفاء إلا حين يتجاوز المريض التعبير غير المباشر ويصل مرحلة التعبير اللفظي عما تقنّعه أعراضه واضطراباته من دلالات أو رغبات حظر عليها ذلك التعبير، كما سنرى بوضوح عند الحديث عن لغة الأعراض.

١ – اللغة اللفظية:

تحتل اللغة اللفظية إذاً مكان الصدارة في التعبير عن الذات والتواصل. ولذلك فإن لها أهمية رئيسية في فهم الآخر وفي سبر أغوار ذاتيته الواعية واللاواعية. ولقد عبّر مختلف الاختصاصيين عن هذا الواقع كل على طريقته. فآدم شاف يقول "بالوحدة النوعية العضوية بين اللغة والفكر". لا فكر بدون لغة ولا لغة بدون معنى وفكر ضمني يشكل محتواها. وهو يجعل من اللغة الصوتية العلامة الفعلية لأنها وضعت خصيصاً للتواصل. أما وسائل التعبير غير المباشر فكلها اصطناعية لأنها عبارة عن إعطاء ظواهر طبيعية دلالات ومعان ليست لها في الأصل، لاستخدامها في التواصل. والخاصية الأساسية للتعبير اللفظي التي تجعل له هذه المكانة المقربة من الفكر واللاواعي هي الشفافية للمعني، أي أننا على عكس الحال في بقية العلامات (أو وسائل التعبير غير المباشر) لا ندرك شكلها المادي كشيء مستقل بل على العكس فإن هذا الشكل يندمج بالمعنى لدرجة أننا لا ننتبه له في الغالب.

ويذهب لاكان على مستوى آخر نفس المذهب حين يقرر أن اللاواعي مبني كاللغة، وأن الفرد منسوج من سدى اللغة. فاللغة بمستواها الرمزي تكوّن الإنسان، تخرجه من السجل الحيواني الى السجل الإنساني. ويذهب لاكان في ذلك بعيداً حين يقرر صدارة الكلمة على الفعل "في البدء كانت الكلمة وليس الفعل. قانون الإنسان هو قانون اللغة والدال يجتازه كلياً (ينبث فيه ويكوّنه). ولكن إذا كان

للغة اللفظية هذه الصدارة فإنها في نفس الوقت ولغرابة المفارقة أكبر مصدر للكذب، للتعمية والتمويه: الكلمة تضلل بقدر ما تفصح. الكلام وهو الأداة التواصل الأساسية ليس دائماً مرادفاً للتواصل، أو بتعبير آخر لا يوصل باستمرار ما يزعم التعبير عنه. ذلك هو التحدي الأكبر الذي يطرح على الاختصاصي النفساني: استيعاب خاصية التناقض هذه في اللغة اللفظية من خلال الاستعانة بوسائل التعبير غير اللفظية التي ترافقها دوماً.

قبل تبيان منهج البحث الذي يمكن للاختصاصي اتباعه للاحاطة باللغة وفهمها، نشير بسرعة الى خاصية أخرى حول مكمن الدلالة فيها. الكلمة ليست علامة قائمة بذاتها بمعنى أنها تتضمن الدلالة التي تحملها في حالة من الترابط المغلق بين الصوت والفكرة، إنها، كما يقول مونان، عقدة دلالات. ينبع المعنى من مجرى ترابط الكلمات فيما بينها في علاقة محددة هي الانبناء الشكلي الخارجي للغة (مبدأ التتابع أو التسلسل). كل وحدة لا يتحدد معناها إلا من علاقة التتميم والتعارض التي تربطها ببقية الوحدات مما يشكل سياقاً لغوياً. ولكن بالإضافة الى ذلك تذهب الكلمة عمقاً من حيث دلالتها. فكل كلمة هي إشارة أو دال يشير الى فكرة أو مدلول. ولكنه ليس المدلول الأخير، خصوصاً على المستوى اللاواعي. فهذا لا نصل إليه (إذا أمكن أبداً الوصول إليه) إلا في نهاية المطاف، في اللحظة الأخيرة للحقيقة التي تضعنا كما يقول لاكان أمام نقصنا الجذري. بين الكلمة الخارجية وبين مدلولها الأخير هناك سلسلة من الدلالات كل منها تحليلنا الى أخرى تماماً كشرح المفردات في القاموس اللغوي: حيث تحيلنا كل

كلمة شارحة الى أخرى تشرحها، وهي بدورها يتحدد معناها بثالثة وهكذا.

على الاختصاصي حين محاولة فهمه لخطاب المفحوص أن يعمل على المستويين معاً، التسلسل اتساعاً (التتابع) وعمقاً (التزامن): فهم معنى كل وحدة لغوية من خلال علاقتها ببقية الوحدات من ناحية والغوص في مستويات الدلالة التي تكمن فيها من ناحية ثانية.

بعد هذه الملاحظات الأولية يمكننا أن نشير الى بعض أساليب قراءة اللاواعي من خلال اللغة اللفظية.

الخط الأول هو شكل اللغة وأسلوب الخطاب. على الفاحص هنا أن ينظر الى تماسك اللغة وترابط الأفكار، الى مستواها (درجة الغني والفقر) التفكك والتبعثر أو التركيز والوضوح، التردد، التذبذب، تفاوت يسر التعبير وصعوباته، نقاط الصد، الحرج، الصمت، شح التعبير أو غزارته (فيض لغوي يغرق الفاحص ويمنعه من المتابعة والاستيعاب)، درجة التوكيد والثقة أو الوهن والانسحاب وانعدام الثقة ــ التكرار والإصرار أو الإيماءات الخجولة المتسرعة ومواضعهما. ثم ننظر في بنية الخطاب: من هو الفاعل، ما هو نوع الأفعال الأكثر شيوعاً، ما نوع موقف الفاعل (بطل الخطاب) من الآخرين والمحيط ومن مختلف القضايا الأساسية. ما هي الصفات والنعوت الأكثر تواتراً، ما هي أوجه المبالغة أو التبخيس.

أما الخط الثاني فهو محتوى اللغة أما هي أكثر الموضوعات تكراراً، وما هي درجة الأهمية التي تعطي لكل منها والتوكيد الذي تقال فيه، ما هي الأشياء المعتبرة قضايا أساسية وتلك الثانوية أو الهامشية. وتدرس في نفس الإطار المستوى الرمزي الذي تتضمنه اللغة. وتدرس طبيعتها لغة جوفاء، أو عقلانية، أو محايدة، أو عرفية امتثالية، أو مسرحية، أو لغة متوازنة مع ما تنقله من أفكار وما تعبر عنه من انفعالات.

ثم نستطيع أن ننظر في درجة الانسجام بين الشكل والمحتوى أي بين العقلاني والانفعالي، بين اللفظي وغير اللفظي (التعبير الفسيولوجي، الحركي، السلوكي، العرضي المرضي...الخ) وعلى الاختصاصي أن يتتبع في كل لحظة من خطاب المفحوص العلاقة الجدلية بين التعبير اللفظي والتعبير غير اللفظي، فالثاني يفصح عادة عما يخفيه الأول، ومن خلال جدلية الإفصاح والإخفاء يتمكن من فهم المشكلية الذاتية التي يريد أن ينقلها له المفحوص. الكلام الذي يخفي ويمنع التواصل هو ذاك الذي يضجّر الآخر: ينومه، يشتت انتباهه، يخدره، يضلله (كما هو الحال في خطاب الوعظ الذي يستخدمه الجانح). وأحياناً "ينسج المتحدث بكلماته نسيجاً لا يدع أي معنى يتسرب من خلاله لإبعاد الآخر ونبذه من عالمه. وهكذا يستخدم الإنسان الكلام أحياناً كي لا يتكلم.

وليس على الاختصاصي أن يجزع أمام هذه الظاهرة، بل هو يفسرها انطلاقاً من النقلة والإطار العام للفحص (كخوف أو رفض للعب دور يعتقد المفحوص أنه يطلب منه واقعياً أو اسقاطياً).

ثم هناك جدلية الكلام والصمت التي تحتل مكانة هامة في فهم اللغة اللفظية، وما تتضمنه من رسائل، ويجب أن تحظى باهتمام الفاحص. دلالة الرسالة التي يبعثها إلينا المفحوص قد تتضح في غياب الكلام، في الصمت. "فالصمت ليس فسحة بين خطابين أو محطة في خطاب، أنه خطاب بحد ذاته". أنه ليس بالضرورة نفي الكلام، بل قد يصبح مفتاح فهمه".

الصمت كما يقول رسنك هو كالكلام: وسيلة أو عائق أمام التواصل (جدار الصمت). ليس الصمت دائماً توقف عن الكلام، إنه كلام من نوع آخر، أو موقف من محتوى الكلام السابق، أو كلام الآخر الذي استمعنا إليه. إنه لغة قائمة بذاتها لها دلالتها الخاصة التي تتضح من خلال التواتر الجدلي مع الكلام. هناك صمت متوتر مقفل، وآخر منفتح منبسط، هناك صمت قابل للتواصل وآخر غير قابل للاختراق. ويمتد الصمت أحياناً كي يخلق عالماً صامتاً يفرض على الآخر ويجمّده. في هذه الحالة يعيش الاختصاصي نقلة مضادة على شكل عجز عن تحريك أفكاره أو حتى عن التعبير. هناك الصمت النفاذ كخط مستقيم يذهب الى أعماق الآخر، والصمت المحدب الذي يلفظ كل تفاعل أو تأثير خارجي. هناك الصمت الماكر الخفي الذي يفعل فعله على غفلة من الآخر. والصمت الذي يعبر عن أقصى درجات

التواصل: حالة الاندماج في الآخر الذي يعطل لغة الكلام لأنها لم تعد ضرورية. هناك كذلك الصمت الذي يشكل استراحة على درب عملية التفاعل، أو الوعي بأمور حساسة كانت خافية على الذات، يبرز كمحطة لالتقاط الأنفاس واستجماع القوى. وهناك الصمت العدواني الاحتجاجي، ويقابله الصمت العاجز الآثم. وهناك الصمت المدخل الى التعبير عن أمور في غاية الحساسية.

للصمت كالكلام إذاً دور هام في عملية التواصل، وعلى الاختصاصي أن يدرب نفسه على الألفة بمختلف حالاته كي يتمكن من فهم الرسالة التي يتضمنها. ومن الضروري أن يتجنب التسرع ويقطع الصمت مستجيباً لما أثاره في نفسه من حالات وجدانية لأنه في ذلك يحرم نفسه فرصة ذهبية للفهم.

تبرز الدوافع الكامنة في الخطاب اللفظي من خلال جدلية شكل الكلام ومحتواه، وجدلية التعبير اللفظي والتعبير غير اللفظي، وجدلية الصمت والكلام. ويبدأ التعبير عن المضمون الكامن بنفيه في مرحلة أولى (اللاواعي، كما يقول فرويد، يتحدث دائماً بصيغة النفي) أو بالتجنب، ثم بالتعبير غير المباشر، ثم بالتعبير المتجاذب (تعبير عقلي بدون شحنة انفعالية، أو انفعالي لا يتطابق مع سياق عقلي ملائم) وأخيراً يقترب من الصراحة أو التصريح اللذين يظلان نسبيين على أية حال. فكل تصريح هو في نفس الوقت إشارة لمضمون يخفي وراءه آخر أكثر عمقاً وحساسية أو أكثر توظيفاً انفعالياً. فقط حين يظهر النقيض في البداية (حيث أن الحياة اللاواعية تتكون باستمرار

من أزواج متناقضة من الرغبات أو المشاعر) يمكن للنقيض الآخر أن يبرز بدوره.

يبدأ التعبير عن العدوان بالشعور بشحنة من الحب أو الولاء أو التقدير أو الشعور بالذنب. وكذلك حال الحب المكبوت، يسبقه أبداً موجة من البرود أو العداء أو التجنب. وكل تعبير فجائي عن شعور ذي دلالة أساسية يتبعه دائماً تخفيف أو تلطيف أو نفي.

المواد ذات الدلالة على المستوى اللاواعي هي التي تصحبها شحنة انفعالية كبيرة ويجد المفحوص صعوبة وحرجاً وتردداً في التعبير عنها. هي التي يظهر بصددها أوضح حالات التذبذب والتعثر والتجنب، والمعاناة وزلات اللسان. إنها تكمن إذاً في نقاط تمزق الخطاب، وهي النقاط التي تهم العيادي والفاحص النفسي أكثر من غيرها.

أما التعبير الانفعالي المفرط بصدد موضوع ما مع سهولة لفظية كبيرة فهو ليس سوى نوع من الإزاحة، الموضوع هنا هو بديل عن آخر لا زال مضروباً بالكبت. كذلك حال الخطاب الغزير الذي لا ترافقه انفعالات، أو الخطاب العقلاني المتماسك الذي يتخذ طابع الوعي الذهني بالذات، هو نوع من المقاومة، من تضليل الفاحص لصرف انتباهه عن النقاط الحساسة. كل ذلك يجعل عملية معرفة المفحوص وفهم عالمه اللاواعي وعملية وعيه بذاته مسألة غاية في البطء والمداورة. ليس هناك معرفة حقيقية فجائية وسريعة، ذلك أمل

سحري نابع من رغبات الجبروت الطفلي النرجسي عند الفاحص. عليه إذاً أن يوطن نفسه على الأناة وضبط نرجسيته بشيء من التواضع، فهو لن يعرف أبداً في أي لحظة إلا بعض جوانب المفحوص، ولن يصل إلا الى مستوى متفاوت في عمقه؛ يخفي وراءه مستويات عديدة أكثر عمقاً.

٢- لغة الجسد:

يحتل الجسد مكانة هامة ومميزة بين وسائل التعبير غير المباشرة. فهو يفصح بأكثر من شكل وعلى أكثر من مستوى عما تضمره اللغة اللفظية. إنه يتكلم، ونحن عادة نحاول في الحياة اليومية تأويل وفهم ما يقوله لنا.

وما يقوله هو الحقيقة المعاشة على المستوى الواعي أو اللاواعي. وتتفصح لغة الحسد من خلال مختلف حالاته وأوجه نشاطه، من خلال الحركة والإيماءة والمحاكاة، ومن خلال انبساطه وتوسعه أو انكماشه وتشنجه، ازدهاره أو ذبوله، صحته ومرضه، من خلال فتحاته المختلفة ووظائفه المختلفة، محرماته وقيوده وتفجراته وتمرده. لغة الجسد هي أكثر اللغات بدائية وأقدمها. قبل أن يتعلم الكلام يتكلم الإنسان من خلال مختلف حالات جسده. في كل تجربة شخصية هناك إشكال من التواصل النوعي والأولي أكثر مباشرة من الكلام. تواصل يلاحظ حين التعبير عن أكثر الانفعالات شدة أو إثارة للقلق. هذا التواصل الذي ينقل أكثر الانفعالات شدة أو إثارة للقلق يتم بالجسد ومن خلاله. وهكذا فعندما يتكلم الانسان في حالات السواء

كما في حالات المرض فإن جسده هو الذي يعطي معنى لكلامه. نجد هذه الظاهرة خصوصاً في حالات الاضطراب النفسي كالعارض الهستيري والطقوس الوسواسية. وتزداد لغة الجسد غنى وغزارة كلما مالت اللغة اللفظية الى الفقر، كما نلاحظ مثلاً الفصام حيث يصبح الجسد هو اللغة شبه الوحيدة التي يتواصل المريض مع العالم من خلالها، أو كما يشيع بين الجانحين الذين يتكلمون لغة حركية انفعالية نظراً لقصور اللغة اللفظية في التعبير عن نواياهم وتجربتهم المعاشة، كذلك كما يتكلم المريض الذي يعاني من اضطرابات نفسدية، فهو يترك شكواه الجسدية تتكلم حيث كان يجب أن يشكو نفسياً أو وجودياً، وتتناسب الشكوى الجسدية في هذه الحالة مع درجة التكتم (أو تعزر الشكوى) التي يقابلنا بها على المستوى اللفظي. أما في الحالات العادية فتجد لغة الجسد أفصح تعبير عنها وتصل أقصى نشاطها عند الأطفال الذين يتكلمون من خلال نشاطهم الجسدي عموماً والحركي خصوصاً.

وتحتل قراءة لغة الجسد وفهمها مكانة هامة جداً في العمل العيادي لأنها تقود بشكل شبه مباشر الى الحقيقة. وليس هناك من اختصاصي بأحوال النفس إلا ويكرس جانباً ذا شأن من اهتمامه بها خلال الفحص العيادي. قبل أن نخوض في تفصيلات لغة الجسد، نتوقف قليلاً عند بحث الأسباب والعوامل التي تجعل له هذه الأهمية في عملية التواصل. ويمكن مناقشة هذه المسألة على مستويات ثلاثة:

- المستوى الاجتماعي.
- المستوى الظواهري الوجودي.
- المستوى النزوي النفسي.

١,٢ المستوى الاجتماعي:

الجسد موضوع اجتماعي، ليس هناك جسد طبيعي خصوصاً عند الإنسان. فمنذ الميلاد وطوال الحياة بعده، يخضع الجسد لعمليات تنشئة اجتماعية في جنسه، ووظائفه في نشاطه وسكونه، في مختلف تجلياته. إنه يقولب كي يدخل في عالم الثقافة ويحتل دوره ومكانته فيها ويقوم بالوظائف الاجتماعية المنوطة به. ويكفي للتدليل على ذلك عمليات التشريط الجسدي التي يخضع لها كل من الجنسين لقولبة الجسد بما يخدم أغراض المجتمع.

الجسد إذا من هذه الناحية أداة وقيمة اجتماعية من الطراز الأول. يحدد المجتمع قيمة كل من وظائفه ونشاطاته كما يحدد طريقة إشباعها وعملها ومقدار الحرية المتاحة لها. ويبدو الأمر على أوضح صورة في القولبة والتقويم والتحريم الذي يخضع له جسد المرأة تبعاً للدور المعد لها في المجتمع. وتتخذ هذه الأمور مستوى من القوة فتصل درجة الإلزام القانوني من ناحية التشريعات الخاصة بالجسد. ليس فقط جسد المرأة بل كل جسد، وكل وجه من أوجه نشاطه، كل وظيفة من وظائفه تخضع لعملية تشريع مما يحول نشاط تلك الوظائف الى قيم اجتماعية (قيم الأكل، قيم القوة، قيم الجاذبية الجنسية، قيم النظافة، قيم المظهر). ليس فقط جسد المرأة بل الجسد عموماً، عليه نقشت كل المعايير والقوانين والقواعد ونظام العلاقات

ونظام الانتاج والاستهلاك، أنه سجل التاريخ الاجتماعي. "فالتسلط يفصح عن نفسه، كما يقول جورج لاباساد، في الاكراهات التي تمارس على الجسد، فالتربية هي ترويض، وهذا الترويض يبدأ بتسجيل القواعد في الجسد. ويتحدث المؤلف بعد ذلك كيف أن الجسد، في المجتمع الرأسمالي الذي يجند كل شيء لأغراض الإنتاج، يتحول من جسد تسكنه الطاقة اللبيدية الحرة الى جسد منتج. وانطلاقاً من ذلك يشير كيف يستخدم جسد المرأة في المجتمع الاستهلاكي كسلعة استهلاكية (في الدعاية مثلاً) وكأداة استهلاك لا يتوقف.

وتبعاً للتحليل الذي وضعه رايش كمنهج للدراسة، يبرهن كيف أن القواعد تنقش في العضلات مكونة ما يسميه باسم الدرع العضلي. لا شيء مما يختص بالجسد إذا يفلت من التأطير والتقنين الاجتماعي مما يجعلنا نستطيع فهم قوانين المجتمع وتحليل بنيته انطلاقاً من أنماط وأساليب النشاط الجسدي في ذلك المجتمع والتي يعيشها الشخص كقيم حياتية، قيم معاشة تموضعه وتتدخل في تحديد اعتباره الذاتي.

٢,٢ المستوى الظواهري الوجودي:

هناك الجسد البيولوجي، وهناك الجسد الاجتماعي، وهناك الجسد المعاش. الجسد في حالتين الأوليين لا يعاش كما هو موضوعياً ومادياً، بل يعاش كتجربة وجودية. وقد

تقترب هذه التجربة قليلاً أو كثيراً من الواقع الموضوعي، ولكنها لا تتطابق معه مطلقاً بشكل تام. الجسد المعاش نعيشه أساساً كقيمة، كدلالة تعرفنا وتموضعنا. وهو بالتالي حامل نوايانا ومقاصدنا، حامل معاناتنا الوجودية. الصورة التي نكونها عن جسدنا بما لها من قيمة سالبة أو موجبة، مبخسة أو مضخمة، ما هي إلا انعكاس لنظرتنا الى وجودنا الى قيمتنا الذاتية. الجسد المبخس هو تعبير عما نعانيه من تبخيس وجودي، الجسد الواهن (كما نتصوره) أو المريض هو تعبير عن معاناتنا المتميزة بالدونية والعجز. وعلى العكس الجسد المثمن هو انعكاس مباشر لما نعطيه لأنفسنا من أهمية. الجسد النشط الممتلئ حيوية وحياة هو تعبير عن ارتياحنا الوجودي وانسجامنا مع الحياة ومع أنفسنا. تجربتنا الوجودية تعاش إذاً كمعاناة معنوية من ناحية، ومعاناة جسدية تتطابق معها من ناحية ثانية.

وقد يحدث في الكثير من الأحيان أن لا نعي إلا جانبها الجسدي لأن ما تحمله المعاناة على هذا المستوى من آلام أقل وطأة على النفس من المعاناة المعنوية (نلمح ذلك على وجه الخصوص في الأمراض السيكوسوماتية حيث ينكر المريض معاناته الوجودية ولا يعترف إلا بمعاناة جسدية يعطيها الطابع البيولوجي الموضوعي هرباً منها). كذلك فإن أزماتنا وآثامنا ومشكلاتنا تعاش باستمرار على

مستوى الجسد كتجربة جسمية. خذ مثلاً على ذلك قتل الجسد أو تعذيبه أو إيذاءه أو بتره في حالات الانتحار الصريح، أو مكافئات الانتحار. وكذلك الشعور بالنشاط الجم في حالات السعادة والانتصار، وبالعجز والضعف في حالات الهزيمة والفشل النكوص المرضي. جسدنا هو إذا المعطي المباشر لنا كي نتحاور مع أنفسنا وما تتضمنه من ميول (صورة الجسد السيء، أو الداخل السيء والمحتوى السيء عند السوداويين والذين يرزحون تحت مشاعر الإثم)، وموقفنا من مآزمنا يتخذ مباشرة طريق الموقف من جسدنا، يلونه بصورتها ويسقطها عليه.

ثم إن جسدنا هو نافذتنا على العالم الخارجي، من خلاله يتم تفاعلنا مع الآخرين ومع الأطار الحياتي الذي ننغرس فيه، وهو المعبر (في مظهره ونشاطه واتجاهاته كما في صدوده) عنا قبل أن نعبر عن أنفسنا بالكلام. ويحتل هذا التعبير حيزاً متناسباً في كبره مع مقدار القيود المفروضة على التعبير الصريح. وهنا نجد في سلوك المرأة واتجاهاتها الجسدية وما فيها من تحرك بين الضمنية والتصريح نموذجاً فصيحاً لما نود أن نقول: المرأة، نظراً لما تتعرض له في خطابها اللفظي للتعبير عن رغباته من قمع اجتماعي، تكلمنا دائماً بجسدها، وهي تعي ذلك، كما يعيه العشاق والشعراء والأدباء. ولذلك أيضاً يتفنن الأدباء والشعراء في وصف لغة الجسد عند الحديث عن المرأة.

الجسد يتكلم إذا بحركته وسكونه، بنشاطه وخموله، بحيويته وجموده، بمرونته وتصلبه، بتناسق أو تناقض عمل أعضائه، بإيماءاته وانفعالاته، بتغيراته الفسيولوجية على مختلف أنواعها، باستقراره وتوتره، بوظائفه المختلفة نوعية وكمية، بفتحاته ونوع تفاعلها مع المحيط، بقوته وضعفه، بصحته ومرضه، بانطلاقته وصدوده، ثم بالعلاقة الجدلية ما بين حركة التوسع وحركة الانكماش، ومدى التناسق بين تعبيره وبقية أشكال التعبير اللفظي وغير اللفظي، ونوع تعبيره في مختلف الوضعيات.

وهو في كل هذه الحالات مصدر غني للتعبير عن تاريخ الشخصية وانبنائها وديناميا‌تها وتفاعلها مع العالم ومع الآخرين، ومعاناتها الوجودية. ويجد فيه الاختصاصي النفساني المتمرس ذخراً يغني فهمه ومعرفته العيادية، بأحوال المفحوص من صحة وعافية أو مرض وعناء ومعاناة، وما يمكن أن تتخذه حياته من توجهات. وكبقية أشكال التعبير لا تأخذ لغة الجسد كل قيمتها، إلا من خلال الربط بينها وبين بقية اللغات، وبتبيان موضعها وإسهامها في السجل الشامل للتعبير عند الأنسان.

٣- لغة الأعراض:

عرض معنى، وأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة النفسية للمريض. لقد كان برويز أول من كشف عن معنى الأعراض العصابية في دراسته وعلاجه الناجح لحالة هستيريا؟ ولقد كان يتوق الى مطالعة جانبه

"لقاء تغسيره الأعراض العصابية بأنها تعبيرات عن أفكار لا واعية تهيمن على نفس المريض. "فللأعراض العصابية إذاً معنى، فرويد على عاتقه مسؤولية تبيان أن هناك أمراضاً تتكلم ومحاولة أسماعنا حقيقة ما تقوله". والعرض يمكن أن يتحلل كلياً في تحليل لغوي، لأنه نفسه مبني كلغة، يجب أن يحرر كلامها (السجين).

تعرض علينا مود مانوني حالة الطفل جان الذي استجاب في اليوم الحادي والعشرين لميلاد أخ أصغر، بالضيق والتبرك والبوال والغواط وبالتأتأة. ولقد تلاشت هذه الأعراض بمقدار التعبير عن عدوانيته وغيرته، وذلك بعد أن وضع الطفل دمية من مطاط اسمها جيشاً (نفس اسم الأخ) في سرير الخادمة. سحل الدمية أمام الأم جاعلاً منها شريكاً متواطئاً في القتل (الرمزي) للأخ الذي احتل مكانه. بعد السحل أظهر الطفل رقة تجاه الموضوع الذي هاجمه ثم تجاه الأخ. وتعلق مانوني على ذلك بالقول "أن العرض برز كتعبير مقنن، والأم قبلت أن تكون مثأثرة بالرسالة التي يحملها الكلام الحقيقي الذي يفصح عن ذاته وراء قناع العرض الذي كان هوام قتل. ولقد سمح تدخل الأم للطفل أن يترك تستره (العرضي) كي يدخل الوجه الآخر لهذا الكلام الحقيقي الذي كان أيضاً تعبيراً عن حب.

المريض إذاً عندما يفتقد الحق في التدليل عن نفسه باللغة، يفصح عما يريد قوله. "العارض يصبح لغة مقننة، يحتفظ الطفل (المريض) بسرها". وتقول في موضع آخر "إن العارض يأتي في مكان كلام

(ملغى من الخطاب" وعلى الاختصاصي إذا أن ينصت الى الكلام الكامن في ذلك بالعارض". "فالعارض إذاً يبدو كقناع، دوره أن يخفي النص الأصلي، أو الحادثة التي أحدثت الاضطراب أن يخفي صمتاً إزاء حادث له دلالة صدمية".

ولكن العارض ليس أبداً أمراً فردياً، وما هو ناقص أو مقموع فيه ليس ذاتياً محضاً. العارض يتضمن دائماً كما يبين فرويد الفاعل والآخر. أننا دائماً بصدد وضعية يحاول المريض فيها أن يسمع الغير الحالة التي يتموضع فيها تجاه رغبة الآخر. "ماذا يريد مني، أو يريد لي؟"، ذلك السؤال الذي يطرحه المريض فيما وراء كل معاناة جسدية. "عمل الطبيب هو إثارة التساؤل الذي يعبر عنه العارض كي يطمسه. وحتى يفعل، عليه أن يصغي السمع الى مكان غير الذي تظهر فيه الأزمة (العارض الظاهري) ... واجب الاختصاصي هو أن يجعل المريض يتكلم (طبعاً بشكل مباشر بدل الشكل المداور الذي يتكلم فيه العارض).

بالنسبة للطفل المعني بالموضوع الأهل المباشرون وعلاقاته الهوامية معهم وموقعه في سجل رغباتهم، وماذا يستطيع أن يفعل إزاء هذا الموقع، وما هو موقفه منه. كذلك الأمر بالنسبة للراشد أنه يعبر في مرضه عن مشكلية أو مأزقية الموضعة. ولهذا السبب فإن على الاختصاصي النفساني عندما يكون بصدد اضطراب طفل ما أن يفهم ماذا يعمي هذا الاضطراب بالنسبة للأهل، (للأم والأب خصوصاً). والمقصود بمعنى الاضطراب أن يحاول الاستماع في الواقع الى

اضطراب الأهل الذي يتقنع في مرض الطفل. "عليه إذاً أن يستمع الى الأهل حتى لا يعودوا بحاجة الى الطفل كي يعبروا عن مشكلتهم".

٤- المظهر العام والملبس:

إذا كان المظهر الخارجي خداعاً، كما يقولون، فليس ذلك إلا لمن سلك درب السهولة واكتفى بالانطباع الأول للحكم بشكل قطعي على الآخر. أما من أراد منهم فهم الآخر وسبر غور تجربته الإنسانية وحياته اللاواعية وتجشم من أجل ذلك كل مشقة الفهم وأناة الملاحظة والبحث، وأعطى الآخر الفرصة كي يتمكن من التعبير عن ذاته، ذلك الشخص يستطيع أن يبدأ بتلمس طريقه من خلال قراءة مظهر المفحوص العام وملبسه. فهو بذلك قد يحصل على معطيات قيّمة تأخذ مكانها في عملية الفحص العيادي الكلية. ويمكننا بهذا الصدد أن نهتم بناحيتين أساسيتين كميدانين للملاحظة العيادية: هما المظهر العام والملبس.

١,٤ المظهر العام:

نفسية الإنسان ومعاناته ترتسم بشكل ما على محياه وفي حركات جسده. فما يعجز لسانه عن البوح به تطلعنا عليه تعابيره. ذلك أمر يعرفه الناس عموماً ويستخدمونه كمرشد لهم في عمليات التواصل اليومية. فمشاعر الخوف والغضب

والغيرة والضيق، والألم والمعاناة، والرغبة والفرح والألم كلها ترتسم على محيا الإنسان عادة فيما يمكن أن نسميه لغة تعابير الوجه أو اللغة الفسيولوجية، يتم ذلك من خلال اصفرار الوجه أو احمراره أو تصبب العرق البارد، أو التشنج، أو الانبساط أو الارتجاف. كما يتجلى من خلال حركات اليدين والقدمين، استقرار الجلسة أو ظهور بوادر التململ، الجمود أو التسرع الحركي، كما يمكن أن يظهر في النظرات: النظرة الحية، العيون البراقة، التي تبث الكثير من التعابير أو النظرة الجامدة شبه المتحجرة، النظرة المواربة أو الخجولة، أو المتجنبة، أو الرافضة أو العدائية (تطاير الشرر من عينيه) أو الاتهامية، أو المتحدية، أو الثابتة، النفاذة أو العاجزة، النظرة المتعاطفة، المهادنة، النظرة التي تنادي أو تتوسل، وتلك التي تقيد وتشل وتسيطر.

هناك أيضاً الاتجاه الجسدي العام من انفتاح وتوسع وامتداد وحيوية ونشاط، وقوة ومتانة، وانسجام وتناسق بين مختلف أطراف الجسد وحواسه ومختلف تعابير الوجه، أو انكماش وتقوقع وانحسار وتردد، وعجز وانعدام مبادرة، شعور بالضآلة، تناقض وتعارض بين مختلف التعابير، رضوخ واستسلام أو تحد ومجابهة.

تأتي بالإضافة الى ذلك مظاهر الاهتمام بالجسد والهيئة، من تأنق ونظافة، وترتيب وهندام أو إهمال وتراخ، ولا مبالاة

فكلها تشير الى مدى القيمة التي يعطيها المفحوص لجسده ولمظهره ومدى اهتمامه بحسن الانطباع الذي يود أن يكوّنه الآخرون عنه. ولقد أبدع الشعراء والأدباء في وصف دقائق مظهر الإنسان وما ينبؤنا به من أحوال نفسية، منذ كان أدب وشعر. ويمكننا نحن الاختصاصيين النفسانيين أن نمرّن حسناً العيادي من خلال قراءة ما كتبوه بهذا الصدد لما فيه من دقة وصف وعمق بصيرة ونفاذ نظرة.

كما أن مؤلفات علم النفس العيادي تعطي أهمية من الدرجة الأولى للمظهر العام في الفحص العيادي، فهذا المظهر ينبؤنا عن طبيعة المعاناة العامة للمفحوص، وقد يستطيع بعض من طالت ممارستهم العيادية وترسخت خبرتهم رسم الخطوط الأولى للتشخيص من خلال قراءة تلك اللغة دون اللفظية التي ينقلها إلينا مظهر المفحوص وتعابيره الحركية والجسدية.

هناك مثلاً ارتعاد فرائض الخائف، وتعثر خطواته، وارتباك حركاته، وحيرة نظراته مع ما ترسله من نداء وتوسل، وتلعثم كلماته وتقلصات وجهه، وتغيرات لون سحنته، وتصبب العرق منه.

وهناك التعب والضنى الذي يظهر على قلق لم يعرف إليه النوم سبيلاً، ولم يعرف للراحة طعماً، والذي هدت قواه الصراعات، وقضت على حيويته ونشاطه المآزم، وانحطاط

همته ورزوحه تحت وطأة العجز والمعاناة، أو توتره العام وكثرة حركته، وعدم استقراره وتشنج أطرافه، واضطراب تنفسه.

ويمكننا أن نستعرض لوحات عيادية لمختلف الأمراض العقلية تحتل فيها لغة المظهر والملبس مكانة بارزة في التشخيص. فالسوداوي ذو مظهر مميز جداً: يبقى جالساً بلا حراك، الجسم منثن، الراس منحن، الوجه مصفر يحمل قناعاً من الحزن، التقاطيع متراخية، العينان مفتوحتان باتساع، النظرة ثابتة، الجبهة مقطبة، يبدو المريض مثقلاً بالآلام، لا يتكلم، يئن أو يبكي، يبدو عليه الإهمال (في هندامه ونظافته) فكأن حياته قد فقدت قيمتها، تجتاحه وتبدو عليه مشاعر قوية من الملل والقرف واليأس والندم وإحباط العزيمة.

على العكس منه نجد الاهتياجي المصاب بالمانيا. فهو يظهر الشطط وقلة الحشمة في الملبس، وجهه مليء بالتعابير (فرح أو غضب)، العيون تبرق وترسل نظارات متواطئة. كثير الحركة، لا يستقر على شيء ولا يستمر في أي أمر، يتكلم بدون انقطاع، يهتاج فيغنّي ويصرخ حتى يبح صوته، يبدي امتداداً وتوسعاً على مستوى الجسد والنشاط الحركي، يبدي مشاعر الارتياح والحبور، تبدو الحياة سهلة هينة، والصعاب صغيرة أو منعدمة، يثير الضجة فيما حوله، يفرط في التدخين والشراب.

أما العظامي (جنون الشك والعظمة) فنقرأ مآزمه وديناميات العلائقية على محياه على شكل نظرات ريبة وشك واتجاهات تربص وحالة تعبئة نفسية وجسدية عالية؛ وكأنه مستعد دائماً كي يرد كيداً أو يحبط مؤامرة. اتجاهاته وحركاته تتميز بالتشنج والتصلب اللذين يخفيان شحنة انفعالية عدوانية كبيرة جاهزة للانفجار عند أول فرصة.

ويطالعنا الوسواسي بلوحة أخرى من نظافة مفرطة وترتيب متناه واهتمام بأدق التفصيلات في مظهره وحركته وسلوكه، مع ميل الى التعنت والتشدد مع نفسه ومع الآخرين، يرافق ذلك غياب الحرارة العاطفية على محياه وفي نظراته، وكأنه قد تحول الى آلة ذهنية تعمل بمثابرة وتوتر.

تلك أمثلة سريعة عما يمكن أن تفيدنا به عيادياً لغة المظهر. والواقع أن ملاحظة التعابير وردود الفعل الحركية والفسيولوجية هي التي ترشدنا الى حالات المفحوص النفسية والوجدانية تجاه مختلف الوضعيات والموضوعات. ولذلك لابد للعمل العيادي الجيد من تأويل وفهم نشاط المفحوص وكلامه على ضوء هذه اللغة دون اللفظية.

٢,٤ الملبس:

لابد لنا كي نستكمل الصورة من كلمة سريعة حول الملبس والهندام، فهي بدورها لغة تنقل إلينا الكثير حول مواقف الشخص الحياتية.

ولا نقصد هنا الحديث عن رمزية الملابس التي يستعين بها من يود أن يؤول الحلم أو يفسر الرسومات التي قد يرسمها المفحوص، بل تهدف الى استشفاف أسلوب الحياة من خلال أسلوب الملبس. فدرجة الاهتمام التي تعطي للملابس قد تتناسب عكسياً مع الاهتمام الموجه الى القضايا العامة (لدى المفكرين والمناضلين). الاهتمام موجه الى ما هو نرجسي في الحالة الأولى والى الغيرية في الحالة الثانية. هناك مثلاً المتمرد الذي يتحدى في ملبسه ما هو عرفي وامتثالي، وهناك على العكس منه الإنسان الإمتثالي الذي يتقيد كلياً بالعرف الشائع في وسطه ومستواه الاجتماعي. الأول يعبر عن تحرره بما يختاره من ملابس، والثاني يعبر بمظهره عن رضوخه للقيود الاجتماعية واعتزازه بذلك. وهكذا قد يصل الأمر الى حد الموضة الشائعة في أوساط معينة وجيل معين. ونجد لهذا الأمر نموذجاً واضحاً في حركة الشبيبة الرافضة وطريقة لبسها وتصفيف شعرها، والتي تحولت فيما بعد الى تجارة رائجة استغلها تجار الملابس. فالملبس إذاً هو أسلوب في تقديم ذاتنا للآخرين وفي موقفنا من العرف الاجتماعي. ولذلك فهناك عبيد الأزياء والموضة، يشكلون زبائن الاستهلاك لكل ما هو مستحدث في الزي والملبس. ويغلب أن يخفى هؤلاء بتمسكهم المفرط بهذه الأمور، بالاهتمام الزائد الذي يولونه لمظهرهم فراغاً داخلياً، حيث تحل قيمة المظهر محل قيمة الحياة الحميمة والاهتمام بإثرائها. وقد يتحول هذا الأمر الى أسلوب في الحياة فنجد أن هم الواحد منهم وموضع اعتزازه هو في أن يظهر بمظهر السبّاق الى استهلاك كل ما هو

مستجد، على حساب القيم الحياتية الحقيقية (قيم النمو والإبداع، والغيرية والالتزام الاجتماعي).

إذاً كان لكل حالة لبوسها (كما يقول المثل) فإننا نستطيع من خلال الملبس أن نستشف الحالة الذاتية والوجودية للآخر. عندما نفرح أو نشعر بسعادة أو حسن طالع فإننا قد نعبر عن ذلك بالاحتفال وبالملبس. وقد نرضى عن أنفسنا ونود مكافأتها فيتخذ الأمر من جملة ما يتخذ ابتياع أثواب أو ملابس تكرس حالة الرضى التي نعيشها. وقد نود أن نغير مصيرنا من خلال تغيير ملابسنا بإدخال تجديدات عليها وعلى مظهرنا. وعلى العكس من ذلك فإننا نهمل مظهرنا وملبسنا (قد نعاقب أنفسنا من خلال هذا الاهمال) في حالة الفشل أو الحزن على خسارة أو فقدان عزيز. وقد نعبر بهذا الإهمال عن فك الالتزام بالحياة وفقدان الحماس لها. ذلك أمر شائع لدرجة أننا نستطيع فعلاً أن نستشف حالة الشعور باليأس أو الذنب أو الرضوخ أمام مصائب الدهر من خلال ما يبدو على مظهرنا وملبسنا من إهمال وتراخ، من قلة عناية ونظافة.

نستطيع أن نحدد نوع تدامج الإنسان الاجتماعي إذاً من خلال ملبسه. فالملابس من هذه الناحية ليست لها فقط وظيفة حماية الجسد من الحر أو البرد، بل هي في المقام الأول أمر حضاري، ثقافي. ليس هناك إنسان عار، الجسد يدامج ثقافياً من خلال زي وملبس يعطيانه طابعاً معيناً. الملابس تحدد

الانتماء الاجتماعي الى فئة ما اقتصادياً وثقافياً وطبقياً، من خلال الزي الذي تتخذه: الزي المهني، الزي الديني، الزي الجنسي، (ذكورة أنوثة)، الزي المدرسي....الخ. وإذا كان صحيحاً أن الثوب لا يصنع الراهب كما يقول المثل الفرنسي، فإنه صحيح كذلك أن الراهب يدلل على انتمائه من خلال زيه. فالعلاقة جدلية بين الحالة الذاتية والموقف الوجودي والملبس. أنهما يحددان مظهر الإنسان ولكن مظهره يرسم له من الناحية الأخرى أسلوباً في التصرف يعبر عن تجربته الذاتية. الموقع الاجتماعي والتجربة الذاتية يحددان الملبس ويتحددان به.

كما أن على الاختصاصي أن يتعرف الى مختلف أشكال الابتعاد عن الشائع المألوف والعادي في مختلف حالات الاضطراب، كغرابة الملبس لدرجة تثير الدهشة والضحك أو الفضيحة في حالة الاهتياج، والإهمال المفرط في حالات السوداوية والشعور الشديد بالذنب، أو فقدان الالتزام تجاه الذات والحياة (التشرد الطفيلي، وحالات التكلف، أو السهر المفرط على الهندام والمظهر والنظافة والترتيب عند الهجاسيين).

المظهر العام والملبس أول ما يطالعنا في عملنا العيادي. ويمكننا كما رأينا أن نتخذ منهما نقاط انطلاق في تلمس طريقنا لمعرفة الآخر، أو أن نتخذ منهما مرشداً يعطي دلالة

لمختلف أشكال التعبير الأخرى. ولذلك فإن لهما مكانتهما في سجل اللغات التي يعبر بها المفحوص عن ذاته ويحاول أن يتموضح من خلالها.

تلك نماذج سريعة عن بعض الأشكال التي يتوسلها الإنسان عامة للتعبير عن ذاته والتي يتوجب على الاختصاصي أن يمرن نفسه على قراءتها هي وغيرها كثيرة. فالإنسان كما قلنا يعبر عن ذاته في كل ما يمكن أن يصدر عنه. إلا أن كل لغة (لفظية أو غير لفظية) تظل محدودة في قدرتها التعبيرية، مهما بلغت فصاحتها. ولذلك فلا بد من التمسك دائماً بالتفاعل بين مختلف اللغات، فهو الذي يعطينا مفتاح فهم ما تنقله وما تقنعه كل منها.

ثالثاً: التجربة المعاشة للمفحوص:

ذكرنا أن الالتماس العيادي يجب أن يسير في خطين متوازيين ومتكاملين في نفس الوقت: المعرفة والفهم؛ معرفة الديناميات اللاواعية، وفهم التجربة المعاشة للمفحوص. فسلوك الإنسان تحكمه قوانين اجتماعية وأخرى نفسية لاواعية، ولكنه ليس مجرد آلة عمياء. إن الإنسان يعيش وضعه بما فيه من حتميات كمعاناة وجودية تتسم بطابع ما وتعطي لكيانه دلالة محددة سالبة أو موجبة. إذاً هناك بالإضافة الى الديناميات التي تفعل فعلها في السلوك بصمت، المستوى الواعي من الوجود، الوعي بحياتنا وظروفنا وهو وعي ليس مجرداً أو عقلانياً. إنه وعي قاصد،

بمعنى أننا لا نعي أوضاعنا بما هي، أو كما هي عليه، بل نعيها كدلالة تحدد لنا قيمتنا، من خلال المعنى الذي نريد أن نعطيه لوجودنا. والإنسان من هذه الناحية، في حالة بحث دائب عن المعنى، لأنه بحاجة مستمرة الى قيمة ذاتية والى موضعة ذاتية في نظره وفي نظر الآخرين: من أنا، وما هي قيمتي، وما هي أهميتي، ماذا أود أن أكون وكيف أريد أن أظهر. ليس هناك إذاً مدركات لظواهر موضوعية خارجية أو داخلية. كل ظاهرة لابد أن تدرك من خلال المعنى الذي نسبغه عليها ومن خلال قيمتنا التي تتحدد انطلاقاً منها. صحيح أن هناك تأثراً بالحتمية النفسية والاجتماعية، ولكن حتى هذه الحتمية وما ينتج عنها تعاش كتجربة، كمعاناة تلوّن وجودنا. ونحن نقف منها موقف رفض، أو قبول أو استحسان، أو رغبة انطلاقاً من الدلالة التي تأخذها في وعينا القاصد، انطلاقاً من نوع اسهامها في بحثنا الدائب للحصول على اعتراف بوجودنا وبقيمة هذا الوجود في نظرنا ونظر الآخرين.

ذلك هو الموجه لمشروعنا الوجودي: بناء قيمة ذاتية، احتلال مكانة فيها اعتراف بنا من قبل الآخرين. كل الظواهر التي تمر بنا أو تؤثر علينا لابد أن تأخذ قيمتها ويتحدد تأثيرها بشكل ما من خلال هذا المشروع الوجودي. نحن نعيش جسدنا الموضوعي ليس كواقع مادي، بل كتجربة ذاتية تتحدد دلالتها وأهميتها من خلال هذا المشروع الوجودي (مشروع البحث عن القيمة والارتقاء بها واعتراف متصاعد بمكانتها). وقد تتقارب الصورة الذاتية من الواقع الموضوعي بدرجات متفاوتة أو تتباعد عنه؛ مما يخلق نوعاً من الانسجام في الحالة الأولى، أو من الصراع والتناقض في الحالة الثانية. كذلك الأمر بالنسبة لشرطنا الاجتماعي والاقتصادي والمهني والأسري والعلائقي عموماً. حتى الاضطراب النفسي بما تحكمه من قوانين لاواعية، لا يعاش كما هو

موضوعياً، أنه يعاش كتجربة ذاتية، تسبغ عليه دلالات وجودية من خلال المعنى والقيمة اللذين يحددهما لنا في نظر الآخرين ونظر أنفسنا. قد يعاش تحت شعار الخجل كعيب أ, عار يجب أن يخفى. كما قد يعاش كقدر مكتوب لا مفر منه ولا مناص من الاستسلام له. وقد يعاش كجزء غريب من وجودنا نتنكر له أو نقابله بالتجاهل. ولا شك أن دلالة الاضطراب والمكانة التي يحتلها في وجودنا، في وعينا تؤثر الى حد بعيد على الرغبة في الشفاء أو تسد الطريق كلياً أمام أي إمكانية للعلاج. إن دلالة الاضطراب في وعينا القاصد هي التي تصبغ بطابعها الدافع للشفاء وتحدد قوته.

الواقع أن الوعي القاصد أو مشروع الوجود؛ بما يسبغه على الظواهر من دلالات وما يعطيها من أهمية يتلاقى مع الدينامية اللاواعية، مع سجل الرغبات اللاواعي ومشكلة موضعتنا في رغبة الآخر، وهي المشكلية اللاواعية الأساسية في نظر لاكان وأتباعه. كلاهما وجهان لنفس العملة، لوجودنا. ولا يكفي أن نتنبه في الالتماس العيادي لأحدهما ونهمل الآخر فإن معرفتنا ستكون لا محالة ناقصة في تلك الحالة.

وإذا كانت مهمة الاختصاصي النفساني على المستوى اللاواعي تأخذ شكل المعرفة، فإنها على مستوى التجربة المعاشة لابد أن تأخذ شكل الفهم، شكل التعاطف والنفاذ الى عالم الآخر الإحساس بمعاناته، بنظرته الى الوجود، والى ذاته. لابد للممارسة العيادية على هذا المستوى أن تأخذ شكل المشاركة الوجدانية الكفيلة وحدها فقط دون كل أشكال المعرفة الموضوعية المحايدة، أن تجعلنا نفهم ونستوعب المشروع الوجودي للمفحوص، وأن نجعل ممارستنا (حتى تلك المحدودة زمنياً في

وقت الفحص) ذات طابع علاجي يساعده على تحمل معاناته ومجابهة مآزمه. بذلك نكون قد سرنا على درب الالتزام بواجباتنا العيادية.

هذه جولة سريعة في مداخل الدراسة العيادية للمفحوص سواء كان حدثاً جانحاً أم كان يعاني من مختلف المشكلات السلوكية والانفعالية. تزودنا هذه المداخل بحصيلة غنية من المعطيات ذات الدلالة تلقي أضواء كاشفة على ديناميات شخصية الحدث الجانح وسلوكاته ودلالاتها. ولابد من القول هنا أن السلوك الجانح ذاته هو لغة، هو نوع من الحوار بين الحدث والأشخاص المرجعيين في عالمه. إنه يتواصل معهم بواسطة جنوحه ويعبر عن رغباته وحاجاته التي لم يجد لها قبولاً منهم.

قد يكون السلوك الجانح صرخة نداء؛ وكأن لسان حال الحدث يقول: "إذا لم تحبوني انشغلوا بي" محتجاً بذلك على ما لاقاه من احباطات وحرمانات وعدم اعتراف، كما قد يكون صرخة انتقام واسترداد حق لم يحصل عليه (كما هو الحال في بعض أنواع السرقة المرضية)، أو عملية توكيد للذات من خلال التحدي.

فهم الحدث الجانح يغتنى خلال الفحص النفساني بمقدار ما يتقن الاختصاصي النفساني قراءة لغات التعبير المختلفة التي عرضنا.

***

الفصل التاسع

القياس والاختبارات في الفحص النفساني

الفصل التاسع
القياس والاختبارات في الفحص النفساني

تمهيد:

للاختبارات مكانتها في الفحص النفساني، وهي في معظم الأحيان تشكل مرحلة أساسية من مراحله. ويتفاوت الاختصاصيون النفسانيون في موقفهم منها وفي الأهمية التي يعطونها لها في ممارسته. هناك من يوحدون بين الفحص وبين تطبيق الاختبارات، وعلى العكس من ذلك نرى العياديين لا يعطونها سوى مكانة ثانوية، وبين هذين الطرفين نجد مواقف متفاوتة تبعاً لوجهة نظر كل اختصاصي.

وقد تستخدم الاختبارات بشكل مقنن أو حر أثناء الفحص. في الحالة الثانية يلجأ الاختصاصي الى بعضها ليس كأداة معرفة موضوعية لها شروطها بل كوسيلة لتسهيل التعبير: كأداة تخلق شيئاً من الارتياح في وضعية الفحص خصوصاً عند الأطفال والمراهقين الذين تكثر بينهم ظواهر قصور التعبير اللفظي المباشر؛ أما نتيجة لصدود نفسية نابعة من الشك وانعدام الثقة بالذات، أو الميل الى الحذر. يتم الفحص العيادي في هذه الحالة إذا بالأسلوب غير المباشر من خلال الاستعانة ببعض الاختبارات. تبقى الاجابات التي يحصل عليها الاختصاصي في هذه الحالة ذات قيمة كيفية عيادية في المقام الأول، ولا يجوز تكميمها كما هو الحال حين يطبق الاختبار بالأسلوب المقنن.

أما في حالة الاستخدام المقنن فإن الفاحص يتبع بالضرورة الشروط الموضوعة لتطبيق الاختبار، وشروط القياس عموماً. ويهدف استخدام

الاختبارات هنا الى الحصول على معلومات هامة عن شخصية المفحوص، إمكانياتها وديناميياتها. وقد تعتبر هذه المعلومات المعطيات الأساسية في عمله يبني على أساسها استنتاجاته، مما يجعل تطبيق الاختبارات يحتل المكانة الأساسية في الفحص. أو نرى عند آخرين لجوء الى القياس كوسيلة مساعدة للالتماس العيادي تجلي نقاط الغموض في شخصية المفحوص، أو تساعد الاختصاصي على تدعيم انطباعاته والتأكد منها بوسيلة موضوعية. وبينما يتحمس أنصار الاختبارات لها باعتبارها أداة موضوعية تشكل اقتصاداً فعلياً في الوقت والجهد، وتعطي نتائج على مستوى أكبر من الدقة، نرى العياديين من أنصار منطلق المعرفة من خلال التفاعل الإنساني يتحفظون بهذا الصدد، قائلين إنه في الميدان الإنساني لا يجوز أن نترك الأداة تقوم بالعمل نيابة عنا.

على كل حال الاختبارات أدوات أساسية في ممارسة الاختصاصي النفساني، ولا يجوز أن نلغي دورها بسهولة. إلا أنها ككل أداة لها دلالات نفسية واجتماعية بالنسبة لمن يستخدمها ولمن تطبق عليهم (دلالات واعية وأخرى لا واعية)؛ يجب أن يكون الاختصاصي على بينة منها. كما أن لها شروطاً وقواعد يجب التمسك بها أثناء التطبيق بغية الحفاظ على سلامة الممارسة. وسنقتصر في هذا الصدد على تبيان بعض هذه الدلالات ثم نأتي الى شروط القياس أثناء الفحص النفساني فنعرضها بشيء من التفصيل.

ونكتفي هنا بالقول إن أكثر أنواع الاختبارات أثناء الفحص النفساني، هي اختبارات الذكاء العام على اختلاف أنواعها، اختبارات القدرات، اختبارات الشخصية (الإسقاطية وغير الاسقاطية) والاختبارات

العقلية العيادية (أي تلك التي تقدر الإمكانات العقلية على ضوء تأثرها بالإصابات أو العوامل النفسية)، ويضاف إليها اختبارات الذكاء العاطفي والذكاءات المتعددة، واختبارات الصحة النفسية.

أولاً: الدلالات النفسية:

رغم أنها من حيث المبدأ أداة معرفية موضوعية، إلا أن الاختبارات لا تعاش كذلك معظم الأحيان، حيث يعاد تفسيرها على المستوى الاجتماعي انطلاقاً من المستوى التقني الذي وصل إليه تطور المجتمع. فاذا اعتبرت بشكل عقلاني في المجتمعات التي وصلت مرحلة متقدمة من التقنية، فإنها لا زالت تحاط بدلالات غير علمية في المجتمعات التي لم تألف بعد هذا النوع من الممارسة، وهي لذلك قد تثير الخشية والحذر وتحرك آليات دفاعية متنوعة عند الأحداث الجانحين، أو هي على الأقل تخضع لإعادة التفسير من خلال إدماجها بالوضعية المدرسية أو وضعية السلطة، وما تحركه عادة من اتجاهات ودفاعات في السلب والإيجاب.

إلا أن ما نود الحديث عنه هنا ينصب خصوصاً حول دلالاتها النفسية. الاختبارات هي أداة الاختصاصي النفساني، وهي لابد أن تعاش وتفسر من قبل المفحوص من خلال علاقته بالفاحص ما تثيره من دلالات سالبة أو موجبة، وما تثيره من مآزم وقلق على المستويين الواعي واللاواعي. وهي قد تسهل أو تعيق عملية التفاعل تبعاً للدلالة التي أعطيت لها.

وهكذا قد تلعب الاختبارات دور محطة الارتياح والتخفف من قلق المقابلة، وتدخل الطمأنينة في نفس كل من الفاحص والمفحوص، من خلال إعطاء كل منهما المجال لتنظيم دفاعاته ومواجهة وضعية الفحص بشكل أقل تأزماً. فقد يلعب الاختبار دور الستارة التي تضبط طغيان الانفعالات المتبادلة في المقابلة وجهاً لوجه فيخفف القلق الذي يشعر به المفحوص نتيجة لوجوده في وضعية لا يسيطر عليها.

في هذه الحالة يصبح الاختبار وسيلة لإطلاق عملية التفاعل والحوار بعد مرحلة الاتصال الأولى بين الفاحص والمفحوص. إنه يأتي كي يجنب شعور المفحوص بالحرج تجاه الفاحص ما، كما يحدث بكثرة عند المفحوصين المراهقين الذين يعانون من صعوبة الاتصال المباشر، نظراً لشدة انفعالاتهم وسرعة تفجر مآزمهم النفسية.

ثم إن المفحوص قد يمارس قوته وسيطرته على الوضعية، من خلال موقف العدوان السادي على الفاحص، حين يبخس مواد الاختبار أو يستخف بها أو يسخر من هكذا ممارسة تخلو من الجدية وتقترب من العبث، وهو يرفض الاجابة على أسئلتها خصوصاً في تلك الحالات التي يقلب فيها مواد الاختبار باستهجان أو يميل الى إتلافها. القوة التي يحس بها المفحوص، تخلق إذا نوعاً من التكافؤ وتخفف القلق لديه، مما يفسح المجال أمام عملية التفاعل كي تنطلق من جديد.

إلا أن الأمر لا يكون دائماً لصالح المفحوص. فمواد الاختبار هي سلاح الفاحص وقد تحمل طابعاً مهدداً للمفحوص إذا فشل فيها، عندها قد

يعيشها من خلال هوام الوقوع ضحية اعتداء عليه من قبل فاحص لا يتمتع بالتعاطف والترحيب الكافيين، كما هو شأن أولئك النفسانيين الذين يكادون لا يخفون ساديتهم في تعاملهم مع بعض فئات المفحوصين (كالجانحين مثلاً) الذين يثيرون في لاوعي الفاحص تحدياً لقوته (من ينتصر على من، من يسيطر على من؟). قد يكون في ذلك تفسير لرفض الاختبارات من قبل المفحوصين.

كما أن الاختبارات تساعد الفاحص على تجنب قلق العجز المعرفي لأنها تعفيه من مسؤولية اختيار نظرية توجه بحثه من ناحية، وتعفيه الى حد ما من مسؤولية استنتاجاته والشك في صحتها من ناحية ثانية؛ حين يركن الى نتيجة الاختبار.

نرى من ذلك كله أن الاختبارات ليست مجرد أدوات تقنية يمكن اللجوء إليها بشكل مجرد ومحايد أثناء الفحص. لابد للاختصاصي النفساني من التنبه الى دلالاتها اللاواعية عنده وعند المفحوص، من خلال نوع عملية التفاعل بينهما. وأن يأخذ هذه الدلالات بعين الاعتبار حين تقدير إسهامها ووزنه خلال الفحص النفساني وأثناء حساب النتائج.

ثانياً: شروط القياس:

تتلخص شروط القياس ببعض الاعتبارات التي يراعيها الفاحص على مستويات عدة: اختيار الاختبار، التطبيق، التصحيح وتفسير النتائج. وتختلف هذه الاعتبارات من فاحص الى آخر تبعاً لمنطلقه الخاص

والهدف الذي يضعه للفحص. فإذا انطلقنا من المنظور العلاجي الذي نتبناه في الممارسة النفسانية، المنطلق الذي يعطي الأهمية الأولى لتوازن المفحوص والحفاظ على إنسانيته، نستطيع أن نركز على عدد من النقاط الهامة على كل من تلك المستويات.

تستخدم الاختبارات لقياس العديد من جوانب وجود المفحوص: إمكانيات عقلية، قدرات، ميول، دينامية الشخصية. وهناك العديد من الاختبارات لقياس كل من هذه الجوانب، تتفاوت في مستواها وقيمتها من الناحية التقنية، ومن ناحية النظرية التي تستند إليها. ولذلك تطرح على الفاحص مسؤولية اختيار الملائم منها تبعاً لأوضاع المفحوص وأهداف الفحص. وفي تقديرنا أن عليه أن يراعي الاعتبارات التالية في هذا الصدد:

١- المعرفة الدقيقة بطبيعة كل اختبار والإمكانات التي يتيحها لنا، ومعرفة أوجه الفعالية والنقص فيه، ومعرفة النظرية التي يقوم عليها ومدى ملاءمتها لقياس الوظيفة التي نريد قياسها، واختيار الأنسب بينها لأوضاع المفحوص.

هناك مثلاً العديد من الاختبارات التي تقيس الذكاء العام، بعضها فردي والآخر جمعي، بعضها لفظي والآخر عملي، وغيرها مزيج من هذا أو ذاك. وتتفاوت هذه الاختبارات في قيمتها. ولكن حتى ذات الشهرة بينها، تلك التي أثبتت الممارسة جودتها، لا تتساوى من حيث الأساس النظري الذي تقوم عليه.

فمنها ما يقيس الذكاء المجرد، ومنها ما يقيس الذكاء اللفظي ذا الطابع المدرسي، ومنها ما يقيس القدرة على الضبط والتخطيط.. الخ. كما أن كل منها يفضل أسلوباً في العمل يختلف عن الآخر، وبالتالي يعطي امتيازاً لفئة من المفحوصين ويغبن أخرى تختلف عنها في الأسلوب، ولو تساوت في المستوى. وعلى الفاحص أن يقدر كل هذه الأمور حين اختياره لإحداها انطلاقاً من وضعية المفحوص وخصائصه. فإذا كان اختبار ترمان مثلاً ينصف الأطفال الأذكياء، ووكسلر ينصف المتخلفين والأكبر سناً، لا يجوز استخدام الأول منهما لقياس ذكاء الأطفال المتخلفين من بيئات شعبية أمية تعاني من الفقر اللغوي، لأن هذا الاختبار مشبّع بالناحية اللفظية المدرسية في الأساس. القاعدة العامة في رأينا هي في اختيار أفضلها التي تعطي أفضل الفرص للمفحوص انطلاقاً من ظروفه العامة ومن الإمكانيات التي يسمح بها الفحص.

٢- حيث ان استجابة المفحوص غير ثابتة تجاه مختلف المهمات وفي مختلف الوضعيات، بل تتذبذب تبعاً لدرجة الاهتمام ومستوى الدافع ومدى الشعور بالارتياح، لابد من اختيار الاختبارات التي تؤمن أفضل الظروف من هذه النواحي. ومنها على سبيل المثال مدى الاهتمام الذي يثيره عند المفحوص ويشجعه بالتالي على الاندماج في الأداء. كذلك الاختبارات التي تخلق تحدياً للمفحوص يتناسب مع إمكانياته، فلا هي سهلة تشعره بالعبث ولا هي رتيبة تشعره بالملل، ولا هي صعبة

تشعره بالعجز وتفقده الثقة بنفسه. وكسلر مثلاً أكثر ملاءمة للكبار لأنه على درجة كافية من التنوع ويقترب في محتوياته من اهتماماتهم، على عكس ترمان الذي قد يشعر المفحوص الراشد أننا لا نحترمه، نظراً لمحتواه المخصص أصلاً للأطفال. هناك مفحوصون يفضلون العمل بمفردهم بعيداً عن الفاحص والتفاعل معه، الذي قد يولد انفعالات صادة عندهم. وآخرون ينفرون من العزلة التي تتخذ معنى الهجر أو التجاهل، ولذلك فهم يحبون أن يعملوا من خلال التفاعل مع الفاحص. في الحالة الأولى يستحسن أن يعطي المفحوص اختبارات من النوع الذي يطبق ذاتياً أما في الحالة الثانية فمن الأفضل تطبيق اختبارات تتطلب مشاركة الفاحص بشكل مستمر، إلا إذا كان هذا الأخير يهدف الى قياس ردود فعل المفحوص في وضعية العزلة ووضعية التفاعل.

٣- تختلف الاختبارات فيما بينها من حيث الحدود التي تفرضها على استجابات المفحوص. فهناك اختبارات لا تسمح إلا بإجابات من نوع محدد وضمن حيز ضيق، وأخرى تفسح المجال للمفحوص كي يظهر الكثير من الأصالة في إجاباته. الأولى ذات طبيعة امتثالية تنصف الأشخاص التقليديين أو الذين يظهرون فعالية في الوضعيات التقليدية، أما الثانية فهي تفضل الابتكار وتنصف أولئك الذين يميلون الى التجديد ويأنفون الامتثال والروتين. ومن المستحسن في نظرنا أن يعطى المفحوص فرصة لإظهار أفضل ما عنده، ولذلك على الفاحص

أن يختار الاختبارات التي تحقق هذا الغرض. مثلاً يفضل تطبيق رورشاخ على تطبيق اختبارات من نوع الاستبيان (التي لا تسمح إلا بإجابات من نوع نعم، لا، لا أدري). اختبار رورشاخ يترك المجال فسيحاً للمفحوص كي يظهر مبادرة وأصالة وابتكاراً بالقدر الذي يستطيع. كذلك تفضل اختبارات القوة على اختبارات السرعة لنفس السبب. فالأولى تعطي للمفحوص متسعاً من الوقت للوصول الى أقصى أداء يستطيعه، أما الثانية فتركز غالباً على النجاح في الأعمال التي تتطلب السرعة شبه الآلية أو الروتينية، مما يظلم الكثير من المفحوصين الذين يميلون الى شيء من البطء، كما هو حال العديد من الجانحين.

٤- تختلف الاختبارات في المدى الذي يمكن أن تغطيه من إمكانات المفحوص وشخصيته؛ وتطرح هذه القضية خصوصاً في قياس الشخصية. تقيس بعضها جانباً محدداً من الشخصية وبشكل يتسم بدرجات متفاوتة من الجمود والعزل، وأخرى تعكس الشخصية بدينامياتها وتفاعل قوى العافية والمرض فيها. ولا شك أنه يجب اختيار اختبارات من الفئة الثانية إذا أردنا إنصاف المفحوص. وهنا تفضل الاختبارات الإسقاطية على الاستبيانات التي تقيس سمات الطبع أو الفئات المرضية. ومن الاختبارات الاسقاطية تفضل تلك التي تعكس جوانب الصحة والاضطراب على تلك التي تبرز العوامل المرضية بشكل حاد، مثلاً يفضل اختبار رورشاخ أو T.A.T على اختبار مثل

زوندي المشبع بالعوامل المرضية بشكل قد يعطيها وزناً مضخماً، بينما أن الاختبارين الأولين يبرزان نقاط القوة والفعالية وإمكانات التكيف جنباً الى جنب مع نقاط الاضطراب والقصور.

نرى من النقاط السابقة مدى مسؤولية الفاحص في اختيار الاختبار، ومدى التأني والعناية اللذين يجب أن يبذلهما لمراعاة مصالح المفحوص، أن عليه أن يحذر أيما حذر الممارسات المتسرعة خصوصاً أنها لا تكلف كبير عناء. إن عليه أن يتذكر دائماً أن أفضل الاختبارات تتطلب عموماً الكثير من الوقت والجهد من قبله، مما يجب ألا يضن به، إذا أراد احترام مهنته واحترام المفحوص. ولذلك لا يجوز الافراط في استخدام الاستبيانات.

ثالثاً: تطبيق الاختبارات:

أثناء التطبيق، على الفاحص أن يراعي عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

١- التقيد بالتعليمات وشروط الإجراء الموضوعة لكل اختبار. فهذه ليست موضوعة اعتباطاً إنما هي خضعت لمراحل عديدة من التجريب قبل الاستقرار على صيغتها الواردة في كتيب التعليمات. والهدف من التقيد بها هو توحيد ظروف الإجراء

وإعطاء نفس الفرصة لجميع المفحوصين. ولقد ثبت من الأبحاث المختلفة أن أي تحريف ولو طفيف في إعطاء التعليمات (في السرعة، أو النبرة الصوتية أو التوكيد على بعض الكلمات أكثر من غيرها) يؤدي الى اختلاف في النتائج، يعطي المفحوص فرصة أكبر مما يجب أو يحرمه معلومات من الضروري الحصول عليها لحل الأسئلة. ونفس الأمر يقال بصدد كمية الشروحات التي يمكن إعطاؤها للمفحوص، فهنا أيضاً يجب التقيد بالحدود التي نصت عليها التعليمات، إذ أن الأسئلة موضوعة أصلاً كي تحل انطلاقاً من حد معين من الشروحات موضوع على أساس تجريبي، وأي زيادة أو نقصان تقود الى كشف طريقة الحل التي تفترض بالمفحوص اكتشافها، أو تسد أمامه السبيل لذلك. ضمن هذه الحدود يستطيع الفاحص أم يكيف أسلوب إعطاء التعليمات لحاجات المفحوص. فالمهم كما يقول ما يلي ليس توحيد الظروف المادية المحضة، بل توحيد الفهم عند جميع المفحوصين.

٢- البدء بالاختبارات التي تخلق أكثر الحالات ألفة للمفحوص كي لا تثار انفعالاته بشكل حاد. وتترك تلك التي يمكن أن تحرك المآزم الأساسية الى النهاية، لتجنب تدخل العوامل الانفعالية في الأداء العقلي، مما قد يؤدي الى صدها أو اضطرابها. يمكن أن يبدأ مثلاً بالاختبارات القريبة من الوضعيات المدرسية أو المهنية (اختبار القدرات والذكاء) وينتهي بالاختبارات الاسقاطية، التي تحرك صراعاته ودفاعاته.

٣- التفرغ التام للمفحوص أثناء التطبيق. وهو أمر حتمي في الاختبارات الفردية ولكن هناك اختبارات كالاستبيانات أو القدرات من نوع الورقة والقلم، يترك المفحوص يعمل وحيداً. في هذه الحالة على الفاحص أن يظل تحت تصرف المفحوص يتركه يعمل في الوضعية التي تريحه. ولكن ينتهز هذه الفرصة كي يلاحظ أسلوبه في العمل. إن ملاحظة أسلوب المفحوص، ردود فعله من حماس أو يأس، أو ضيق، أو تردد، أو انفعال، أو ارتياح، انفعالاته المختلفة، إرجاعه الحركية، تعطي جميعاً معلومات عيادية قيمة جداً. إنها لا تقل أهمية عن المعطيات الموضوعية التي نحصل عليها من الاختبار. وهي فوق ذلك تشكل مفتاح تأويل نتيجة المفحوص على الاختبار التي لا يجوز أن تؤول بشكل أعمى. بهذا الصدد يقول مايلي بأنه "يجب تدوين الموقف العام للمفحوص بعناية خلال الفحص، وكذلك خصائص سلوكه في مختلف المهام. من الصعب معظم الأحيان تأويل النتائج بدون مشاهدة المفحوص أثناء العمل، ولو لبعض الوقت على الأقل".

٤- الانتباه الى تأثير عملية التفاعل بين الفاحص والمفحوص على تطبيق الاختبار، وعلى استجابات هذا الأخير، فيوجه اهتمامه الى الإجابات على المواد والاستجابة للفاحص في آن معاً (تعاون، شك، مقاومة، تحدي، استرضاء، رضوخ)، فذلك يؤثر كثيراً على النتائج التي يجب أن تؤول من خلال هذه المعطيات. ولقد ثبت من الأبحاث أن سن الفاحص، وجنسه

ومظهره تؤثر على نوع استجابات المفحوص ونوع العلاقة مع الفاحص، كما أن الفاحص يتأثر بهذه العوامل عند المفحوص أيضاً وبدرجات متفاوتة. هذا التأثر قد ينعكس على سلوك الفاحص على شكل تحيز سالب أو موجب (نفور، ضيق، تململ، أو استحسان، استلطاف، تعاطف). في الحالة الأولى قد لا ينصفه بما فيه الكفاية، حيث يتشدد معه أولا يعطيه كل الفرص التي يستحقها. أما في الحالة الثانية فقد يتساهل معه، أو يشجعه أكثر مما يجب، أو يميل الى إعطاء إجاباته وزناً أكثر مما تستحق.

رابعاً: تصحيح الاختبار وحساب النتائج:

هناك اعتبارات هامة على الفاحص مراعاتها أثناء التصحيح وحساب النتائج من أهمها ما يلي:

١- التنبه للتحيزات الواعية واللاواعية والتوقعات المسبقة. فإذا تحيز بالسلب مال الى إعطاء وزن أقل لإجابات المفحوص. والعكس صحيح حيث قد يعطي بعض إجاباته وزناً أكبر مما تستحقه في حالة التحيز الإيجابي. وكذلك هو حال التوقع المسبق إذ غالباً ما يؤدي الى رفع الدرجات أو انخفاضها انطلاقاً من الحكم الذي كونه مسبقاً عن المفحوص (أنه ذكي أو متخلف). نفس الأمر قد يحدث بتكرار أكبر على الاختبارات الاسقاطية حيث يمكن أن يتعرض الفاحص للتقليل من أهمية

بعض المؤشرات، أو زيادة وزنها، ما قد يؤثر على الصورة العامة التي يكوّها عن المفحوص وعلى التشخيص النهائي.
بالإضافة الى أخطاء التحيّز هناك أخطاء التعب أو التسرع في حساب الدرجات، ولذلك يستحسن أن يدقق الفاحص حساباته أكثر من مرة.

٢- ضرورة تأويل النتيجة وعدم أخذها كأمر مسلم به واضح في دلالته. معظم الاختصاصيين متفقون حالياً على أن قيمة هذه النتيجة ليست أمراً مسلماً به، "**فالاختبارات ليست في الواقع أدوات قياس، إنها في المقام الأول وسيلة لتجميع معلومات عن الشخص، وتتوقف قيمتها قبل كل شيء على تأويلها الصحيح**" فمجمل نتائج اختبارات الأداء لا تشكل في البداية إلا إطاراً فارغاً يتطلب التأويل. ويعبر زازو عن فكرة مشابهة حين يقول **إن الاختبار هو أداة تحقق من واقع يحتاج الى تأويل**. والخطر كل الخطر هو في اعتبار هذا الوصف والتحقق من الواقع كتفسير له.

ويمكن القيام بهذا التأويل من خلال عدة زوايا:

١,٢ استجابات المفحوص لوضعية الفحص عموماً والقياس خصوصاً، وهذا هو المقصود بتجنب التفسير الأعمى. فالنتيجة ليست قاطعة ولا هي ثابتة. إذ يكفي كما يقول أندريه راي أن نغير قليلاً في بعض معطيات وضعية

الفحص حتى نحصل على نتائج جد متباينة. على الفاحص هنا أن يؤول النتيجة من خلال الحالة الجسدية والنفسية والمزاجية للمفحوص كما اتضحت خلال الفحص.

٢,٢ الإطار العام المؤسسي أو الاجتماعي الثقافي الذي تم فيه الفحص، نظراً لما له من انعكاسات على موقف المفحوص. فإذا كان موقفه من المؤسسة التي طلبت الفحص سلبياً أو حذراً أو عدائياً فسيتحفظ كثيراً أثناء تطبيق الاختبار مما يؤدي الى نتيجة لا تعكس مستواه الحقيقي.

٣,٢ معرفة حدود كل اختبار وخصائصه والنظرية التي يقوم عليها وملاءمته لفئة من المفحوصين دون أخرى، وتفسير النتيجة انطلاقاً من تلك المعرفة. وهذا ما يجعل النتائج التي يحصل عليها الفاحصون المتمرنون عرضة لعدم الدقة نتيجة لقلة درايتهم بحدود الاختبار، وتسرعهم أو رغبتهم بالحصول على نتائج ملموسة، وإعطائها أهمية أكيدة. وهو ما يعبر عنه زازو بوضوح حين يقول **بضرورة معرفة الحدود المضبوطة لطريقة القياس وميادين تطبيقها**، من خلال إعداد اختصاصيين يتمتعون بالحس الإنساني والضبط التجريبي، اختصاصيين لا يكونون عبيداً لتقنياتهم بل سادة لها. "فكل اختصاصي

يجب أن يعد على طريقة وتطبيق الاختبارات كي يعرف جيداً أخطارها وإمكاناتها".

٤,٣ "لكل طريقة أو أداة إسهامها وعيوبها. ومن القواعد الأساسية للممارسة النفسانية تنويع مصادر المعلومات من خلال تعدد المواد بغية توزيع مصادر الخطأ والإقلال من خطرها" وهكذا **لا يجوز الاستناد الى نتيجة اختبار واحد للحكم على المفحوص.** بل من المستحسن تسليط عدة أضواء على نفس الوظيفة التي يراد قياسها وتكوين حكم عام من خلال مقابلة مختلف النتائج.

ويمكن للاختصاصي أن يطمئن للنتيجة إذا كانت حسنة، أما إذا كانت رديئة فيجب التأني بصددها، واللجوء الى أكثر من مصدر للتأكد منها، كما يتطلب تفسيرها على الشكل الذي أوضحناه في الفقرة السابقة.

يتضح من بحثنا للقياس النفساني أثناء الفحص مدى العناية التي يجب أن يوليها الفاحص لكل نشاط من نشاطاته وضرورة التنبه لمختلف الظواهر مهما قل شأنها. **الممارسة النفسانية الصحيحة هي حرب على التسرع في الإجراءات والتسرع في الأحكام.**

الفصل العاشر

بعض أدوات التشخيص العيادي للحدث الجانح

الفصل العاشر
بعض أدوات التشخيص العيادي للحدث الجانح

تمهيد:

إضافة الى المقاييس المعتادة في الفحص النفساني من اختبارات ذكاء وقدرات شخصية هناك أدوات ضرورية لتشخيص وضع الحدث الجانح من ناحية قدراته ومؤشرات خطورته.

أولاً: على صعيد القدرات:

هناك عدة أدوات تكشف عن كل من الذكاءات المتعددة والذكاء العاطفي.

١- مؤشرات الذكاءات المتعددة:

سبقت الإشارة الى أنه لا يكفي الاقتصار على قياس الذكاء العام (النظري والعملي) للحدث الجانح، مما يشيع في الممارسة. ذلك أن اختبارات الذكاء العام التقليدية لا تنصف في الكثير من الأحيان الأحداث الذين يأتون من أسر متصدعة تعيش في أحياء هامشية. إذ يبدو هؤلاء وكأنهم محدودو الذكاء أو حتى متخلفون تخلفاً بسيطاً، على مستوى الأداء العقلي الذي تقيسه هذه الاختبارات. ولكن الواقع أنهم يبدون أنواعاً أخرى من الذكاء أطلقنا عليها تسمية "ذكاء تدبير الحال" في حياة

الشارع والتعامل مع تحدياته. كما أن العديد منهم يبدون تفوقاً جسدياً حركياً.

من هنا تأتي أهمية اكتشاف ذكاءهم النوعي تبعاً لنظرية الذكاءات المتعددة، حيث يمكن أن يبرعوا في الأنشطة الجسمية – الحركية، والأنشطة ذات الصلة بالذكاء المكاني، وكذلك أنشطة التعامل مع الطبيعة. وكلها مجالات يمكن توجيه الحدث إليها حيث سينجح ويحقق مساراً مهنياً متميزاً؛ كما هو الحال في البطولات الرياضية على سبيل المثال، والتي تقوم على الذكاء الجسدي الحركي.

تقوم الذكاءات على أساس نظرية علمية أثبتت أن الذكاء لا يقتصر على القدرة العقلية العامة وفاعلية العمليات العقلية في معالجة المعلومات، بل هناك تمايزات في القدرات الذهنية هي التي أصبح يطلق عليه تسمية الذكاءات المتعددة. وهناك راهناً ثمانية ذكاءات متمايزة ثم اكتشافها الى الآن، وذكاء تاسع هو قيد البحث والاثبات العلمي. هذه الذكاءات هي التالية ولكل منها مؤشراتها التي يمكن رصدها من خلالها.

أ- الذكاء اللغوي:

هو القدرة المميزة على التعامل والتفكير والتواصل اللفظي

أبرز مؤشراته ما يلي:

- سرعة حفظ كلمات الأغاني والألحان.
- سرعة حفظ الأسماء العلم، الأمكنة والمواقع.
- حب حفظ الشعر والنثر وتلاوته.
- حب قص الحكايات والتمتع بخيال قص خصب.
- التمتع برصيد لغوي غني ومتنام بسرعة، مع طلاقة لفظية مميزة.
- حب التفاعل من خلال الكلام: المجادلة، الحوار، الاقناع وقوة الحجة اللفظية.
- شغف بالملصقات المكتوبة وسماع الاسطوانات.

ب- الذكاء المنطقي الرياضي:

هو القدرة على التعامل مع الأرقام وعملياتها وحل المعادلات الرياضية.

أبرز مؤشراته ما يلي:

- حب عد الأشياء وتصنيفها في فئات كمية
- سرعة حفظ الأرقام (الهواتف، التواريخ، لوحات السيارات الخ...)، والمعادلات الرياضية والمهارة في حلها.

- حب القياس والمقارنات والمفاضلات الكمية.
- حب التعامل الكمي مع الأشياء والبيانات.
- حب الألعاب التي تستخدم الأرقام والاستدلال المنطقي.

ج- الذكاء الجسمي الحركي:

هو المهارة في استعمال الجسم وأعضائه ومهاراته الحركية.
أبرز مؤشراته ما يلي:

- سرعة المشي والجري والالتفاف والمناورة والتسلق والهبوط.
- الرشاقة الحركية ومهارات السيقان والأيدي والأصابع.
- الرياضة والأنشطة الجسمية: كرة القدم، السباحة، الجمباز، الجري، الرقص الشرقي والباليه.
- التحرك والنشاط جسمياً حركياً خلال اللعب أكثر مما يميل الى الألعاب الهادئة.
- حب ممارسة الأنشطة الجسمية الحركية المعقدة.
- جودة التآزر الحركي ودقة إصابة الهدف.
- خوض المغامرات الجسدية: تسلق، قفز.
- استخدام اللغة الجسمية الحركية في التواصل والتفاعل.

الذكاء الجسمي الحركي هو من أهم الذكاءات راهناً في مجال البطولات الرياضية التي تدر دخولاً خرافية إضافة الى الشهرة العالمية. وكذلك هو الحال في الرقص والإبداع فيه وما يحمله من شهرة ومال.

د- الذكاء الموسيقي:

يتجلى في نمو الحس الفني والموسيقي منذ الصغر والإبداع فيه.

أبرز مؤشراته ما يلي:

- حب الموسيقي والغناء والبراعة فيهما.
- سرعة حفظ الأغاني والكثير من الألحان وتكرارها.
- حس الإيقاع والموسيقى الحركية في اليدين والساقين.
- حب لعب آلات موسيقية وسرعة تعلم العزف والبراعة فيه.
- مهارة تقليد أصوات الحيوانات والآلات.

هو أيضاً من الذكاءات التي تؤدي الى الشهرة والمال إذا توفرت له الفرص.

هـ- الذكاء الاجتماعي – التفاعلي:

هو المهارة في إقامة العلاقات الاجتماعية والكفاءة اجتماعية.

أبرز مؤشراته ما يلي:

- سرعة تكوين الأصدقاء والإحساس بالارتياح للاختلاط مع الآخرين، وسرعة الألفة مع الغرباء.
- حب التفاعل والتواصل.
- تفهم الآخرين وسرعة الاندماج في الجماعة.
- الصحبة المتنوعة وتعدد الأصدقاء والرفاق والمعارف.
- حب الأنشطة الجماعية وتفضيلها على الأنشطة الفردية.
- امتلاك صفات الشعبية والقيادة.
- التعاون في حل المشكلات.

هو من الذكاءات الهامة في مجال الأعمال والعلاقات العامة وإدارة الأفراد والعمل الجماعي، مما أصبح من مقومات النجاح المهني راهناً وفي المستقبل.

و- الذكاء الذاتي:

يتجلى في البعد الذاتي من الذكاء العاطفي:

- الميل الى الاستبطان والاستبصار والتأمل الذاتي.
- التواصل مع الحالات الوجدانية والمشاعر والانفعالات وتحليلها وتفهمها وإدارتها.
- الميل الى الأنشطة الفردية والاستغراق فيها.
- الفردية والتفرد في الآراء.
- تواصل وحوار ذاتي وتأمل ذاتي.
- مشاريع فردية وارتياح في الاختلاء مع الذات.

هذا بدوره من مهارات النجاح في العديد من المهن وخصوصاً مهن تفهم الآخرين ومساعدتهم وعلاجهم. ويشكل أحد مقومات النجاح في الحياة والأعمال بفضل القدرة على فهم الذات وحسن توجيهها. وكذلك فهم مشاعر الآخرين وحسن التعامل معها.

ز- الذكاء البصري-الفضائي:

يتجلى في القدرات المكانية والتعامل مع الأشياء تبعاً لموقعها وعلاقاتها فيما بينها والقدرة على تصور تحولاتها:

أبرز مؤشراته ما يلي:

- الخيال المكاني ومهارة تصور الأشياء في المكان.
- القدرة على التعبير عن تصور الأشياء في المكان لفظياً وحركياً.

- حفظ الأمكنة والخرائط والمواقع ومهارة التوجه في المكان.
- حب الأشكال والألوان والألفة بها.
- مهارة تفكيك وتركيب الأدوات المعقدة.
- بناء الأشياء والمجسمات وممارسة ألعابها.
- حب الرسم والتلوين.

هو من الذكاءات الهامة للنجاح في مهن الهندسة المدنية والمعمارية وهندسة التصميم والديكور والملاحة والاستكشاف الجغرافي.

ح- الذكاء الطبيعي/البيئي:

يتجلى في حب الطبيعة واستكشافها والعيش فيها ودراسة ظواهرها وتأملها. أبرز مؤشراته ما يلي:

- الاهتمام بالنباتات والحيوانات والطيور والحشرات.
- شغف ملاحظة خصائص النباتات والحيوانات.
- اللعب مع الحيوانات والألفة معها.
- حب التواجد في الطبيعة واستكشافها.
- المقارنة بين النباتات والحيوانات وتصنيفها.
- حب كتب الحيوانات والمواد الطبيعية.
- حب التواجد في الطبيعة.

هو بدوره من الذكاءات الهامة في العديد من الاختصاصات في العلوم الطبيعية والجيولوجيا والآثاء.

ط- الذكاء الوجودي:

مازال هذا الذكاء قيد البحث والتأكد من أسسه العصبية الدماغية. ويتركز حول التساؤلات الوجودية والتفلسف والاهتمام بالقضايا العامة وشؤون الحياة والمصير ومستقبل الإنسان، مما يدل على مقدار أهميته الاستراتيجية.

٢- الحالة النفسية والذكاء:

تبرز المهارات المرتبطة بالذكاءات المتعددة وممارسة أنشطتها من خلال:

- الاستغراق والانغماس في النشاط وحب الاستمرار فيه.
- عدم الشعور بالملل أو الارهاق وسرعة مرور الوقت، والتماهي ما بين الذات وميولها وممارسة النشاط.
- دافعية ذاتية جوانية عالية لممارسة هذا النشاط.
- تحقيق الذات والسعادة خلال ممارسة النشاط.
- لسان حال يقول: هذا أنا!

اكتشاف هذه الذكاءات وتعهدها بالرعاية وإتاحة فرص تنميتها خلال الدروس النظامية، وخصوصاً خلال الورش المهنية وممارسة الهوايات وأندية النشاط، ومن ثم مراعاتها خلال التوجيه المهني وتحديد مساره واتخاذ القرار بصدده من أهم عوامل تأهيل الحدث الجانح.

٣- الذكاء العاطفي Emotional Intelligence:

وهو من المفاهيم الحديقة التي عرفت انتشاراً كبيراً وبسرعة قياسية نظراً لأهميته الكبرى في التكيف وإدارة الذات التفاعل مع الآخرين والدافعية والتعامل مع الضغوطات. وله نظريات عديدة تتقارب فيما بينها. كما أن له مقاييساً لقياسه لكل من الأطفال والمراهقين والراشدين. وهناك برامج تدريب متنوعة أيضاً لمختلف الفئات العمرية لتنميته، بما يعزز القدرات التكيفية والتفاعلية والدافعية وإدارة الذات. خلاصة هذا المفهوم تتمثل في تكامل عمل العقل والقلب (التفكير والإنفعال والدافعية) بما يضمن حسن التوجه وإدارة الذات.

ويحتل تشخيص الذكاء العاطفي وتنميته مكانة هامة في تأهيل الأحداث الجانحين الذين تبث علمياً أن الكثير منهم يعاني من قصور في مكونات الذكاء العاطفي تسبب العديد من سلوكاتهم واستجاباتهم وتفاعلاتهم غير المتكيفة.

٤- مكونات الذكاء العاطفي:

تبعاً لنظرية بار-أون التي تعد من النظريات الهامة في هذا المجال يتكون الذكاء العاطفي من خمسة أركان:

أ- البعد الشخصي:

- الوعي بالعواطف الذاتية: القدرة على التعرف وفهم مشاعر الذات.
- تأكيد الذات (التوكيدية): القدرة على التعبير عن المشاعر، والاعتقادات، والأفكار.
- احترام الذات: القدرة على التقييم الدقيق للذات.
- تحقيق الذات: القدرة على معرفة إمكانيات الذات.
- الاستقلال: القدرة على الاستقلال الفكري، العاطفي والسلوكي.

ب- البعد الاجتماعي:

- التعاطف: القدرة على وعي، وفهم، وتقدير مشاعر الآخرين.
- المسئولية الاجتماعية: القدرة على اثبات الذات كعضوٍ فعال، ومتعاون، ومساهم في المجتمع.

- العلاقات الاجتماعية: القدرة على بدء والحفاظ على علاقات اجتماعية متبادلة ومرضية محددة بالتقارب العاطفي.

ج- بعد التكيف:

- اختبار الواقع: القدرة على إثبات مصداقية العواطف الذاتية
- المرونة: القدرة على تعديل العواطف، والأفكار، والسلوك بما يناسب التغييرات التي تطرأ على المواقف والحالات.
- حل المشكلات: القدرة على تعريف، تحديد المشكلة وتوليد أفضل الحلول الممكنة.

د- بُعد إدارة الضغوط:

- تحمل الضغوط: القدرة على مقاومة الأحداث المعاكسة، والتعامل بشكل إيجابي مع الضغوط.

- ضبط الاندفاع: القدرة على مقاومة أو تأجيل الاندفاعات والتحكم بالعواطف.

٥- بُعد الانطباع الايجابي:

- التفاؤل: القدرة على رؤية النواحي الايجابية في الحياة، والحفاظ على النظرة الايجابية عند مواجهة الصعاب
- السعادة: القدرة على الشعور بالرضا عن الذات، والاستمتاع بالحياة

وهناك مقاييس معتمدة لقياس الذكاء العاطفي لكل من الأحداث والراشدين يمكن أن يطبقها الاختصاصي النفسي.

٥- خصائص مُرتَفعي ومُنخَفِضي الذكاء العاطفي:

لخص أحد العلماء الخصائص العامة للأفراد مُرتَفعي ومُنخَفضي الذكاء العاطفي، كالتالي: وهي مؤشرات هامة يمكن ملاحظتها لدى الحدث في مختلف سلوكاته وتفاعلاته وأنشطته اليومية في دار الملاحظة أو في البيئة الطبيعية.

أ- خصائص مُرتَفِعي الذكاء العاطفي:

- يُعبّرون عن عواطفهم بوضوحٍ وبشكلٍ مباشرٍ بجملةٍ ثلاثيةِ الكلمات (أنا أشعر بـــ...)

- لا يخفون أفكارهم ومشاعرهم ويُعبرون عن ذلك بجمل مثل (أشعر كأنني....).
- لا يخافون من التعبير عن عواطفهم أو مشاعرهم.
- لا تسيطر عليهم الانفعالات السلبية مثل الخوف، الشعور بالذنب، الخجل، الحيرة، الاحراج، اليأس....الخ.
- قادرون على قراءة وفهم الاتصالات الغير لفظية مع الآخرين.
- يسترشدون بعواطفهم في تسيير وإدارة غالبية أمور حياتهم.
- يوازنون بين تأثير قوة المشاعر وقوة المنطق أو الفكر الواقعي في تنفيذ مهام حياتهم.
- استقلاليون ومعتمدون على ذواتهم ولهم أخلاقهم مبادئهم المحكومة ذاتياً.
- واقعيون في مسالك حياتهم فأحياناً يكونون متفائلين أو متشائمين حسب مقتضيات الموقف.
- يهتمون بمشاعر وانفعالات الآخرين.
- يتحدثون بارتياح عن مشاعرهم وعواطفهم.
- حركتهم وحيويتهم لا تُشل أو تعاق بسبب الخوف أو القلق أو الانزعاج.
- قادرون على تحديد مشاعرهم والتعرف عليها، حتى إن كانت متعددة ومتزامنة.

ب- خصائص مُنخَفِضي الذكاء العاطفي:

- لا يتحملون مسئولية مشاعرهم، ولكنهم يُلقون باللوم على الآخرين بشأنها
- لا يستطيعون التحدث عن مشاعرهم بجملةٍ ثلاثيةِ الكلمات (أنا أشعر بـــ....)
- لا يستطيعون معرفة لماذا يشعرون بمشاعرهم الحالية
- كثيرو الاعتداء والهجوم وإعطاء الأوامر والنقد والتقبيح والمُقاطعة والتعطيل والتجريح
- يُلقون بتبعات الشعور بالذنب على الآخرين
- لديهم عدم أمانةٍ انفعالية، فيُخفون المشاعر والمعلومات المُتعلقة بها أو يُزيفون عواطفهم
- يتفاعلون بشكل غير مناسب مع العواطف، فيُصعدون منها أو يستجيبون بانفعال للأحداث البسيطة
- غير مخلصين في مشاعرهم
- يُحمِلون الأحقاد للآخرين ويُصعِدون منها ولا يغفلون عنها
- يتصرفون بمراوغةٍ وبطريقةٍ غير مباشرة
- غير حساسين لمشاعر الآخرين أو لا يبالون بها
- ليس لديهم تعاطف أو شفقة على الآخرين
- لديهم انفعالات وآراء متصلبة وغير مرنة ويحتاجون الى القوانين والقواعد والتعليمات ليشعروا بالأمن والراحة في تعاملاتهم مع الآخرين

- غير متاحين عاطفياً فعواطفهم غير معروفة، ويمنحون فُرصاً قليلة من الانسجام والألفة العاطفية للآخرين
- لا يُشعرون بالأمن العاطفي، ويأخذون عادة موقفاً دفاعياً، ويجدون صعوبة في تقبل الأخطاء أو التعبير بالاعتذار أو الندم بصدقٍ عن أخطائهم
- يتجنّبون المسئولية
- لديهم العديد من المعتقدات المشوّهة، التي تُسبب انفعالات سلبية باستمرار، ومن المحتمل أن يكون الفرد منهم متشائماً ويَجرحُ مشاعر الآخرين ويُسد متعتهم
- يشعر الواحد منهم بالنقص وخيبة الأمل والامتعاض والألم وأنه الضحية في الموقف

ويلاحظ من يعمل مع الأحداث الجانحين أن العديد من مؤشرات تدني الذكاء العاطفي تظهر لديهم خلال حياتهم وسلوكاتهم وتفاعلاتهم مع الآخرين. ويمكن الاسترشاد بهذه المؤشرات خلال مختلف الأنشطة في تسجيل معطيات ملف التقييم الشامل لهم، وصولاً الى العمل على تنمية ذكائهم العاطفي.

ثانياً: بعض الأدوات العيادية لتقدير الخطورة لدى الحدث الجانح:

هناك العديد من الأدوات التي يمكن للاختصاصي النفسي الاستعانة بها خلال الفحص لتقدير الخطورة الذاتية، إضافة الى الخطورة العلائقية والاجتماعية التي عرضت مؤشرات كل منها في القسم الأول تحت نفس العنوان. لقد درج المؤلف خلال عمله العيادي مع الأحداث الجانحين على استخدام أداتين تشكلان وسيلة غير مقننة في مقياس قائم بذاته. وهما كل من رسم البيت، وبعض لوحات اختبار تفهم الموضوع.

١- رسم البيت:

الرسم من النشاطات التي تحتل مكانة هامة في عالم الطفل وتعامله معه. ليس هناك طفل لم يرسم ويلون. إنه من نشاطات لعب الأطفال المحببة والتلقائية. ويلعب الطفل دوراً نشطاً في الرسم إذ يمثل أداة إسقاطية هامة يعبر من خلالها عن عالمه الذاتي ومشاعره ورغباته وهواجسه كما أن الطفل يقدم لنا ذاته من خلال رسوماته. ومن خلال الرسم يحاول الطفل أن يعبر عن مخاوفه وصراعاته محاولاً السيطرة عليها، وصولاً الى التخفف منها. أبرز دليل على ذلك يتضح من خلال رسومات الأطفال الذين يتعرضوا للحروب واعتداء لها حيث يميلون تلقائياً الى رسم المعارك والغارات والدمار والضحايا. وهم بذلك يتحولون من دور الضحية السلبي المتلقي للعدوان الى دور نشيط يسيطر على الموقف وبالتالي يتخفف من قلقه.

وكذلك تلعب الرسومات الحرة دوراً هاماً في علاج الأطفال ضحايا الحرب.

وعل عكس الأطفال فإن الأحداث والمراهقين وخصوصاً من الأوساط الهامشية التي يأتي منها الجانحون منهم، لا يقبلون على الرسومات تلقائياً كالأطفال. بل نجدهم يتحفظون تجاهها ويدعون عدم معرفتهم بالرسم. وهو أمر مفهوم لمن لم يتعلموا منهم. إلا أنه مع بعض التشجيع يمكن أن يقبلوا رسم البيت الذي لا يتطلب أن يكون متقناً، بل يكتفي الفاحص بأي رسم ولو كان أولياً جداً. ويطلب الاختصاصي من الحدث رسم منزل بعد إقامة العلاقة العيادية معه خلال التمهيد للفحص النفساني، واشعاره بالارتياح وفتح مجال التعبير عن الذات أمامه، حيث يشعر بالطمأنينة وبأن الفاحص هو حليف له وليس متربصاً به. ولكي يزيد من طمأنته يطلب إليه الفاحص رسم "**بين من الخيال**" وليس بيتاً لأحد من أهله. رسم بيت من الخيال يفسح المجال عادة أمام إسقاط الحدث لانفعالاته حول حياته الأسرية وموقفه منها ومن والوالدين عموماً وبعض أوجه صراعه مع الحياة الأسرية.

بعد الانتهاء من رسم البيت ومهما كانت درجة اتقانه يطلب الفاحص من الحدث أن يروي قصة من خياله عن البيت "**ماذا حدث، من هم الأشخاص، وكيف سينتهي الحدث**". ويشجع الفاحص الحدث على التعبير عن الموقف وعن مشاعره تجاهه.

يغلب في حالة الأحداث المتكيفين عادة (الجانحون بالصدفة) أن تكون هناك درجة اهتمام جيدة برسم البيت من حيث كثرة التفاصيل والاعتناء بالتزيين، ورسم حديقة وأشجار حول المنزل وأمامه، وقد يرسم بركة ماء أو ساقية تمر من أمام المنزل، وأزهار، وحتى أطفال يلعبون. وتكون القصة إيجابية عادة لجهة أحداثها ونهايتها. ويدل ذلك كله على انتماء الى الأسرة وتعلق عاطفي بالحياة المنزلية مما يشكل مؤشراً هاماً على التكيف النفسي والاجتماعي.

أما الأحداث الجانحون المكررون أو اللذين عانوا الحرمان والتعنيف في المنزل فتميل رسوماتهم الى أن تكون بسيطة ومتسرعة وكأن الواحد منهم يريد أن ينتهي من المطلوب بأقل جهد. وهو ما يدل على رغبة لديه في تجنب التعبير عن معاناته النفسية وصراعاته مع الأسرة (حتى لا تثار شجونه وتتفتح جروحه!). كما أن البيت يأتي شبه خال ومعزول بدون حياة تحيط به (لا أشجار، لا ممرات وطرق توصل إليه، لا أزهار، ولا حياة أو وجود أشخاص). وهو مما يشير الى الغربة عن الأسرة وعالمها.

وأما القصة من الخيال فيغلب أن تكون فقيرة بدورها من حيث الأحداث والمشاعر. ولا يندر أن تكون كارثية من مثل وفاة بعض أفراد الأسرة، أو هجرهم المنزل، أو تعرض البيت ذاته لزلزال أو دمار. ويشير كل ذلك الى مدى الأذى اللاحق بنفسية

الحدث الجانح نتيجة لإفتقاده الى الحياة الأسرية الدافئة الآمنة والحامية والمتقبلة. وكلها مؤشرات على معاناة دفينة يميل الحدث بإزائها الى إظهار الخشونة والعدوانية في سلوكه، أو هو يتحصن من خلال قمع مشاعره وحاجته الى الحب، مما يطلق عليه تسمية "**دفاع جلد التمساح**" حيث يحمي نفسه من تفتيح جروح الحرمان العاطفي أو التعرض للنبذ والتعنيف والأهمال. وفي هذه الحالات يكون السلوك الجانح عبارة عن دفاع نفسي من خلال لعب دور المعتدي المتحدي المتمرد.

٢- اختبار تفهم الموضوع .T.A.T

وهو من الاختبارات الاسقاطية الأساسية في الفحص العيادي. يتكون من ٢٩ لوحة لصور أو رسوم بالأبيض والأسود، تتصف ببعض الغموض في المواقف وتعابير الأشخاص أبطال اللوحة. ويضاف إليها لوحة بيضاء. وهو غموض مقصود كي يسمح للمفحوص بإسقاط تصوراته الذاتية ومشاعره. يطبق على كل مفحوص ٢٠ في جلستين تقدم له عشرة لوحات في كل منها.

وتقسم اللوحات الثلاثين الى لوحات عامة لكل المفحوصين، وأخرى مخصصة للبنات والصبيان الأحداث، وثالثة للنساء والرجال أو النساء والبنات، وبعض اللوحات الخاصة بكل من هذه الفئات الأربع.

وفي التطبيق العادي يطلب الى المفحوص أن ينظر في اللوحة ويتأملها ثم يروي قصة أو حدثاً كالتالي: ما هو الموقف. ماذا حدث؟ ما هي مشاعر أبطال القصة (الأشخاص)، وكيف ستنتهي. وله طريقة مقننة ومعقدة في التصحيح ورصد النتائج (ليس هنا مجال بحثها).

درج المؤلف في عمله العيادي مع الأحداث الجانحين على صعيدي الفحص وجلسات العلاج أن ينتقي مجموعة من اللوحات حوالي عشرة المخصصة للصبيان لوحدهم، أو يشتركون فيها مع الفئات الأخرى. وهي تحديداً اللوحات الأكثر تصويراً لعالم الحدث الجانح الغريب عن عالم الأسرة والحياة الاجتماعية.

تقدم هذه اللوحات العشرة أو بعضها حسب الحاجة أثناء الفحص أو العلاج بحيث تشكل أداة تساعد الحدث على التعبير عن مشاعره أو أزماته. ولابد من الإشارة هنا أن هؤلاء الأحداث يصعب عليهم التعبير عن مشاعرهم ومعاناتهم، كما اتضح في بحث الذكاء العاطفي. إنهم يستعيضون عن الكلام والتعبير بالسلوكات الجانحة أو المتحدية المتمردة أو العدوانية كوسيلة لتفريج الاحتقان النفسي الناجم عن المعاناة.

يغلب على هؤلاء الأحداث إما أن يرفضوا بعض اللوحات (تثير عادة مشاعر مؤلمة مكبوتة لديهم)، أو أن يقفوا موقف

المتفحص من اللوحة في حالة من الشك الحذر والتساؤل المستغرب، أو هم يرون قصة فقيرة جداً في محتواها، وخالية الى حد بعيد من التعبير عن المشاعر. كما يتكرر لديهم رواية أحداث مأساوية: (قتل، موت، اعتداء، انتحار، سجن، مطاردة من قبل الشرطة الخ...). ويغلب أن تكون النهاية سلبية أو مأساوية. إليك مثالين على ذلك.

أ- نموذج أول لإجابات حدث جانح:

- اللوحة رقم ٢:

في واحد عم يفلح الأرض. هوني أمه يمكن أو امرأته. واقفة هيك عم تتطلع عليها. حاملة كتبها وذاهبة الى المدرسة. ناس يعتاشون من الأرض. آخر السنة بيخلص موسمهم. عايشين في غابة حد البحر لوحدهم بين الشجر.

- اللوحة رقم 3BM:

هون واحد زعلان وقاعد على الرصيف، أو في البيت، هناك مسدس بجانبه. يمكن يكون أحد أقاربه ميت. أو تقريباً قاتل أحداً من الناس ومغمى عليه، يمكن يكون قتل نفسه ووقع المسدس منه. يمكن يكون في مشكلات مع أهله، أو هربان من حكومة، يريدون محاكمته أو حبسه أو شنقه، قتل نفسه. يمكن يكون عامل شيء شغلة

أو شيء، أو بدو يتزوج وأهل العروس لم يقبلو: فضل الانتحار، قتل حاله.

- **اللوحة 6BM:**

هذا الشاب كأنه حزين، زعلان. أمه تتطلع هيك من الشباك. (بعد التشجيع على المتابعة) يمكن يكون رايح لهم شيء أو ميت لهم أحد، أو مزوج ابنته وزعلانه أمه. مش مبين ما هي القصة.

- **اللوحة رقم 7BM:**

هنا شخصان واقفان جنباً الى جنب: هذا يتطلع بالآخر وذاك لست أدري الى ماذا ينظر، أو هما يتكلمان مع بعض. ولكن هذا تبدو عليه هيئة إجرام، هيئة زعل (وبعدين) يمكن أن يتفقا، يحدث معهم شيء، والله مش عارف.

- **اللوحة رقم 8BM:**

هؤلاء تماثيل. في شخص هنا وراءه تماثيل. واحد حامل مقص يغرسه في بطن آخر. هناك واحد آخر في الخلف

يحمل قنينة. وهذا بجانبه بندقية. يمكن قد ألم به شيء. يمكن يريدون قتل الشخص أو هم يحاكموه.

- **اللوحة رقم 9BM:**

هؤلاء أشخاص، عدة أشخاص، يمكن نائمين أو أعتقد موتى، نائمين على العشب. يمكن يكونوا زعلانين مع أهلهم ونائمين على الطريق، أو ليس معهم أجرة فندق، أو زعلانين مع أهلهم.

ب- نموذج ثانٍ لإجابات حدث جانح:

- **اللوحة رقم 3BM:**

هيدا ولد يتيم؟ ... (حذر يقلب اللوحة كي يراها من الخلف).

ولد مثلاً نايم على شيء مثل رصيف. فقير، نائم وبجانبه مسدس. يهرب من البيت كي يسرق ويتعذب. بعدين كل أفعاله تلك سيدفع ثمنها عندما يكبر (كيف؟) بالحبس.

- **اللوحة رقم 6BM:**

شو هاي؟ مثلاً شرطة لاحقين هذا الشخص. ودخل على بيت، فتحت له امرأة وأدخلته لجوة. صارت تنظر من الشباك إذا كان الشرطة قادمين (لماذا؟) مثلاً بيكون عم يقوص أو متخانق هو وأحدهم. وبعدين سيقبضوا عليه ويأخذوه الى السجن.

- **اللوحة رقم 7BM:**

(يوجد رجل مسن وآخر شاب مستغرقين في التفكير وتبدو عليهما ملامح الحزن والانشغال).

ما هذه؟ هيدي ما راح تفوت بمخي. ليس لها معنى أي معنى (ينظر خلف الصورة) ليس لها معنى بالمرة.

- **اللوحة رقم 8BM:**

مثلاً واحد مقوص رجل. كان هذا الرجل عاري. وهو ميت.

هناك شخصان قادمان معهما سكين يشقان له بطنه. لست أدري ماذا يريدان أن يعملا له. يمكن يأتي الجيش

ليقبض عليهما ويسجنهما. الرجل الذي قوصه سيقبض عليه.

خلاصة وتعقيب:

في كل من رسم البيت ولوحات تفهم الموضوع تدل هذه النهايات غير السعيدة وهذه الأحداث المأساوية، وهذا الفقر في القصة على مؤشرات الخطورة الذاتية لدى الحدث الجانح. ذلك أنها تعبر عن مدى الأذى الذي لحق بعالمه النفسي نتيجة لتعرضه لمختلف ألوان الحرمان المادي والعاطفي والحماية والرعاية والافتقاد الى الأمان النفسي وعلاقات التقبل الطيبة مع الأسرة والآخرين. وهي كلها حرمانات يجد الحدث من هؤلاء سبيله الى التعويض عنها أو الاحتجاج عليها أو الانتقام منها من خلال سلوكاته العدوانية والجانحة أو المتمردة أو المتشردة.

وهو كله يحتاج الى برنامج إعادة تأهيل شاملة من خلال العلاج النفسي والإنغراس الاجتماعي والمصالحة مع الأسرة والمجتمع، واستعادة الأهلية الاجتماعية والتوافق مع الحياة.

***

الفصل الحادي عشر

استخراج النتائج وكتابة التقارير

الفصل الحادي عشر
استخراج النتائج وكتابة التقارير

تمهيد:

بعد استكشاف الوضع الذهني والنفسي والعلائقي للحدث الجانح من خلال مختلف المقاربات العيادية والقياسية يتعين على الفاحص القيام بعمليتين متلازمتين. تتمثل الأولى في استخلاص النتائج بتنظيم المعطيات وتحليل المواد التي حصل عليها أثناء الفحص في تصور كلي وديناميكي متفاعل. وتتمثل الثانية في وضع تقرير عن الفحص ومعطياته يقدم للأطراف الثالثة المعنية بأمر الحدث.

أولاً: استخلاص النتائج:

تتلخص المهمة المطروحة على الاختصاصي هنا في الوصول الى صورة توليفية تنسق بين مختلف المعطيات عن الحدث المفحوص باعتباره شخص كلي يعيش في وضعية أسرية/رعائية/اجتماعية كلية. يبدأ تكوين هذه الصورة منذ مراحل الفحص الأولى: منذ طلب إحالة الحدث للفحص، والإطلاع على معطيات التحقيق والبحث الاجتماعي ودراسة حياة الحدث، ثم أثناء عملية القياس النفسي والفحص العيادي. في البداية تكون الصورة عامة تكثر فيها الافتراضات والاستنتاجات الأولية، ولكنها تتوضح تدريجياً خلال تقدم الفحص وتراكم المعطيات، فتزول بعض نقاط الغموض وتتغير الافتراضات، وتحل تساؤلات أولية كي تبرز تساؤلات جديدة. وتتغير بالتدريج مشكلة المفحوص فتتوضح أو تتعزز أو تتغير، أو يتغير محور الاهتمام فيها (فالمشكلة السلوكية

الظاهرة قد تبدو بمثابة قناع يخفي أخرى أعمق منها). وكذلك فالأسباب السطحية للسلوك تكشف عن أخرى تعود لعوامل مغايرة. ولكن وضع الحدث لا يتوضح بشكل كافٍ قبل مرحلة استخلاص النتائج.

وقد يسير الأمر في خطوتين متتاليتين تتمثل الأولى بجمع معطيات عن قطاعات السلوك والشخصية والأداء العقلي، والحياة الانفعالية والصراعات والاضطرابات، وحياة العلاقة. وفي كل قطاع يقوم الاختصاصي بتقدير نوعية الأداء النفسي للمفحوص وأوجه القوة والقصور فيه، كما أوجه الصحة والاضطراب.

وفي خطوة تالية تتلخص مهمة الاختصاصي في تنسيق كل هذه المعطيات في صورة كلية عن الحدث تأخذ طابع التكوين الدينامي؛ حيث يبين الفاحص القوى المحركة الأساسية لهذا التكوين المميز لشخصية الحدث وسلوكاته وردود فعله: القوى النفسية اللاواعية، وقوى التفاعل ضمن العلاقات الأسرية وتوجهاتها ومكانته ودلالته ضمنها، وكذلك قوى المحيط الاجتماعي الذي عاش فيه الحدث وتشكلت ضمنه سلوكاته وتوجهاته وتكونت خصائصه، بما فيها من قوى ميسرة أو معوقة لنموه. فالصورة عن الحدث ليست إذاً فردية ذاتية بل هي تفاعلية جدلية مع قوى المؤسسات التي نشأ فيها (الأسرة، المدرسة، الحي، المهنة، وحياة الصداقة واللهو). وبالتالي فمشكلات الحدث وما فيها من صراعات ومآزم، كما أوجه الصحة والقوة والإمكانات لا تتحدد ذاتياً فقط بل أيضاً من خلال الأطر والسياقات التي يوجد فيها ويتفاعل معها. كثير من حالات الاضطراب التي كان يعتقد قديماً أنها ذاتية داخلية المنشأ اتضح

من خلال التحليل المؤسسي أنها مؤسسية اجتماعياً أصلاً، وما شكلها الشخصي سوى التعبير الذاتي عن ذلك الخلل المؤسسي (الكثير من اضطرابات الأطفال النفسية هي في الأغلب نتاج اضطرابات الحياة الأسرية على سبيل المثال).

الصورة التي يكونها الفاحص عن الحدث تحيط بكل هذه الأبعاد كما تتبادل التأثر والتأثير فيما بينها. بذلك وحده يستقيم فهم الحدث كإنسان، وتصل الممارسة النفسية درجة الإحاطة والشمول والفاعلية المطلوبة. وقبل استعراض مختلف قطاعات شخصية الحدث وسلوكه لابد من التوقف عند بعض القواعد التي تحكم استخلاص استنتاجات الفحص، والتي يشكل الالتزام بها ضمانة لحفظ مصالح الحدث وانسانيته، واحترام الممارسة النفسية في آنٍ معاً. أبرز هذه القواعد ما يلي:

١- تجنب التشخيص التصنيفي ما أمكن، وعدم الاكتفاء به على أية حال. إن التصنيف رغم ما له من وضوح، يتضمن محاذير كبيرة: تجميد المفحوص، وصمه، تحويل المشكلة الى أمر ذاتي، الاكتفاء بالمؤشرات الظاهرية، طمس القوة الحقيقية الفاعلة في المشكلة في غالب الأحيان أو التستر عليها، إنه باختصار يشكل في كثير من الأحيان غبناً فعلياً للمفحوص.

٢- التمسك بمبدأ عدم التسرع في الحكم، عدم القطعية، وخصوصاً الاستنتاج من خلال مؤشر واحد أو ظاهرة واحدة مهما عظم شأنه أو كبرت دلالته. الوجود الإنساني هو دائماً على درجة

عالية من التعقيد، وأي مؤشر لا يمكن أن يعكس سوى جانب واحد منه فقط، جانب لا يؤخذ قيمته ولا تتضح دلالته إلا ضمن البنية الكلية. مغريات الانزلاق الى سرعة الاستنتاج وسرعة التعميم كبيرة: نرجسية الفاحص وحاجته للشعور بجبروته العلمي، الاختصار في الوقت، المباهاة أمام الآخرين، الحاجة للثقة بأدواته–خصوصاً بعض الاختبارات ذات الشهرة.

٣- العمل انطلاقاً من قاعدة تقاطع المؤشرات[١]: كل مؤشر، أو ظاهرة ذات دلالة نفسية، لابد من تعزيزها بمؤشرات ودلالات متعددة ومن مصادر متنوعة. فما يتنبأ به الاستقصاء الاجتماعي، أو دراسة التاريخ الشخصي، أو مقابلة الأهل حول المشكلة وأسبابها الممكنة لابد من التأكد منه وتوكيده من خلال الفحص العيادي ومن خلال معطيات مختلف الاختبارات. وعلى مستوى الفحص العيادي لابد من التأكد من الدلالات بأكثر من وسيلة تعبيرية: التفاعل بين الفاحص والمفحوص، التعبير اللفظي، لغة الجسد، لغة الاعراض والوظائف، وغيرها من وسائل معرفة المفحوص. فعلى كل من هذه الأصعدة لابد من السماح لدينامية المشكلة أن تتفصح بشكل ما يعزز أو يعدل أو يصحح أو ينفي ما سبقه. فقط عندما يبرز دافع، أو مأزم، على أكثر من صعيد، وبأكثر من وجه نستطيع أن نتأكد من دوره ومن وزنه. وكلما كان تكراره أكبر كان وزنه أهم (إلحاح

[١] تقاطع المؤشرات (التلاقي والتعارض بين المؤشرات).

التعبير عن الحياة النفسية). أما الظواهر أو العوامل التي لا تظهر إلا في بعض المستويات أو المواد دون غيرها فهي إما أن تكون قوة ثانوية في دينامية المشكلة، أو تشير الى مستوى عميق من الحياة اللاواعية لم تنضج بعد ظروف بروزها.

بالإضافة الى تلاقي المؤشرات هناك تناقضها وتعارضها وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويعطي نفس أهمية التلاقي. ذلك أن الحياة النفسية لا تعمل دينامياً وليست مكونة انبنائياً باتجاه واحد، إنها دائماً تسير تبعاً لقانون وحدة الأضداد. كل ظاهرة تحمل عكسها، كل نزوة ترتبط بنقيضها، كل ميل يتفاعل مع ميل مضاد له، كل تعبير هو تمويه وتستر، كل دافع يتضمن دينامياً وانبنائياً مقاومة له. كل قصور يتضمن محاولة لتعويضه. كل قوة تحمل ضعفاً ما في ثناياها. نقع على هذا الأمر كل مرة نبحث فيها أحوال النفس الإنسانية.

إن التناقض ليس عقبة في وجه المعرفة إلا تلك الميكانيكية الجامدة، وكل معرفة لا تنطلق من مبدأ التناقض ما هي إلا تيه أو مقاومة للمعرفة الحقة. ليس على الاختصاصي أذاً أن يجزع إزاء المعطيات المتناقضة التي يحصل عليها أثناء الفحص، بل يأخذها ككل جدلي هو وحده الذي يعطي حياة المفحوص ديناميتها. عليه أمام كل ظاهرة أو عرض، أو تعبير أن يتساءل أي ضد يخفيه، وهذا الضد أي دافع وراءه، وكيف يتكامل الاثنان معاً كي يكونا وحدة دينامية؟ وهذه الوحدة بدورها ما هو

نقيضها الذي يتممها ويحدد حركتها؟ مبدأ تقاطع المؤشرات هو مفتاح كل فهم عيادي إنه سبيل الوصول الى استنتاجات يمكن الركون إليها.

٤- مبدأ تعدد المستويات دينامياً بنيوياً، بشكل عامودي (من السطح الى الأعماق) وأفقي (من الذات الى العلاقات الى الإطار الاجتماعي) هو الذي يتمم المبدأ السابق، ويميز الحياة النفسية، خصوصاً من الناحية البنيوية. كل دافع وراءه دافع آخر، كل مستوى بنيوي يخفي مستوى أعمق منه. ذلك ما تحدث عنه لاكان حين قال بتسلسل الدلالات والمدلولات عمقاً واتساعاً. ولهذا فعلى الاختصاصي أن لا يكتفي بالمظاهر الخارجية مهما كانت شدة جاذبيتها وعظم دلالتها. ما يبرز على السطح ليس سوى جزء ضئيل، ليس سوى محاولة التستر الأخيرة على إلحاح التعبير. الأنبناء الخارجي هو في معظم الأحيان دفاعي يحمل مسحة المقاومة أكثر مما يعبر عن الدافع أو المأزم أو الحالة التي يخفيها، أو بكلمة أدق إنه يعبر عنها بمقدار التشدد في إخفائها.

عند استخلاص النتائج، على الفاحص أن ينفذ إذاً الى ما وراء الظواهر. ولكنه إن فعل عليه أن لا ينسى أن أعمق الدوافع تلبس لبوساً خارجياً هو جزء أساسي من بنيتها. الإمساك بغنى البنى النفسية دينامياً واقتصادياً هو ما يعطي شخصية الحدث طابعها الفريد الذي يجب التعامل معه.

انطلاقاً من هذه القواعد نأتي الى بحث القطاعات الهامة من وضع الحدث التي يركز عليها الاختصاصي أثناء استخلاص النتائج. المهمة المطروحة هنا هي عمل ما يشبه الموازنة بين القوى الفاعلة في شخصية الحدث وسلوكه على مختلف مستوياتها التي سبق بيانها في الفحص النفساني، ضمن المخطط العام للتقييم الشامل للحدث.

يمكن للموازنة أن تنطلق من تحديد نوع السلوك الجانح الذي كان وراء طلب الفحص فتحدد إجرائياً شدة هذا السلوك، مدى تكراره، مدته (هل هو قديم أو مستحدث)، ظروف ظهوره وسياقاته، مدى انتشار السلوك غير المتكيف (هل هناك سلوكات غير متكيفة في أكثر من مجال أم أن عدم التكيف محصور في نطاق وسياق محدد وسلوك بعينه).

ثم يتم استعراض نشاط مختلف الوظائف الذهنية المعرفية، العاطفية العلائقية، الاجتماعية التفاعلية، الدراسية التحصيلية، والوظائف الجسدية من أكل ونوم ووظائف إخراج. وتتم الإشارة الى أوجه الصحة والفاعلية أو الاضطراب والقصور في كل منها.

ثم نأتي الى دراسة دينامية الحياة النفسية واضطراباتها على المستوى الواعي واللاواعي: الأزمات النفسية الصراعات، حالة المخاوف والقلق، الوساوس المرضية، مشاعر الذنب،

وضعية تقدير الذات والثقة بها أو محدوديته، نوعية آليات الدفاع النفسية اللاواعية والسلوكية الجانحة ومقدار شدتها وتصلبها أو مرونتها، ومدى إعاقتها لعمل الوظائف النفسية والسلوك. ثم ننظر في تجربة الحدث المعاشة تجاه مشكلته وحياته ومكانته وعلاقاته وما هي دلالتها، وأي معنى يعطيه لها بالسلب أو الإيجاب وردود فعله تجاهها، والمحاولات التعويضية التي يقوم بها للسيطرة على صراعاته، ومدى هذه السيطرة (من مثل مدى تحمل الإحباط، ومدى القدرة على الضبط الذاتي أو الاندفاعية مع التركيز على أبرز الظواهر والمؤشرات ذات الدلالة.

في بحث ديناميات الشخصية والسلوك لدى الحدث وحالة وظائفه المختلفة لابد من ربطها بتاريخ النشأة في الأسرة والسياق الاجتماعي ومختلف المؤسسات المؤطرة لحياة الحدث (مكانته ودلالته النمائية الأساسية). إذ غالباً ما يكون الاضطراب النفسي وسوء التكيف السلوكي مجرد تعبير عن صراعات علائقية تحمل الحدث وزرها. لابد إذاً من تحديد دور الأسرة والمحيط في نشأة مشكلة الحدث وتفجيرها وديناميات مسارها، كما في تكوين شخصيته وخصائصه النفسية.

من هذا الاستعراض تبرز صورة متماسكة عن الشخصية الكلية في وضعية كلية. وانطلاقاً من تلك الصورة، يحاول

الاختصاصي أن يحدد قوى النمو والتقدم من ناحية، وقوى النكوص والتشبث والجمود من ناحية ثانية، ويوازن بينها ليرى الى أي مدى يتمكن المفحوص من تجاوز معوقاته الذاتية تلقائياً أو بمساعدة، وما نوع هذه المساعدة. كما يربط هذه الموازنة الذاتية بموازنة مع المحيط؟ فيرى الى أي مدى يشكل المحيط عقبة في طريق النمو وحل المآزم أو هو يسهله. ما هي الإمكانيات التي يؤمنها للمفحوص وما هي المقاومات الأساسية ومدى أهميتها وتأثيرها في وجه انطلاقه. وهو ينظر في المقام الثالث في تفاعل الإمكانات والمعوقات الذاتية مع تسهيلات وموانع المحيط، وكيف تنعكس على بعضها بشكل جدلي. ثم ما هو موقف المفحوص من المحيط، أو من موقف المحيط منه، والى أي مدى يساعده موقفه هذا على تجاوز صعوباته، أو يسد السبيل أمام حلها من خلال إثارة التصلب في المحيط.

انطلاقاً من كل هذه التوازنات والمعادلات، يتوصل الاختصاصي الى صياغة استنتاجاته، وقراراته، وتوصياته التربوية، أو التوجيهية، أو العلاجية. يرى الى أين يجب أن يوجه الجهد على المستوى الذاتي من شخصية المفحوص، ومدى ونوع الجهد الذي لابد أن يوجه الى المؤسسات والمحيط كي يدفع بعملية نمو الحدث وانطلاق وتفتح إمكاناته الى أقصى ما يستطاع.

ثانياً: كتابة التقرير:

الاختصاصي النفساني مدعو الى صياغة استنتاجاته في تقرير يقدم الى الأطراف المرجعية المسؤولة عن رعاية الحدث والتي تدرج ضمن ملف التقويم الشامل لهذا الحدث كي تتخذ عملياً القرارات التي تتعلق بخطة وإجراءات رعايته. وتطرح كتابة التقرير بعضاً من المشكلات الفنية والمهنية والخلقية التي يتعين على الفاحص الالتزام بها لتوفير أفضل توصيات الرعاية الممكنة للحدث. لابد من وقفة سريعة عندها قبل عرض خطوط التقرير الأساسية.

١- مشكلات التقرير:

من المشكلات الهامة أن الاختصاصي ليس هو الشخص الذي يتخذ القرارات النابعة من استنتاجاته (كما هو حال الطبيب). من يستخدم هذه النتائج هو طرف ثالث عادة (الأسرة، أو مؤسسة أخرى كالمدرسة أو رب العمل، أو المحكمة، أو مركز للتربية والعلاج). ليس للاختصاصي سلطة فرض توصياته على هذا الطرف. وهو لا يضمن أن يؤول هؤلاء الذين يقرأون التقرير، استنتاجاته بشكل مضبوط، كما لا يضمن عدم استخلاصهم نتائج لا تبررها معطياته.

والمشكلة الثانية التي تتمم الأولى هي أن الفحص النفساني لا يقتصر على التحقق من واقع راهن (كما هو الحال التشخيص

الطبي مثلاً). بل يستخرج القيم الثابتة في الشخصية، ويعرض ديناميها الأساسية. والمشكلة هنا هي في مصير هذا العرض، وخطر الحكم المبرم على المفحوص من قبل الطرف الثالث بشكل يحرف الواقع أو يستخدم هذه القيم الثابتة كتعزيز لوجهة نظره. يجد الفاحص نفسه هنا أمام مسؤولية مهنية وخلقية كبيرة لا يمكنه التنصل منها.

هناك من يحاول أن يتنصل من واجبه بإعلان عدم مسؤوليته سلفاً عن مصير التقرير والاستخدام الذي سيؤول إليه، وهو موقف غير مقبول. وهناك من يحاول إزاء هذا الأمر أن يلطف الواقع بدرجات متفاوتة فيتجنب الجزم ويحتمي وراء المحتمل والممكن والمشروط بظروف واعتبارات شتى. في هذه الحالة يجد مستخدم التقرير نفسه أمام غموض إضافي كان يأمل في استجلائه من خلال الفحص. وهناك من يتجنب الخوض في الأمور الحساسة ويكتفي بالعموميات، وهو موقف لا يليق بالاختصاصي الذي أجهد نفسه في محاولة الفهم والمعرفة. وهناك من يميل الى تجميل الواقع، فيتجاهل أوجه القصور أو يخفف من شأنها ويبالغ في إبراز الصفات الإيجابية. وذلك أيضاً منافٍ للأمانة العلمية لما فيه من تحريف للواقع قد يؤدي الى قرارات خاطئة أو متفائلة بشكل لا يبرره الواقع، أو تجاهل لخطورة المشكلة وضرورة اتخاذ اجراءات لعلاجها. هناك أخيراً من يتهرب من أزمته تحت ستار الموضوعية العلمية فيعرض الواقع بشكل فظ. وهو

أسلوب يشكل خطورة أكيدة لما يحمله من صدمة ممكنة للحدث، أو إيذاء له سواء على مستوى مصالحه أو توازنه النفسي.

المشكلة الهامة المطروحة على الاختصاصي النفساني هي إذاً كيفية التوفيق بين الحفاظ على مصالح الحدث المفحوص واحتياجاته العلاجية، وبين الأمانة العلمية التي تستلزم عرض الواقع بأقصى ما يمكن من الصراحة والدقة والموضوعية. ذلك ما يعبر عنه كورمان بقوله "علم النفس هو علم إنساني بأقصى معنى لهذه الكلمة، أي أنه يجب أن يوفق بين الموضوعية الدقيقة للوقائع وبين ما يمليه عليه الهم العلاجي والتربوي".

يمكن للاختصاصي النفساني أن يفي بالتزاماته من خلال عدة أمور: منها التحلي بالتعقل عند صياغة تقريره، وأن يعرف مقدماً الى من ستوجه، من سيقرأه، كيف سيستجيب له، وأن يكيف كتابته تبعاً لاستخداماته الرعائية. لا يذكر دائماً كل ما يعرفه، لأن كل ما يعرفه ليس مفيداً للآخرين، والكثير منه يدخل ضمن نطاق السر المهني.

وهو يتمكن من الإيفاء بالتزاماته من خلال تقديم الأمور بالشكل الأكثر ملاءمة لرعاية الحدث وتأهيله، بدون تزييف

للواقع، بتجميله أو تخفيف حدة أوجه القصور، بل من خلال التوكيد على أفضل السبل للتعامل معه (في أوجه قوته وقصوره على حد سواء). ولهذا فهو يصوغ تقريره بالشكل الذي يمكن للآخرين أن يفهموه ويتقبلوه. مهمته أن يساعدهم على الوصول الى أفضل المواقف من الحدث (أن يساعدهم على مساعدة الحدث) ويرشدهم الى أنجع أساليب التعامل معه بشكل يفيدهم ويفيده. ويفترض هذا الأمر وعياً تاماً من جانب الفاحص بدينامية العلاقة بينه وبين المفحوص، وبين الطرف الثالث الذي ستوجه إليه التقرير: ماذا يعني الحدث أو مشكلته بالنسبة لهذا الطرف الثالث، وماذا تعني لهم الاستعانة بخدمات الاختصاصي، ماذا يتوقع كل واحد من الآخرين؟ انطلاقاً من وعيه هذا يجد الأسلوب الأفضل لعرض نتائجه والحوار حول الإجراءات الممكنة.

٢- الجوانب الأساسية للتقرير:

تختلف كتابة التقرير من حيث الأسلوب والإفاضة تبعاً لوضعية الأشخاص الذين سوف يوجه إليهم وخصوصاً كي يصب في سياسات رعاية الحدث الجانح وإجراءاتها المختلفة بدءاً من قاضي الأحداث. في هذه الحالة لابد من التفصيل وإعطاء صورة دينامية تساعد على فهم حالة الحدث واحتياجاته الرعائية. ويمكن عمل خلاصات مركزة من

التقرير لبعض الأطراف المعنية بجانب محدد من عملية رعاية الحدث بما يتمشى مع دورها.

والغالب في التقارير المفصلة أن تتناول الجوانب التالية:

١,٢ تقديم الحدث المفحوص:

عمره وجنسه ووضعه المدني، المهنة، أو المرحلة الدراسية بالنسبة للطفل، ثم وضعيته الأسرية (موقعه بين الأخوة وعددهم وحالة الوالدين الزوجية من زواج أو انفصال أو وفاة ...الخ).

٢,٢ المشكلة كما هي مطروحة الآن:

فيتحدث الفاحص عن نوعية السلوك غير المتكيف كما هي مطروحة حالياً في البيت أو المدرسة أو المجتمع، أو يعدد أوجه المشكلة إذا كانت لها امتدادات في أكثر من قطاع. ثم يعطي نبذة عن تاريخية المشكلة منذ بداياتها الى الآن، ويؤكد خصوصاً في هذا الصدد على موقف الآخرين منها (الأهل، المعلمون أو المربون) وكيف يعيشونها ويدركونها.

٣,٢ المظهر العام والسلوك:

يحاول الفاحص أن يعطي صورة حية ما أمكن عن الشكل الخارجي للمفحوص، مظهره العام، حالته الجسمية والمزاجية، تعابيره، درجة الاهتمام التي تبدو على هندامه، تصرفاته أثناء الفحص، استقراره أو اضطرابه، إقادمه وجرأته وتلقائيته، وارتياحه، أو تردده وخجله وانغلاقه وحذره وتشنجه ومعاناته يعطينا صورة عن لغة الملبس والمظهر والجسد واللغة الحركية وأسلوب تفاعله مع الفاحص، مما يبين لنا باختصار أي نوع من الناس هو.

٤,٢ تاريخ الحياة:

يعطي ملخصاً عن تاريخ حياة الحدث، يذكر ظروف ميلاده ونشأته الأولى ونوع تجربته الأسرية والأحداث الهامة فيها وردود فعله لها (ميلاد أخوة آخرين، تغير في الوضعية الزوجية للوالدين) نوع علاقته بذويه ومكانته بين أخوته، السمعة التي كان يتمتع بها ويصنف من خلالها، ثم يذكر فترات الابتعاد أو الانفصال عن الأسرة إذا وجدت، ظروف كل منها ومدتها وآثارها البادية ثم يتحدث عن حالته الصحية والأمراض الهامة التي تكون قد ألمت به أو الحوادث التي تعرض لها،

وتركت آثارها على نموه أو توازنه النفسي. ثم يتعرض لنوع انغراسه الاجتماعي، تفاعله مع الآخرين (الرفاق، المسؤولين، المعلمين...) ثم يبين باختصار المراحل الهامة من تاريخه الحياتي وتدامجه المؤسسي في المدرسة والمجتمع كي يصل إلى المرحلة الحاضرة التي دعت إلى الفحص مشيراً إلى كيفية بروز العوامل وتطورها. الغاية من استعراض تاريخ الحياة هذا، هي تبيان كيفية توجه الشخصية وانبنائها التدريجي، والإطار الذي تمَّ فيه ونوع تجربته المعاشة التي جعلته هو ما هو عليه الآن بمشكلاته وإمكاناته.

بعد ذلك يستعرض الفاحص أهم قطاعات شخصية المفحوص، أو وظائفه الكبرى ويمكن أن يتحدث بهذا الصدد عن:

٢-٥ الوضع العقلي:

يبين خصائص النشاط الذهني عند المفحوص ومستواه وديناميات، درجة الانسجام في الأداء الذهني وحالات التناقض والتفاوت ما بين النجاح البارز أو المقبول وبين الفشل وفي أي القطاعات، والدلالة المحتملة لهذا التفاوت. كما يبين نتائج الذكاء أو التحصيل التي استخدمها فيعطي صورة دينامية معللة عنها متجنباً

العرض الجامد القطعي الذي يحمل خطر الحكم النهائي. يبين مثلاً إلى أي مدى يمكن الثقة بنتيجة الاختبار انطلاقاً من الملاحظة العيادية أثناء تطبيقه، وما هي العوامل الممكنة التي تدخلت لتجعل منها نتيجة تعكس أو لا تعكس مستواه الحقيقي.

وينسق هنا بين نوعية الأداء كما لاحظه في دراسة تاريخ حياة المفحوص ونوع علاقته بالفاحص ومستوى تصرفه في الوضعيات الحياتية المختلفة، وبين نتائج الاختبارات إضافة إلى تقدير ذكائه النوعي وهل يعاني من صعوبات تعلم أو نشاط زائد.

٢-٦ الوضع العاطفي والعلائقي:

وهنا يتحدث عن نمط التفاعل والعلاقات الأساسية عند الحدث، نمط مجابهة العالم، مستوى الحرارة العاطية في علاقاته، أهمية هذه العواطف بالنسبة له، النمط الأساسي أو الأنماط الأساسية للعلاقة عنده، علاقة اعتماد طفلي، علاقة تبعية أو استقلال، علاقة تحدّ، أو نبذ أو اضطهاد، أو برود عاطفي. ويبين في مختلف الحالات المستوى الخارجي والمستويات الكامنة وراءه. ويعزز ذلك من خلال استعراض التاريخ الشخصي ومن خلال تحليل نوعية التفاعل بينه وبين الفاحص اثناء الفحص،

ويضاف إلى ذلك ذكاء الحدث العاطفي ومجالات القوة فيه.

٢-٧ الحياة اللاواعية وديناميـاتها:

يستعرض الأنماط الدفاعية الأساسية التي تميز سلوك الحدث وتحكم استجاباته، حالة القلق الكامنة وراء هذه الدفاعات، ووراء المشكلات السلوكية التي أتى إلى الفحص بسببها، حالة مشاعر الاثم، ونوع المآزم الناجمة عن ذلك وشدتها. مما يعطينا صورة عن الدينامية المحركة لشخصيته وسلوكه ومستوى شدتها ونوع توجهها نحو علاقات أساسية أو مواقع وجودية. ثم يربط المشكلات الظاهرية والخصائص الحياتية الواعية بهذه الحياة الدينامية اللاواعية، مبيناً خط السير النوعي والفريد بين اللاواعي والواعي، بما يتخلله من صدود وتشبثات ومحاولات تعويض، وأوجه قوة أو خلل، وجوانب عافية أو اضطراب.

ولا بد له أن يبين هنا التفاعل الجدلي بين الدينامية الذاتية الواعية واللاواعية وموقف المحيط ودوره في تحديد هذه الدينامية، وتلك الانبناءات المميزة لشخصيته.

٢-٨ الموازنة:

عند هذا الحد يلخص الفاحص كل ما سبق في صورة دينامية عن الشخصية الكلية المنغرسة في وضعيه كلية، مبيناً الخطوط العامة لتوجهها الحياتي كما تسمح به ديناميتها الذاتية متفاعلة مع دينامية المحيط. وهو يبرز في هذا المجال الإمكانات وأوجه القوة والمعوقات الذاتية والعلائقية والاجتماعية التي تميز وجود المفحوص، وكذلك السبل الممكنة لتنمية الإمكانات وتجاوز العلاقات.

٢-٩ الاستنتاج العام:

ويتضمن تشخيصاً دينامياً مختصراً، وتنبؤاً ممكناً بصدد المسار التكيفي وصيرورة حياة المفحوص، ويتوج بتوصيات ذات طابع علاجي أو تربوي أو تأهيلي تتضمن تأكيداً على إفساح أفضل الفرص للمفحوص. وذلك ضمن التوصيات العامة لملف التقييم الشامل. وكما قال كورمان في كتابه الفحص النفساني للحدث "كل استقصاء أو فحص نفساني يجب أن ينتهي إذا أراد البقاء على صلة بالحياة، إلى العلاج والتربية، أي إلى توظيف

كل الإمكانات التي تسمح للحدث أن ينمو كأفضل ما يمكنه...."

ذلك هو الالتزام الأساسي للاختصاصي النفساني، وهو الذي يشكل القاعدة الموجهة لكل مراحل ممارسته، سواء في مجال الرعاية أم في سواها من المجالات المهنية التربوية.

* * *

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"

العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم– الأجهزة – التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"

العدد (٩) : قضايا من واقــع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١٠): ظاهرة المربيات الأجنبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧."نافد"

العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته– دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨.

"نافد"

العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.

العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.

العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.

العدد (١٦): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.

العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.

العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.

العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.

العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.

العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.

العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.

العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.

العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.

العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.

العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.

العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.

العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.

العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.

العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.

العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود – دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.

العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.

العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.

العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.

العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.

العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون – مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.

العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.

العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.

العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون – دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.

العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.

العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.

العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة – محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.

العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م

العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.

العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.

العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.

العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.

العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م

العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.

العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنه)، يوليو ٢٠١١م.

العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، اغسطس ٢٠١١م.

العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.

العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.

العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقاربة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

العدد (٧٢): Concept and Rights of Expatriate Temporary–

Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January 2012

العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣م.

العدد (٧٧): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل ٢٠١٣م.

العدد (٧٨): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٧٩): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٨٠): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو ٢٠١٣م.

العدد (٨١): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٣م.

العدد (٨٢): تفتيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير ٢٠١٤م.

العدد (٨٣): آفاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضوء التوصية الدولية رقم (٢٠٢)، فبراير ٢٠١٤م.

العدد (٨٤): قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٤م.

العدد (٨٥): الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠١٤م

العدد (٨٦): قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، مايو ٢٠١٤م.

العدد (٨٧): التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية، يونيو ٢٠١٤م

العدد (٨٨): التعامل مع الأيتام ومشكلاتهم ومتطلباتهم، يوليو ٢٠١٤م

العدد (٨٩): مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وسياساتها، أغسطس ٢٠١٤م

العدد (٩٠): قضايا ومشكلات جودة الحياة لكبار السن، سبتمبر ٢٠١٤م

العدد (٩١): مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١٤م

العدد (٩٢): التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته الحديثة لإدارة المستقبل في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٤م

* * *

لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها
يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:

البريد الالكتروني: info@gcclsa.org

رقم الإيداع في المكتبة العامة
د.ع 2014/580

رقم الناشر الدولي
ISBN 978-99901-30-97-3

هذا العدد